الحركة الأمازيغية
في ظل الحراك العربي
الجزائر نموذجا

دار الجندي للنشر والتوزيع – القدس

❋

009722340035
Mjundi46@gmail.com
www.for-alquds.org

❋

الحركة الأمازيغية في ظل الحراك العربي

(فضيلة شبابحة)

❋

الطبعة الأولى (2018).

❋

جميع الحقوق محفوظة لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب، أو أي جزء منه، أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات، أو نقله بأي شكل من الأشكال، بدون إذن خطي من الناشر.

All rights reserved. No part of this book may be reproduced in any form or by any means without prior permission of the publisher.

الحركة الأمازيغية

في ظل الحراك العربي

الجزائر نموذجا

فضيلة شبابحة

الطبعة الأولى

2018 م

الإهـداء

إلى فلسطين الأبية...

إلى بلادي الأمازيغية العربية الجزائر.

أهدي باكورة عملي...

الفهرس

مقدمة.... 15

الفصل الأول

التأصيل التاريخي والمفاهيمي للأمازيغ

المبحث الأول: التطوّر التاريخي للأمازيغ..... 34
المطلب الأول: أصل التّسمية..... 34
المطلب الثاني: أصل السّكان وتواجدهم الجغرافي..... 37
أولا: قديما 40
ثانيا: حديثا 43
المطلب الثالث: الأمازيغ في الجزائر..... 44
أولا: قديما..... 44
ثانيا: حديثا 47
المبحث الثاني: طبيعة التّنظيم الاجتماعي والسياسي للأمازيغ. 50
المطلب الأول: طبيعة التّنظيم الاجتماعي للأمازيغ..... 50
أولا: الطبيعة الأنثربولوجية للإنسان الأمازيغي. 51
ثانيا: الطبيعة الاجتماعية والدّينية. 52
ثالثا: الطبيعة الاجتماعية اللّغوية والثّقافية..... 54
المطلب الثاني: طبيعة التنظيم السياسي للأمازيغ 60
المطلب الثالث: طبيعة التّنظيم الاجتماعي والسياسي لأمازيغ الجزائر. 64
أولا: طبيعة التّنظيم الاجتماعي لأمازيغ الجزائر. 64
ثانيا: طبيعة التّنظيم السياسي لأمازيغ الجزائر..... 68

الفصل الثاني

الحِراك والحَركات دراسة نظرية

المبحث الأول: مفهوم الحِراك 75
المطلب الأول: تعريف الحِراك 76
المطلب الثاني: أنواع الحِراك 77
أولا: الحِراك الاجتماعي 78
ثانيا: الحِراك الاقتصادي. 80
ثالثا: الحِراك السياسي. 81
المطلب الثالث: المفاهيم المشابهة للحِراك 84
أولا: الرّبيع العربيّ. 84
ثانيا: التّغيـر. 85
ثالثا: الثورة 87
رابعا: الانتفاضة. 88
المبحث الثاني: مفهوم الحَركات 89
المطلب الأول: تعريف الحَركة 89
المطلب الثاني: أنواع الحَركات 90
أولا: الحركة الاجتماعية 90
ثانيا: الحركة الاجتماعية والسياسيّة. 91
ثالثا: الحركة العرقية 93
المطلب الثالث: الظروف المكوّنة للحركات السياسيّة 94
أولا: الدولة القُطرية العربية 94
ثانيا: ظاهرة الفساد 94
ثالثا: الاحتقان الاجتماعي 95
رابعا: انسداد قنوات الاتصال 95
المبحث الثالث: العلاقة بين الحِراك والحَركات –دراسة نظرية- 97
المطلب الأول: أثر الحِراك المجتمعي على نشوء ومسار الحَركات 97
المطلب الثاني: محدّدات النّزعة الانفصالية 104
أولا: المحدّدات الجغرافية والسياسيّة 105
ثانيا: المحدّدات الاجتماعية والثقافية. 107
ثالثا: المحدّدات الاقتصادية. 108
رابعا: المحدّدات الإقليمية والدّولية. 110

المطلب الثالث: الحَركات في ظلّ الحِراك المجتمعي– إشكالية الهُويَّة والتوظيف السُلطوي- 112

الفصل الثالث

أثر الحِراك العربي على الحركة الأمازيغية الجزائرية

المبحث الأول: الحِراك العربي. 124
المطلب الأول: السّياق العام للحراك العربي. 124
المطلب الثاني: أسباب وعوامل الحراك العربي. 128
أولا: العوامل الداخلية. 128
ثانيا: العوامل الخارجية..... 132
المطلب الثالث: آليّات ونماذج الحراك العربي 133
أولا: الآليات السلميّة..... 134
ثانيا: آلية العمل المسلّح أو الثوري..... 135
المبحث الثاني: الحركة الأمازيغية الجزائرية في ظلّ الحراك العربي..... 138
المطلب الأول: الرّبيع الأمازيغي لسنة 2001. 138
المطلب الثاني: الحركة الأمازيغية الجزائرية بين إثبات الهُويّة والتّوظيف السُلطوي. 144
المطلب الثالث: الحَركة الأمازيغية والحِراك العربي (إسقاط على محدّدات النزعة الإنفصالية). 155
أولا: المحدّدات الجغرافية. 157
ثانيا: المحدّدات السياسيّة. 158
ثالثا: المحدّدات الاجتماعية والثقافية. 159
رابعا: المحدّدات الاقتصادية. 159
خامسا:المحدّدات الإقليمية والدولية. 160
خاتمة 163
قائمة المراجع 169
الملاحق 177

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1	القبائل البربرية أو الأمازيغية التي سكنت شِمال إفريقيا حسب الجد الأول	40
2	القبائل البربرية الأمازيغية التي سكنت شِمال إفريقيا حسب التواجد الجغرافي	40
3	أماكن التواجد الجغرافي للأمازيغ حديثا حسب عامل اللغة	43
4	التواجد الأمازيغي قديما حسب القبائل والبطون	45
5	أنثربولوجية الإنسان الأمازيغي	51
6	تاريخ الحركة الأمازيغية في الجزائر في الفترة الممتدة ما بين 1949 إلى غاية 1999	141

قـائمة الأشكال والصور

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1	الأمازيغ أنساب العرب	38
2	نقائش الخط اللّوبي،النّصف الأوّل من القرن 19 ميلادي	55
3	نماذج لنقائش لوبيّة وما يقابلها في اللّغة العربيّة	56
4	نماذج لنقائش خطّ التيفيناغ وما يقابلها في اللّغة العربيّة	58
5	الحكّام الّذين حكم والإمارات أو الممالك الأمازيغية	63
6	ركائز العائلة الأمازيغية والدوائر القرابية	65
7	الحِرف التي مارسها أمازيغ الجزائر	67
8	النّظام القرابي لأمازيغ الجزائر	71
9	أنواع الحراك الاجتماعي	79
10	تقسيم باريتو للمجتمع	82
11	آليّات الحراك السّياسي عند موسكا	83
12	أشكال الحركة الاجتماعية والسياسيّة	93
13	الهُويّـة والتوظيـف السُـلطوي للحركـات فـي ظـلّ الحـراك المجتمعي	116

قائمة الملاحق

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
1	مناطق تواجد الأمازيغ في شمال إفريقيا	177
2	مناطق توزيع القبائل الأمازيغية في أواخر الدولة الموحدية	178
3	توزيع سكان الأمازيغ في الجزائر	179
4	خريطة الجزائر إداريا	180
5	المرأة الأمازيغية بلباسها التقليدي القديم	181
6	بعض الحلي التقليدية الخاصة بالسكان الأمازيغ	182
7	بعضا من العملة القديمة لأمازيغ شمال إفريقيا	183

المقدمة

يهدف هذا الكتاب، إلى التعرّف على طبيعة الحركة الأمازيغية الجزائرية، في ظلّ الحراك العربي الرّاهن، من خلال التّعريف بهذه الحركة وتأصيلها تاريخيا، وكذا التعرّف على مفهوم الحِراك والحَركات، ومن ثمة اكتشاف مدى تفاعل وتأثر هذه الحركة بالحراك العربي الراهن، وإبراز أهم الفواعِل على المستوى المحلي والدّولي، واكتشاف مظاهر التوظيف السُلطوي، والتوصل إلى، والتأكيد على هُوية الحركة الأمازيغية الجزائرية، في ظلّ التّنوع والتعدّد الثقافي، الذي تزخر به الجزائر كدوْلة عربية ذات بُعد أمازيغي.

كما أنّ هذه الدّراسة، تأتي في فترة يشهد فيها العالم العربي حِراكا متنوعا منذ سنة 2010، مما يساعد الباحث على إثراء حقل الدّراسات السيّاسيّة، بمسبّبات وآليات هذا الحراك وتأثيره على مختلف الحركات.

تقوم هذه الدّراسة على، أنّ هناك علاقة إرتباطية بين الحراك المجتمعي الإقليمي واستقرار النظم السياسيّة، من خلال عملية التوظيف السُلطوي على مختلف المستويات المحلية والدّولية.

خَلصَت هذه الدّراسة إلى جملة من الاستنتاجات يتمثل أهمها في:

1- عاشت الحركة الأمازيغية ربيعها منذ سنة2001، واستطاعت أن تتحصل على كثير من مطالبها المشروعة التي تُعبر عن أصالتها وانتمائها الجزائري، كدولة ذات أصول بربرية عرّبها الإسلام.

2- الحركة الأمازيغية الجزائرية كباقي الكائنات السياسيّة الأخرى، بنسقها الداخلي والخارجي، تظهر فيه محاولات التوظيف السُلطوي على المستوى الوطني، المحلي والدّولي، وفي هذا الإطار قامت السلطة السياسيّة في الجزائر، بمحاولات متعدّدة لاحتواء هذه الحركة وتوظيفها بما يخدم أمن واستقرار الجزائر، كما قامت أطراف أجنبية بتوظيفها، بما يساهم في خَلق أقلية تبحث عن انفصال وهي المحاولة التي باءت بالفشل وفسحت المجال أمام الحركة الأمازيغية لتُعبر على تأكيد انتماءها الحضاري الثقافي في إطار التعدّد والتنوع، في ظل الوحدة الوطنية.

- تُسهم الحركة الأمازيغية في الجزائر في دعم التنوع الثقافي الحضاري في الجزائر، ولا تُعبّر عن أقلية تبحث عن الانفصال، وبالتالي فهي تُكون إلى جانب الحركات الأخرى تنوّع بتفاوت في إطار التكامل والوحدة الوطنية.

كما توصلت هذه الدّراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها:

1- يرتبط استقرار النظم السياسيّة بمدى قدرة هذه الأنظمة على توفير مناخ سياسي ملائم، تتفاعل ضمنه مختلف الحركات بطريقة ديمقراطية تصب في التكامل وتعزيز المواطنة والانتماء.
2- ضرورة استيعاب مختلف القوى والحركات السياسيّة وفقا لآليات الحوار والتّشاور والشّراكة وتحمُّل المسؤولية بما يساعد على تحقيق وفاق وطني، يُعزز الوحدة والانتماء والنظر للمستقبل المشترك.
3- ضرورة إعداد إستراتيجيات وقائية لمواجهة تهديدات التوظيف السلطوي في بعده الدولي والوطني، من خلال التقيد بالديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان لاسيما حقوق الأقليات.
4- نظرا للطفرة التكنولوجية الهائلة في مجالي الإعلام والاتصال، وتماشيا مع التطورات الحاصلة على المستوى العربي، أصبح من الضروري على الأنظمة مواكبة هذه التطورات وذلك بدعم هذه القطاعات، التي تعتبر همزة وصل بين المواطن والدولة.

تشهد الدول العربية حِراكا متعدد التوجهات والآليات عبر مراحل زمنية مختلفة، إلا أنّ الاختلاف الوارد في طبيعتها ومصادرها يُميزها فيما بينها، ومن بين الظواهر التي عرفها الشِمال الإفريقي ذلك الحِراك الذي خصّ البربر أو الأمازيغ، في تبني مطالبهم السياسيّة والاجتماعية والذي عَرف تنوعا في الطرح والآليات، العوامل ومصادر التأثير إلى جانب اختلاف الولاءات في الداخل والخارج، جعل مشكلة الأمازيغ أحد الملفات الحسّاسة في الشِمال الإفريقي، المغرب العربي وفي الجزائر خصوصا.

حيث تُعتبر منطقة الشِمال الإفريقي من بين المناطق التّي تتميز بالتّنوع في المجالين الثّقافي والبناء الاجتماعي، نظرا لتعاقب الكثير من الحضارات على أراضيها، ممّا أدّى إلى تعدّد وتنوع المرجعيات الفكرية والثقافية في المنطقة.

وهو ما يستوجب البحث والتفكير في الحلول والاستراتيجيات الناجعة من أجل بناء نظم سياسية تعبّر فعلا عن الإرادة الشعبية وترقى بمستوى الوعي بالحريات والمواطنة، رغم التباين الواضح في النتائج والاختلاف في الصيغ والآليات فيما بين الدول العربية، لكن الأهم من هذا هو أنّ لِدول المنطقة قابلية التعاطي مع مثل هذه القضايا.

فوجود البربر في الجزائر والمغرب له امتدادات في موريتانيا وليبيا وتونس، فقد عمل الاستعمار على إحياء النعرات الانفصالية لدى الأقليات، الأمر الذي أوجد أزمة هُوية بين ماضٍ مشترك يجمعها مع إخوة الدّين والوطن، وواقع يُراد له أن يتميز بثقافة ولغة وربما حضارة ودين، هذا الوجود أضحى حديثا مشكلة تحتاج حلاً وأزمة تقتضي تفكيرا يتجاوز التبسيط والتجاهل.

مع أنّ الملف الأمازيغي عرف تطورات مهمة وأحداثا خاصة في مختلف مراحل دول المنطقة وخصوصا الجزائر فإنّ سنة 2001، كانت متميزة وأصبحت نقطة انطلاقة لرد الاعتبار للحركة الأمازيغية والوقوف في وجه من يريد توظيفها بما لا يخدم وحدة الدّولة الجزائرية، وهو ما تجدّد في كل مرة في شكل مظاهرات واحتجاجات كانت آخرها خلال الفترة الممتدة بين: 2010-2011.

أهمية الحركة الأمازيغية الجزائرية:

أ.الأهمية العلمية (النظرية):

تكمن الأهمية العلمية لهذه الدّراسة في أنّها تحاول وضع تفسير علمي أكاديمي لقضية واقعية، في ظلّ واقع معين هي القضية الأمازيغية في ظلّ الحِراك العربي الرّاهن.

كذلك تنطلق الأهمية العلمية لهذه الدّراسة من خلال وضع إطار معلوماتي حول الحركة الأمازيغية في الجزائر يكون كرافد علمي لدى الباحثين والأكاديميين، ذلك راجع لحداثة الموضوع على مستوى المنطقة العربية خاصة بالمشرق العربي،ولصنّاع القرار على مختلف المستويات.

هذه الدراسة هي عمل علمي أكاديمي يحاول الكشف عن ملابسات الحركة الأمازيغية التي هي محل توظيف من طرف عدة جهات محليّة ودوليّة، وموضوعا لإعطاء تحاليل وقراءات بعيدة عن الحقل الأكاديمي للدّراسات السياسيّة.

كذلك هذه الدّراسة هي فرصة لإثبات مجموعة من الفرضيات والإجابة على مجموعة من التساؤلات حول النسق السّياسي بالجزائر في شقه المتعلق بالحركة الأمازيغية.

كما يمثل أيضا مدخلا غير تقليدي لتفسير وتحليل ظاهرة الحِراك الأمازيغي، خاصة أنّها تعتمد على تحليل ورصد أطر بناء تلك العلاقة بمستوياتها السّياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما يساعد على التعمق في رصد الظاهرة بشكل متدرج وفق مقاربة تحليلية تجمع بين الجانب النظري والجانب العملي.

ب. الأهميّة العلميّة:

تكمن الأهمية العملية لهذه الدّراسة في تصحيح التصورات التي تُروّج لها بعض الجهات حول الحركة الأمازيغية، وإظهار حقيقة وأصل أمازيغ الجزائر، وتحديد النقائص على مختلف المستويات من أجل مساعدة صانع القرار على تشخيص أهم المشكلات خاصة في ظل الحراك العربي الرّاهن، واقتراح الحلول الملائمة للنهوض بهذه الشريحة الهامة من المجتمع الجزائري، وإعطائها دورا أكبر

في المشاركة بثقافتها الغنيّة ونمطها الاجتماعي والسّياسي الذي تكوّن مع تعاقب عدة حضارات على المنطقة محل الدّراسة.

1. يتميز موضوع البحث بطابع منفرد ذلك أنّقلة الدّراسات العربية التي تقوم بها المراكز البحثية المستقلة، الهيئات والمنظمات الحكومية وغير الحكومية،ومراكز الدّراسات الإقليمية والوطنية ودورها في تنمية الديمقراطية في الدول العربية، فإنّ هذه الدّراسة تمثل إضافة علمية جديدة في هذا الموضوع من خلال إلقاء الضوء عليه من خلال أيضا تفعيل هذا الدور الحيوي لعملية الإصلاح الشاملة.
2. توضيح موقع وأهمية الدول العربية من خلال التأخر الشديد لبعض الدول في التعامل مع قضايا الحراك السياسي والاجتماعي. بصرف النظر عن مصدر المطالبة به من الداخل أو من الخارج في مقابل مسارعة بعضها لعقد مؤتمرات وطنية حول الموضوع.
3. إمكانية الوصول إلى نتائج حول موضوع الحراك السياسي أو الاجتماعي بآليات سلمية في الدول العربية من خلال رصد طبيعة الحراك وخطط العمل المقدمة والتوقيتات الزمنية لتقديم مطالب الحراك المرفوعة من قبل القوى السياسية والمجتمع المدني في الدول العربية والجزائر على وجه الخصوص على مدى عقود.

تهدف هذه الدّراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمّها:

- إلقاء الضوء بالتحليل على ما يحدث في العالم العربي من خلال دراسة المفاهيم والأسباب، الآليات والنتائج.
- العمل على وضع إطار تحليلي ملائم يوضّح إشكالية الهُوية للحركة الأمازيغية في الجزائر، وكيف تعاملت السلطة السّياسيّة مع متغيرات هذه القضية في الكثير من المناسبات كالرّبيع الأمازيغي.
- اكتشاف رهانات التوظيف السُلطوي للحركة الأمازيغية في الجزائر على المستويين الدّاخلي والخارجي.
- محاولة القيام بدراسة إستشرافية لمستقبل الحركة الأمازيغية في الجزائر من خلال عمل علمي أكاديمي.

كما أنّ هذا الموضوع يصبّ في حقل الدّراسات السياسيّة التي تدخل في إطار دراسة الحركة الأمازيغية في شِمال إفريقيا، كما أنّ هذا الموضوع من أحد أهم المواضيع القابلة للدّراسات الاستشرافية، والذي يمكن أن يعطي لصانع القرار بعد دراسته مجموعة من البدائل والحلول والاقتراحات.

أخيرا لهذا الموضوع بعد معرفي يتعلق بوضع إطار معرفي حول الحركة الأمازيغية، وإطار تحليلي وكذلك إطار استشرافي حول مستقبل هذه الحركة،

وبالتّالي هذا الموضوع يعالج مجموعة من الأبعاد في العلوم السّياسيّة تتعلق بالبُنى والوظائف وعلم الاجتماع السّياسي، وهذا من صلب الدّراسات السّياسيّة المقارنة.

مشكلة الدّراسة وتساؤلاتها:

تكمن مشكلة هذه الدّراسة في الاستخدام الخاطئ والسّلبي لمفهوم الحركة الأمازيغية في الجزائر باعتبارها أقلّية تبحث عن هُويّة، وتسعى إلى البحث عن حكم ذاتي، ذلك لشعورها بالتهميش، وعدم إرساء ثقافتها الأصيلة بالجزائر.

حيث تزداد المشكلة تعقيدا بانتقال عدوى الحِراك العربي إلى المجال المكاني للحركة الأمازيغية في الجزائر، وهذا ما يهدّد باستقرار المنطقة وجعل الحركة الأمازيغية عُرضة للتوظيف السّياسي من طرف عدّة أطراف على المستوى المحلّي والدّولي، بما يهدّد الوحدة الترابية والأمن الوطني في الجزائر، ومن هنا تتجسد المشكلة البحثية في السؤال الرئيس التّالي:

ما مدى تأثير الحِراك المجتمعي الإقليمي على استقرار النظم السّياسيّة؟.

كما يتفرع عن السؤال الرئيس مجموعة من الأسئلة الفرعية تتمثل في:

- ما المقصود بالأمازيغ، وما هي ظروف نشأتهم وتكوينهم في المنطقة العربية؟.
- ما هي طبيعة الحركة الأمازيغية الجزائرية في ظلّ الحِراك العربي؟. وإلى أي مدى تأثرت به؟.
- كيف يمكن تفسير التّوظيف السُلطوي للحركة الأمازيغية في الجزائر على المستويين المحلّي والدّولي؟.
- هل الحركة الأمازيغية الجزائرية تُسهم في التنويع الثقافي؟.أم هي أقلية تُعبّر عن حركة إنفصالية؟.

تقوم هذه الدّراسة على فرضيّة رئيسيّة مفادها:

-أنّ هناك عِلاقة ارتباطية بين الحِراك المجتمعي الإقليمي واستقرار النّظم السّياسيّة.

حيث ينبثق عن هذه الفرضيّة الرئيسية مجموعة من الفرضيّات الفرعية التّالية:

- يساهم الحِراك العربي الرّاهن في تعزيز السلطة وتحقيق الدّيمقراطية والتّنمية في المنطقة الأمازيغية في الجزائر.
- تخضع الحركة الأمازيغية في الجزائر لتوظيف سُلطوي على المستويين المحلّي والدّولي.
- تدّعم الحركة الأمازيغية الجزائرية التّنوع الثّقافي الحضاري، ولا تُعبر عن أقلّية تبحث عن الانفصال.

تقوم هذه الدّراسة على اكتشاف العِلاقة بين المتغيّرين هما:

أ. المتغير المستقل: الحِراك العربي.
ب.المتغير التّابع: الحركة الأمازيغية الجزائرية.

التّعريف الاسمي للحركة:

الحركة بالمعنى الجسدي تعني التّحرك من مكان إلى آخر، والتّحرك في الوضع لا يعني بالضّرورة الانتقال إلى موقع جغرافي مختلف، أمّا بالمعنى الاجتماعي فيمكن الإشارة إلى الحركة باعتبارها القيّام بعدد من الأنشطة للدّفاع عن مبدأ ما، أو للوصول إلى هدف ما، كما تتضمن الحركة الاجتماعية وجود اتجاه عام للتّغيير، وهي تشمل جماعات من البشر يحملون أفكار مشتركة ويحاولون تحقيق بعض الأهداف العامّة، كما يشير البعض إلى الحركة الاجتماعية على أنّها محاولة مقصودة للتّدخل في عمليّة التّغيير الاجتماعي، وهي تتكون من مجموعة من الناس يندرجون في أنشطة محدّدة، ويستعملون خطابا يستهدف تغيير المجتمع وتحدّي سلطة النّظام القائم، كما يقترن مفهوم الحركة الاجتماعية بمفهوم القوة الاجتماعية، والقدرة على التأثير وإحداث التغيير.

التّعريف الإجرائي:

هي عبارة عن مجموعة من البشر يحملون مبادئ مشتركة مجسّدة في أهداف، يحاولون الوصول إليها من خلال مختلف أشكال وأنماط الاتّصال الاجتماعي، باستخدام النشاطات الاجتماعية، وتكنولوجيا الإعلام والاتّصال، والتّواصل الاجتماعي، والتّعبئة الجماهيرية، باستخدام الخطابات السّياسيّة للتّأثير على صانع القرار ومحاولة التّغيير لفواعل أو سياسات السلطة وأحيانا تتحدى السلطة، ويمكن أن تمتد علاقاتها إلى كيانات تتجاوز كيان الدّولة.

التعريف الاسمي للحركة الأمازيغية الجزائرية:

الحركة الأمازيغية بحذف "الثقافية" هي مجموع الفعّاليات التي تساهم اعتمادا على وعي عصري، وبكيفية فردية أو جماعية وبشكل مباشر أو غير مباشر في الدّفاع عن الأمازيغية، أو إنماء إحدى مكوّناتها من لغة وحضارة وهُوية مع الدّفع بكافة مكوّنات المجتمع لتنخرط بدورها في تلك العمليّة الإنمائية، وتقوم بوظيفتها بواسطة مجموعة من المواقف أو الأفعال ذات الطبيعة الرّمزية أو المادّية تتّسم بنوع من الاستمرارية وتتميز بتراكماتها الفكرية والنّضالية كحركة تاريخيّة ومجتمعية، وتتكوّن من عدّة إطارات، تنظيمات مؤسساتية وجمعوية، مكوّنات مجتمعية، مكوّن طلابي، حركة تلاميذية وغيرها.[1]

التّعريف الإسمي للحِراك:

---

(1) أمازيغ، ماسين (05. 2007)، **في مفهوم الحركة الثقافية الأمازيغية**، الحوار المتمدن، العدد: 1921، من الموقع: http://www.alhewar.org/debat/show.art.asp?aid=97269

إنّه الوضع الّذي يشير إلى إمكانية تحرّك الأشخاص أو الجماعات إلى الأسفل أو إلى الأعلى في هرم التّدرج الاجتماعي والسُلطوي، وعلى ذلك فإنّ الحراك يعني انتقال أو تغيير في المركز أو المكانة، قد يكون رأسيا أو أفقيا، أو نحو اتّجاه أو اتّجاهات رأسيا أو أفقيا ويكون بهدف الحصول عل منافع مادّية أو رمزيّة من خلال استخدام وسائل وآليّات والتأثير على صنّاع السّياسات.[1]

التّعريف الإسمي للحِراك السّياسي:

في مفهومه العام هو كلّ النشاطات السياسيّة الفرديّة منها، والجماعية داخل الوطن وخارجه، التي تهدف إلى المشاركة في عملية صنع القرار السياسي، أو على الأقل في تقويم السّياسات، بما يتوافق مع مصالح واتجاهات القائمين بهذا الحِراك.[2]

التّعريف الإسمي للحراك السّياسي الجديد:

يُشير مفهوم الحِراك السياسي إلى الحالة السياسيّة التي تشير إلى تزايد التغيير في موازين القوى، ونمط توزيع السلطة وسرعة تواصل الأفكار السياسيّة، وانتشارها وكثافة التواصل فيما بين الأفراد، باستخدام أذكى وأحدث وسائل الاتّصال.[3]

التّعريف الإسمي للحِراك الاجتماعي:

يُعرّف الحراك الاجتماعي بأنّه العمليّة التي ينتقل بها الأفراد من موقع إلى آخر في المجتمع، وغالبا ما تكون المواقع التي ينتقل إليها الأفراد متدرّجة عبر قيم تدريجية محدّدة ويكون الحراك الاجتماعي هو الحركة على هذا السلّم المتدرّج من موقع إلى آخر صعودا أو نزولا.

تَسير التّعريفات الحديثة للحراك الاجتماعي على نفس الخطى، وإن كانت تُدخل قضية الفرص المتاحة أمام الشخص في تعريف الحراك الاجتماعي، فالحراك الاجتماعي ليس مجرد حركة للفرد، ولكنّه يشير أيضا إلى الفرص المفتوحة أمام الفرد للدّخول في الحركة، فالحراك الاجتماعي هو "حركة الأفراد للطبقات المختلفة والجماعات المهنية المختلفة أو الفرص المتاحة أمامهم للدخول في هذه الحركة".[4]

---

(1) فضل الربيع، **حراك سلمي أم ثورة سلمية** ؟ مقاربة في ضوء سوسيولجية الثورة، من موقع:
http:// Tagaden.org / neus / 3063 . htn

(2) محمد بالروين، من الحراك السياسي . من موقع :
http : // archive.libya - al - mostakbal . org / maqabat 0808/ mohammad – berwean – 120808 . html.

(3) محمد بالروين، من الحراك السياسي، من موقع :
http : // archive.libya - al - mostakbal . org / maqabat 0808/ mohammad – berwean – 120808 . html.

(4) أحمد، زايد (2008)، **التعليم والحراك الاجتماعي في مصر**، القاهرة: مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ص 1-4.

لذلك فإنّ الحراك السّياسي أكثر تعقيدا من مفهوم الحراك الاجتماعي كما هو مبين في أدبيات علم الاجتماع، إذ لا يمكن فصل الحراك الاجتماعي عن الحراك السياسي، ففي هذه الحالة فإنّ الحراك الاجتماعي له مضمون سياسي، إذ يحدّد علماء علم الاجتماع أربعة أنماط سياسيّة للحراك الاجتماعي هي: الحراك المهني، الحراك المكاني، الحراك الاقتصادي، الحراك الفكري والحراك السياسي هو جزء من الحراك الاجتماعي الذي يهدف للانتقال أو التحرك من موقف إلى آخر، ومن رؤية سياسيّة إلى أخرى.

التّعريف الإجرائي للحراك السياسي والاجتماعي:

تحالف معيّن لآخر يتّجه نحو تفاعل شعبي سياسي واجتماعي، يتبلور على قاعدة إبراز قضية سياسيّة واجتماعية في المجتمع، بهدف النّضال من أجلها بصرف النّظر إذ كان ذلك الانتقال أو التحوّل يُرضي السّلطة أو يخالفها، وسوف يتم استعمال عدّة مؤشّرات لهذا التّعريف الإجرائي:

- تحالفات سياسيّة واجتماعية.
- تفاعل شعبي سياسي واجتماعي.
- قضيّة سياسيّة واجتماعية معينة.
- نضال لأجل قضية.
-حركة انتقال سواء ترضي السّلطة أو تخالفها.

التّعريف الاسمي للحِراك العربي:

تعدّدت المسمّيات التي استخدمت لوصف الأحداث والتطوّرات الجارية في العالم العربي، بين من وصفها بالثورات أو الحركات الاحتجاجية أو المظاهرات المطالبة بالدّيمقراطية وبين من أطلق عليها مصطلح الرّبيع العربي، الذي يُطلق على فترة الأحداث الثّورية التي حدثت منذ بدء الثورة التونسية حتى الآن مرورا بثورات: مصر، ليبيا، اليمن، وسوريا.

أمّا الحراك العربي فهو ما نتج عن هذه التطورات من أحداث جاءت على شكل تحالفات،تفاعلات، احتجاجات، اعتصامات وإضرابات ... ناتجة عن إحباط بعض الشعوب العربية من غياب للدّيمقراطية وحرمانها من حقوقها الأساسيّة ومن حرّيتها الفردية، بالإضافة إلى تدهور الظروف المعيشية وتنامي الفساد، انعدام العدل الاجتماعي وبصفة عامة هو نتيجة التقاء أو تفاعل مجموعة من المسبّبات تتوّزع بين ما هو سياسي، تاريخي، اقتصادي، اجتماعي، ثقافي ودّولي.[1]

حدود الحركة الأمازيغية الجزائرية:

أ. الحدود الزمنية: تم تحديد فترة الدراسة من سنة 2010 إلى غاية 2012. بسبب أحداث مهمّة شهدتها المنطقة العربية، أطلق عليها عدة مصطلحات مثل: الرّبيع العربي، الثّورة، الحِراك، وغيرها من المسمّيات.

ب. الحدود المكانية: تم تحديد الحدود المكانية للدّراسة عموما، بشِمال إفريقيا، وخصّصنا في هذه الدّراسة دولة الجزائر.

منهجيّة الحركة الأمازيغية الجزائرية:

لا يمكننا القيام بهذه الدّراسة دون الاعتماد على إطار نظري يكون كأساس لهذه الدّراسة ومن بين النظريات الأكثر ملائمة لهذا الموضوع نظرية النظم "لدافيد إستون"، التي تعتبر النّظام السيّاسي نسقا من التفاعلات يسوده نوع من الاعتماد المتبادل بين مكوّناته، وله حدود تفصله عن باقي النّظم الأخرى، وأنّ لهذا النّظام بيئة ومحيط يتحرّك فيه من أجل استمراريته وهو جزء من النّظام الاجتماعي ككل.

بالتالي وفق هذه النظرية، فإنّ الحركة الأمازيغية الجزائرية تقع داخل نسق النّظام السيّاسي الجزائري الذي بدوره يقع في نسق النّظام العربي أو العالم العربي، وبهذا هناك علاقة تأثير وتأثّر بين الأنساق من خلال ما يُعرف لدى "دافيد إستون" بالمدخلات، المخرجات والتغذية الإسترجاعية، وبهذا سيتمّ دراسة الحركة الأمازيغية بالجزائر في إطار النّظام السّياسي الجزائري ضمن الحراك العربي الرّاهن.

تُعتبر نظرية النّظم الفكرة الأمّ التي خرجت منها أو دارت حولها معظم نظريات السياسة المقارنة في المرحلة السلوكية، ابتداءً من نموذج "دافيد إستون

---

(1) الربيع العربي ماذا يعني؟ عادل الصفني، من موقع:
http : //www alarabia . net nues / 2011 / 08/05 / 160884. Ht ml

David Easton"، الّذي يعدّ الصياغة السّياسة الأولى لنظرية النّظم، وامتدادا إلى النموذج الاتصالي الّذي طوّره "كارل دويتش"، ثم إلى صياغة "ألموند" لنفس النّظرية.[1]

فنظرية النّظم أو تحليل النّظم يسمح بتخطّي الفاصل بين الشؤون الدّاخلية للدّولة والسّياسة الدّولية، ويعمل هذا المنهج على كافة المستويات الدّولية، الإقليمية والوطنية، ويربط بين هذه المستويات أيضا.

يهتم الاقتراب التنظيمي بدراسة مشكلات النظام السّياسي، وهو يُعد إطار تحليلي ملائم لفهم العملية السّياسيّة وذلك من خلال العلبة السوداء، التي قدّمها "دافيد ايستون" حيث ينظر للنظام السّياسي على أنّه يتحرك في دائرة متكاملة ذات إطار دينامي، بداية من المدخلات التي تشير إلى تأثير البيئة الخارجية على النظام وتفاعل هذا الأخير معها. أمّا المخرجات تشير إلى استيعاب المطالب الشعبية وتحويلها عبر الأبنية السّياسيّة (أبنية النظام). تنتهي إمّا بالتأييد أو ظهور مطالب جديدة ويعبّر عنها بالتغذية العكسية، فهذا الاقتراب يشتمل على الشروط الأساسيّة في الدّراسة وهو النظام السّياسي ووجود معارضة وهي الحراك الاجتماعي وبالتالي فهم طبيعة العملية السّياسيّة في أي بلد يخضع لمثل هذه الظروف.[2]

المنهج التّاريخي:

يُعدّ المنهج التاريخي من بين المناهج الأساسية في الدّراسات السّياسيّة التي لا يمكن الاستغناء عنها، فهو لا يزال يَحظى بمكانة ضمن مناهج الدّراسات السّياسيّة، باعتبار أنّ معرفة التّقلبات التي طرأت على ظاهرة من الظواهر تستدعي استعادة اللّحظة التي حدثت فيها والمحيط الذي اكتنفها وما يتضمنه من مظاهر[3]، فمعرفة تاريخ الأمازيغ في الشمال الإفريقي خصوصا بمنطقة الجزائر يتطلب الرجوع إلى فترات سابقة من تاريخ المنطقة.

منهج تحليل المضمون (Content Analyses):

يُعتبر تحليل المضمون وسيلة من وسائل جمع البيانات، يتمّ بمنهج وصفي حيث يُستخدم كأداة في تحليل محتوى المادّة التي تقدمها وسائل الاتّصال الجمعي، ففي حين ترتبط أشكال الدّراسات المسحية السابقة بالاتصال المباشر مع المصادر

---

(1) نصر، محمد عارف (2002)، **ابستيمولوجيا السياسة المقارنة: النموذج المعرفي، النظرية، المنهج**، ط1، بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ص 161.

(2) درهم محسن أحمد، الحالمي (2009)، دور المعارضة اليمنية في الاستقرار السياسي 2003-2008: أحزاب اللقاء المشترك دراسة حالة، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية، معهد بيت الحكمة، الأردن، جامعة آل البيت، ص 10.

(3) محمد، شلبي (2002)، **المنهجية في التحليل السياسي، المفاهيم، المناهج، الاقترابات**، الجزائر: دار هومة، ص 57.

البشرية التي تمتلك المعلومات التي يريدها الباحث، فإنّ دراسات تحليل المضمون (أو تحليل المحتوى) تتمّ من غير اتصال، حيث يكتفي الباحث باختيار عدد من الوثائق المرتبطة بموضوع بحثه مثل السّجلات، القوانين، الأنظمة، الصحف، المجلاّت، برامج التلفزيون، الكتب وغيرها من المواد التي تحوي المعلومات التي يبحث عنها الباحث.

الدّراسات السّابقة:

1- دراسة المناصرة، عز الدين "المسألة الأمازيغية في الجزائر والمغرب– إشكالية التعددية اللغوية".[1]

تعرّضت هذه الدّراسة إلى المسألة الأمازيغية في الجزائر والمغرب، وذلك من خلال التّطرق إلى إشكالية التعدّدية اللغوية، كما تعرّضت أيضا إلى أصول العرب الأمازيغ وذلك من خلال أطروحة "علي فهمي خشيم"، كما هدفت هذه الدّراسة لخطر معالجة المسألة الأمازيغية وذلك من خلال أربع تيارات:

أ- تيّار عروبي ديمقراطي.
ب- تيّار عروبي دكتاتوري.
ج- تيّار أمازيغي ديمقراطي.
د- تيّار أمازيغي غرائزي.

وتختلف هذه الدّراسة عن دراستنا، في أننا نحاول إبراز البعد السّياسي للقضية الأمازيغية وكشف ملابساتها، في إطار تحليلي يأخذ في الحسبان البيئة الدّولية والإقليمية والوطنية.

2- دراسة العرباوي محمد المختار، "في مواجهة النزعة البربرية وأخطارها الانقسامية"[2]

دراسة يدحض فيها الكاتب المحاولات المشبوهة الهادفة لتحطيم بنيان المجتمع المغاربي ويفضح بالأدّلة والبراهين الموضوعية مدى زيف تلك النزاعات العنصرية – الانفصالية ويعيدها إلى الفترة التّاريخية الاستعمارية المعادية للعرب، فاضحا مراميها ومخاطرها، ومكذّبا المزاعم الاستعمارية والإقليمية وعِداء الانتماء العربي عامة.

وما يعاب على هذه الدّراسة أنّها ركّزت على البعد الدّولي في التّحليل، وأهملت باقي الأبعاد، أمّا دراستنا نحن، فقد تناولت القضية الأمازيغية في إطار نسقيها الداخلي والخارجي دون المساس بالخصوصية الثقافية للأمازيغ.

3- دراسة جابي ناصر، "لماذا تأخر الرّبيع الجزائري".[3]

يحتوي هذا الكتاب على مجموعة من الدّراسات التي حاولت أن تجيب على السؤال المحوري: لماذا يُستعصى التّغيير السّياسي في الجزائر؟ وما الذي يجعل أي

---

(1) عز الدين، مناصرة (1999)، **المسألة الأمازيغية في الجزائر والمغرب – إشكالية التعددية اللغوية"**، ط1، الأردن: دار الشروق.

(2) محمد المختار، العرباوي (2005)، **في مواجهة النزعة البربرية وأخطارها الانقسامية**، دمشق: اتحاد الكتاب العرب.

(3) ناصر، جابي (2012)، **لماذا تأخر الربيع الجزائري**،الجزائر: منشورات الشهاب

محاولة تغيير سياسي في الجزائر مكلِفة ولا تحقق المطلوب منها في نهاية المطاف، لدرجة أنّ هذا البلد صاحب الإمكانيات والموقع الهام بدأ يظهر كحالة شاذّة في منطقة الشِمال الإفريقي، بعد أن عرفت كل تنظيماته السّياسيّة تغييرات متفاوتة العمق وبأشكال مختلفة، تراوحت بين الثّورة في تونس ومصر مرورا بالحالة الليبية العنيفة، وصولا إلى نوع من التغيير الهادئ في المغرب، في حين بقيت الجزائر على حالها، تقاوم التّغيير.

هذه الدّراسة تركت المجال مفتوحا لاستكمالها، وهذا ما كان دافعا لمباشرة دراستنا هذه والإجابة على سؤال الأستاذ جابي ناصر، المتمثل في: هل الجزائر في منأى عن أحداث وتداعيات الرّبيع العربي، وهذا ما يمثّل الإشكالية الرّئيسة لبحثنا.

4- دراسة خرابشة تباشير، "محدّدات النّزعة الانفصالية لدى الأقليات"[1]

هدفت هذه الدّراسة إلى معرفة أثر مجموعة من العوامل السّياسيّة والاجتماعية والاقتصادية على السلوك الانفصالي لدى الأقلية الإثنية، معتمدة أسلوب التكامل المنهجي العلمي لدراسة العلاقة بينهما: من خلال استخدام المنهج القانوني لدراسة الأوضاع القانونية للأقليات في دولها من خلال المواد الدستورية، حيث هدفت هذه الدّراسة إلى دراسة السلوك الاجتماعي السّياسي للأقليات والتفاعلات الاجتماعية الناتجة عن هذا السلوك، وهدفت إلى تحليل سلوك الأقليات كجماعة سياسيّة منظّمة تجاه النّظام السّياسي وتجاه أفرادها، وكذلك النّظام السّياسي تجاه الأقلية، ودراسة الأحداث والتطوّرات التاريخية التي عاشتها الجماعات خلال فترة الدّراسة.

حيث أضافت دراستنا هذه اختبارا للجهود النظرية التي تقيس النزعات الانفصالية لدى الحركات الوطنية، بالتّطبيق على الحركة الأمازيغية الجزائرية وهي جهد يربط الإبستيمولوجيا بواقع الدّول.

5- دراسة أمازيغ ماسين، "في مفهوم الحركة الثقافية الأمازيغية".[2]

هدفت هذه الدّراسة إلى إعطاء عدّة تعاريف لمفهوم الحركة بشكل عام ومفهوم الحركة الأمازيغية بشكل خاص، كما هدفت أيضا إلى تصحيح بعض المفاهيم وتجديدها كمفاهيم: الوطنيّة، الدّيمقراطية، الثّقافة وغيرها وتطرّقت هذه الدّراسة إلى التأصيل والتأريخ للحركة الأمازيغية.

بعد استعراض هذه الدّراسات التي لم تكن شاملة للفترة الزّمنية التي تقوم عليها هذه الدّراسة، ولم تتطرّق للحركة الأمازيغية وعلاقتها بالنظام السّياسي الجزائري عبر فترة الدّراسة وبالتّحديد في ظلّ الحراك العربي الرّاهن.

---

(1) خرابشة، تباشير (2009)، **محددات النزعة الانفصالية لدى الأقليات**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، الأردن.

(2) أمازيغ، ماسين، **مرجع سابق**.

إنّ هذه الدّراسة هي محاولة لإلقاء الضوء على منطقة مهمّة تتمثل في الشِمال الإفريقي وبالتّحديد في الجزائر، وذلك من خلال التّطرق للحركة الأمازيغية، في ظلّ ما يحدث من حِراك مجتمعي على المستوى العربي، وذلك بالوقوف على إعادة طرح إشكالية الهُويّة للحركة الأمازيغية في الجزائر بطرق أكاديمية، والتّعرف على الطرق التي يتمّ من خلالها توظيف هذه القضيّة على المستويين الدّولي والمحلي كرهان سُلطوي، خاصة في ظلّ ما يشهده الشّارع العربي من أحداث يمكن أن تنعكس على منطقة القبائل (الأمازيغ) بالجزائر.

الفصل الأول

التأصيل التاريخي والمفاهيمي للأمازيغ

الفصل الأول

التأصيل التاريخي والمفاهيمي للأمازيغ

لا يُمكن فهم أي مجتمع دون البحث في تاريخه، وذلك من خلال البحث في أصل هذا المجتمع وتواجده الجغرافي والتاريخي، وتنظيمه في مختلف المستويات والأبنية، كالبناء الاجتماعي السّياسي وغيرها من الخصائص المرتبطة بهذا المجتمع وأصله.

وفي نفس السّياق، يُعتبر الأمازيغ من بين الأجناس الأولى التي استقرت في الشِمال الإفريقي بصفة عامّة، وفي الجزائر بصفة خاصة، ولكن على الرغم من وضوح خصائص الأمازيغ، إلا أنّ التطوّرات التي شهدتها الجزائر بفعل مرور الكثير من الحضارات جعل الكثير من الملاحظين يخلطون بين الأمازيغ وغيرهم، وهذا ما يدفعنا في هذا الفصل إلى محاولة ضبط وتأصيل للمفاهيم وللتاريخ الأمازيغي من خلال مبحث أوّل يتناول التطوّر التاريخي للأمازيغ، ومبحث ثانٍ أكثر دقة يتناول طبيعة التنظيم الاجتماعي والسّياسي للأمازيغ.

المبحث الأول

التطوّر التاريخي للأمازيغ.

يُعتبر الأمازيغ من السّكان الأوائل للقارّة الإفريقية، فهم يتواجدون في مختلف أنحائها، ويتركزون في الشِمال الإفريقي للقارة، ويرجع أصلهم إلى العصور الحجرية الأولى وحتى الفتح الإسلامي، ولكن زيادة عددهم على مر السنين خلق نوعا من التباين بين الأمازيغ في حد ذاتهم، وبهذا لا يمكن البدء في هذه الدّراسة، دون التعرض لأصل الأمازيغ منذ نشأتهم الأولى، وبهذا سوف نحاول في المطلب الأول التعرض إلى أصل التّسمية كبداية، لنصل من خلالها إلى أصل السّكان وتواجدهم الجغرافي، لنخصص المطلب الثالث لأمازيغ الجزائر.

المطلب الأول: أصل التّسمية.

إهتم الباحثون القدامى باسم "أمازيغ أو بربر"، وهو الاسم الشائع لدى الباحثين والمؤرخين، فمنهم من ذهب إلى دراسة التّسمية من الجانب اللّغوي ومنهم من انطلق من الجانب التاريخي والواقع المعيشي للأمازيغ، وبهذا سوف نحاول التّعرض إلى أصل التسمية والتوصل إلى الحقائق.

لقد سبقت جهود الدكتور "علي فهمي خشيم" جهودا أخرى، منها على سبيل المثال جهود المغربي "محمد شفيق" (مؤلف المعجم العربي الأمازيغي الصادر عام 1998)، فيما ناقش الدكتور علي فهمي خشيم كلمة " أمازيغ "، حيث يرى البعض أن جذرها (مزغ) بمعنى أغار وغزا، ويمكن ملاحظة أنّ كلمة (يوزغ) عند التوارق هي مقلوب العربية (يغزو)، كما يرى البعض، لكن الخشيم يرى أنّ جذرها (مزغ) وهي تكافئ (مشك، مسك) صوتيا، وفي النصوص اليمنية القديمة (مسك في لقب مسكت)، بمعنى (رسخ، تمسك)، وفي العربية المسك هو الجلد والقوة، وبهذا يمكن القول بأنّ (أمازيغ) تعادل (أماسيك) أي العبور المتماسك القوي الشجاع.[1]

كما ورد أنّ كلمة مزغ مادة أصلية لـ "مازيغ" أو"أمازيغ" (الهمزة و الألف زائدتان)، تقارن بكلمة (مزر)، الممتدة لآلاف السنين مز(غ) مزر، فالتحوّل هو مجرد تحوّل طرأ على الصوتين أدّى إلى إبدال أحدهما بالأخر، وهو شيء مألوف في اللّغة العربية ولغاتها القديمة، وكلمة أمازيغ تعنى لدى من تطلقه من

---

(1) عز الدّين، المناصرة (1999)، **المسألة الأمازيغية في الجزائر والمغرب: إشكالية التعددية اللغوية**، ط 1، الأردن: دار الشروق، ص 10.

الجماعات البربرية على نفسها (الرجل الحر النبيل، الشريف).[1]، والرجل "المزير" كما ورد في أساس البلاغة "الزمخشري" هو المشّع العقل، ناقد في الأمور قوي، لذلك "فمزر" و"مزغ" أرومة لغوية واحدة .

وهكذا نصل إلى حقيقة دامغة لم تكن لتخطر على بال ذوي النزعة البربرية، وهي أنّ كلمة "أمازيغ" عربية مبنى ومعنى، فضلا على أنّها دليل آخر يضاف إلى تأكيد الأصل الشرقي العربي القديم للبربر[2] .و"أمازيغ" هو أصل الأمازيغ، وهو مزيغ بن كنعان بن حام بن نوح عليه السّلام.[3]

كما ذكر أنّ"أمازيغ" اسم قديم جدا، ذكر في العصر الفينيقي، وقد ورد بصيغ متعددة منها "مازيس"، وهم شعب قوي أقلق الرومان كثيرا بثوراته [4]، أما "البربرة" في لسان العرب تعني كثرة الكلام و الجَلَبَة باللسان، و قيل الصياح، والرجل البربار إذا كان كذلك، وقد بربر إذا هذى، من حيث قال القراء:"البربري الكثير الكلام بلا منفعة، وبربر في كلامه بربرة إذا أكثر، والبربرة الصوت وكلام من غضب، وقد بربر مثل ثرثر".[5]

أما لفظة "البربر" الشائعة فقد تداولت عند البزنطيين الذين نقلوه عن الرومان، والذي كان يعني عندهم "باربا روس" أي الشخص الذي لا ثقافة له.[6]

ويُرجع بعض المؤرخين العرب إلى أنّ اسم البربر تاريخيا له علاقة بالجد الأوّل "بر Ber"، والبعض الأخر نسب الاسم إلى "إفريقش"، الذي قال عندما سمعهم يتكلمون برطانة "ما أكثر بربرتكم" أي الأصوات غير المفهومة، ويُعدّ العرب الأوائل الذين نشروا هذا الاسم على السكان الأصليين لإفريقيا الشمالية.[7]

وفي الأخير، وبعد أن حاولنا توضيح أصل التسمية بالنسبة لمفهومي "أمازيغ" و "بربر"، نخلص إلى نتيجة مفادها أنّ المجتمع المقصود بهاتين التسميتين هو مجتمع واحد، كما أنّ تحديد مدلول الأسماء آنفا لم يكن محددا بوضوح في العصور

---

(2) محمد المختار، العرباوي (2005)، **في مواجهة النزعة البربرية وأخطارها الانقسامية**، دون طبعة، دمشق: منشورات إتحاد الكتاب العرب، ص 09.

(2) **نفس المرجع**، ص 10.

(3) **نفس المرجع**، ص 08.

(4) **نفس المرجع**، ص 06.

(5) إبن منظور، **لسان العرب: حرف الراء**، ص ص، (55 ، 56).

(6) محمد، منفعة (2006)، **فتح عقبة بن نافع الفهري للمغرب الأقصى**، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي الخامس، بسكرة: الجمعية الخلدونية للدراسات والأبحاث التاريخية، أيام: 11، 12، 13 ديسمبر، 2006، ص03.

(7) محمد إبراهيم، الميلي (1980)، **الجزائر في ضوء التاريخ**، دون طبعة، الجزائر: مطبعة البعث، ، ص32.

القديمة، كما أنّ موضوعها لم يكن محل دراسة أكاديمية من قبل إذ يرجع تعدد الأسماء إلى الأراضي التي سكنوها وإلى جغرافية ترحالهم وحركتهم، حيث كما يذكر بعض المؤرخين تسمى غالبا باسم الشعب الذي يسكنها، إذ لم تكن الحدود الجغرافية واضحة كما هو الحال اليوم، لذلك أطلقت هذه المسمّيات (أمازيغ، بربر، ليبو، أفريس) لتميزهم عن باقي الشعوب.

المطلب الثاني: أصل السكان وتواجدهم الجغرافي.

البربر أو الأمازيغ كما ذكر أمّة من أقدم أمم العالم وأشهر أجياله، عاصرت العرب والفرس واليونان والروم، معروفة بعز الجانب، وإباية الضيم، والدفاع عن الشرف، ظهر منها علماء وحكماء وخبراء في الدّين والسياسة والعمران قبل الإسلام وبعده.[1]ولأنّ هذه الأمّة قبائل فقد سكنت المغرب في مرحلة العصر الحجري الحديث، والذي تميز بالاستقرار والرّعي والزّراعة، هذا واختلف العلماء والنَسّابة اختلافا كثيرا في أصل البربر، والعائلة التي ينتمون إليها.[2]

ويرجع السبب في الاختلاف، إلى وجودهم في تحديد الأصل إلى عدة مصادر، وذلك بأنّ هناك من ركز على المؤرخين ومنهم من رجع إلى النَسّابة من أهل المنطقة، أو من النَسّابة العرب، وهذا الاختلاف في المرجعية أدّى إلى عدم توحيد الخبر، مع العلم أنّ المنطقة عرفت هجرات كثيرة، مما أثار إشكالا لدى الباحثين؛ ما إذا كانت هذه القبائل من أصل واحد أو من أصول متفرقة.[3]

ونحن لا يسعنا أن نتتبع كل ما وقفنا عليه في هذا الشق المعرفي مع تقديم ملخص نجمع فيه أقوال وآراء المؤرخين اليونانيين والرومانيين، وبعضا من النَسّابة العرب حول أصل الأمازيغ أو البربر كما ورد، حيث حصرنا مجموعة من الاتجاهات والآراء التي تعرضت إلى أصل الأمازيغ كالتالي:

- الاتجاه الأول: يرى أنّ البربر نشأوا بالمغرب، وليسوا منقولين من طرف آخر، ويمثل هذا الاتجاه "أفلاطون" و"فور تال".
- الاتجاه الثاني: يرى بأنّ الأمازيغ - إيجيون - من سكان ضفاف بحر إيجه، وهو بحر الأرخبيل ويمثل هذا الاتجاه "هيرودوتس"، "ديودورا الصقلي" و"بلوتاك".
- الاتجاه الثالث: يرى بأنّ الأمازيغ "ساميون" أنساب العرب، وينقسمون إلى عدة بطون وقبائل، كما هو مبين في الشّكل رقم واحد (01).

الشكل رقم واحد (01)
الأمازيغ أنساب العرب

---

(1) مبارك بن محمد، الميلي (2004)، **تاريخ الجزائر في القديم والحديث**، تقديم: محمد الميلي، ج1، ط4، الجزائر: مكتبة النهضة الجزائرية،ص80 .

(2) محمد بيومي، مهران (1990)، **مصر والشرق الأدنى (المغرب القديم)**، دون طبعة، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية،ص 64.

(3) محمد، منفعة، **مرجع سابق**، ص 04.

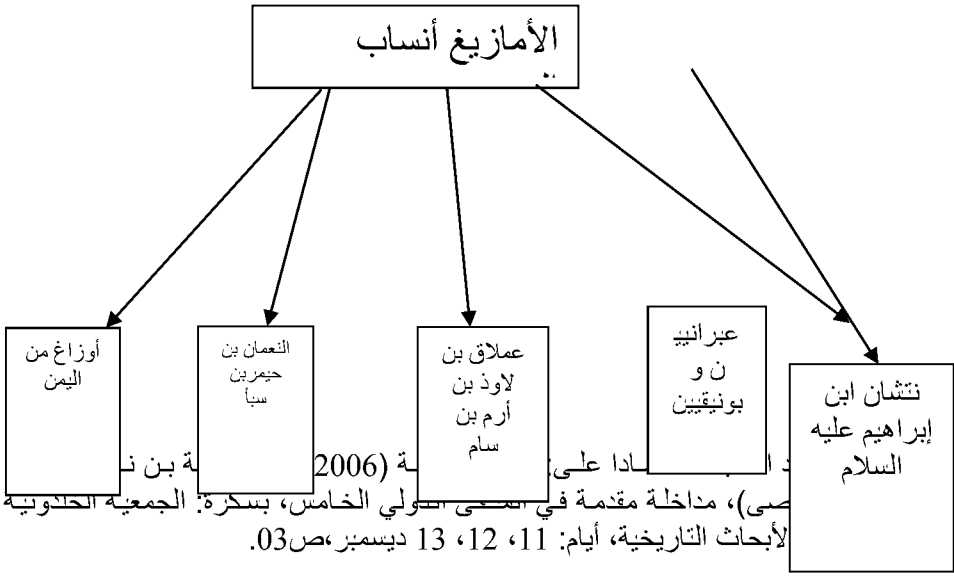

المع[illegible]د ال[illegible]ادا على[illegible]ة (2006[illegible]ة بن ن[illegible]
صى)، مداخلة مقدمة في [illegible]ولي الخامس، بسكرة: الجمعية الخلدونية
لأبحاث التاريخية، أيام: 11، 12، 13 ديسمبر،ص03.

- الاتجاه الرابع: يرى أنّ الأمازيغ حاميون من "مصراييم بن حام"، وقيل من "مازيغ بن كنعان بن حام".(1)
- الاتجاه الخامس: يرى أنّ أصل الأمازيغ فرس، جاءوا إلى إفريقيا الشمالية كما ذكر المؤرخ الروماني "سالوستيس"، وهناك اختلطوا بالليبيين و"الميد"، التي غُيرت بكلمة "مور"، وأنّهم أسسوا نوميديا هناك.
- الاتجاه السادس: يرى أنّهم من الهند، ومنهم (الإسترابون).
- الاتجاه السّابع: اعتمد هذا الاتّجاه على معرفة أصل الأمازيغ أو البربر على اللّغة والخلقة والصّناعة، ويتقدّم هذا الاتجاه المؤرخ "رين"، إذ يرى أنّ أكثر البربر هنديون وأوربيون، وقد أكد بعض المؤرخين أنّهم سكنوا هذا الوطن قديما (الهند، أوربا).

فنجد كثيرا من البربر عريضي الأكتاف وضيقي الخصر، وهذا الضرب قديم بإفريقيا وموجود بالجزائر وتونس، وهذه الصفة معروف بها قدماء مصر، والإسبان، الباسك، ويوجد فيهم الشقر بجبال جرجرة، والأوراس بالجزائر، والريف بالمغرب.

أمّا فيما يخص اللغة، فإنّ اللغة البربرية مشابهة من حيث التركيب للغة قدماء مصر والنوبة والصومال، الهوصة، وفيها ألفاظ أوربية.

---

(1) محمد، منفعة، **مرجع سابق**، ص 82.

كما ذهب "رين"في بحثه حول أصل البربر، إلى أنّ هناك قبائل قدماء ايطاليا المسماة بأسماء قبائل بربرية، كما ذكر أيضا أنّ قبائل أوربية من أمتي (الغوط والسكيت)، أعلامها متحدة بأعلام قبائل بربرية، ثم راح يناظر بين اللّغة البربرية ولغات أوروبا مثل لغة الساكسونيين (الألمان والانجليز) ولغة الاسكندنافيين أهل شمال أوربا (السويد و النرويج).[1]

فمن خلال ما سبق نستنتج أنّ سكان شمال إفريقيا أمّة بربرية لغلبة البربرية عليها، فالبربر متمسكون بجنسيتهم لذلك لم يندمجوا في غيرهم، بل أدمجوا غيرهم فيهم، ويُعزى هذا إلى كثرتهم ووفور عددهم، لذلك ابتلعوا الجنسيات التي حلت بوطنهم.[2]

أمّا عن التواجد الجغرافي للأمازيغ، فإنّه يمكن تحديد المناطق التي تواجد بها السّكان بالاعتماد على معيار الزمن، وهذا ما ينتج لنا مرحلتين:

أولا: قديما

حيث كان المعيار الرئيسي لتواجد الأمازيغ في منطقة دون أخرى، هو الأصل من القبائل والبطون، ويعود الأصل إلى الجد الأوّل الذي اختار منطقة معينة للاستقرار، ثم الفروع والبطون التي نتجت عنها، وعلى العموم، فإنّ تواجد الأمازيغ كان وفقا للمعيار السابق، يتمثل في كل من ليبيا، الجزائر، المغرب، موريتانيا، تونس ومصر.[3]مثلما سوف أوضح في الجدول رقم واحد (01) حسب ما قدّمه" محمد الميلي" في كتابه: "الجزائر في ضوء التاريخ"، اعتمادا على ما قدمه المؤرخ "شارل أندري جوليان"، أنّ تواجد الأمازيغ في البداية كان بصفة عامّة في دول شمال إفريقيا بنسب متفاوتة.

الجدول رقم واحد (01)

القبائل البربرية أو الأمازيغية التي سكنت شمال إفريقيا حسب الجد الأوّل.

الجد الأول	
فرع البرانس	**فرع البتر (مدغيس)**
1. كتامة	1. ضريسة
2. عجيسة	2. لواتة
3. أوربة	3. نفوسة

(1) مبارك بن محمد، الميلي، **مرجع سابق**، ص ص، (83، 84).
(2) محمد إبراهيم، الميلي، **مرجع سابق**، ص 91.
(1) مبارك بن محمد، الميلي، **مرجع سابق**، ص 104.

الجد الأول	
فرع البرانس	**فرع البتر (مدغيس)**
4. صنهاجة	4. أدانة
5. أزداجة (في مراجع أخرى توجد بإسم وزداجة)	/
6. أوريقة	/
7. مصمودة	/
8. لمطة	/
9. هسكورة	/
10. كروكة (و في مراجع أخرى توجد باسم جزولة)	/

المصدر: من إعداد الكاتبة بالاعتماد على: مبارك بن محمد، الميلي (2004)، تاريخ الجزائر في القديم والحديث، تقديم: محمد الميلي، ج1، ط4، الجزائر: مكتبة النهضة الجزائرية، ص 104.

أمّا أمازيغ مصر، فيرى أنّهم نتجوا عن تسرب "أمازيغ الليبو" المتواجدين شمال إفريقيا نحو واد النّيل، وهناك دخلوا في ثورات مع الأسرة الفرعونية الخامسة (2500 ق.م) حيث انتصر عنهم "رمسيس الثاني" سنة (1290 ق.م)، وجندهم في جيشه أين احتلوا مواقع أكثر أهمية داخل الجيش، ممّا أهلهم إلى لعب دور هام في تاريخ مصر، من خلال قيامهم بثورة ثانية سنة (1227 ق.م)، وهذا ما أدّى إلى سيطرة "أمازيغ ليبو" على الحكم في مصر تحت إمرة ونفوذ الملك "شيشناق"،تم ذلك بداية من سنة (950 ق.م)، في الأسرة الثانية والعشرون (22)الفرعونية، ومع تطوّر الزمن ظهرت في مصر شعوب بربرية جديدة كشعوب "المشواش" و"التحنو" و"التمحو".[1]

أمّا إذا تتبعنا حركة ترحال هذه القبائل الأمازيغية الموضحة في الجدول رقم واحد (01) فإنّنا نجدها تتركز في كل من (الجزائر، المغرب، ليبيا)، كما يوضح الجدول رقم (02).

الجدول رقم اثنين (02)

القبائل البربرية الأمازيغية التي سكنت شمال إفريقيا حسب التواجد الجغرافي.

شمال إفريقيا

(1) محمد إبراهيم ، الميلي، **مرجع سابق**، ص 35.

المغرب	الجزائر	ليبيا
هكسورة	كتامة	نفوسة
نزولة	عجيسة	أواسة
/	أزداجة (في مراجع أخرى يوجد باسم وزداجة)	/
/	صنهاجة	/

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على كتاب: مبارك بن محمد، الميلي (2004)، تاريخ الجزائر في القديم والحديث، تقديم: محمد الميلي، ج1، ط4، الجزائر: مكتبة النهضة الجزائرية، ص 104.

الجدول رقم ثلاثة (03)
أماكن التواجد الجغرافي للأمازيغ حديثا حسب عامل اللغة

التواجد الأمازيغي حديثا					
مصر	ليبيا	تونس	الجزائر	المغرب	موريطانيا
قرية سوه	جبل نفوسة	قرى شمال مطماطة	منطقة القبائل الكبرى	شمال جبال الريف	شمال نهر السنيغال
/	واحات غدامس	شنينوبرات	منطقة الأوراس	الأطلس الوسيط	الطوارق
/	سواحل زوارة	تاطوين	جنوب وهران	بلاد الشلوح (الأطلس العالي والسفلي)	/
/	سكنى أوجيلا	/	قورارة	/	/
/	/	/	إليزي	/	/
/	/	/	ورقلة	/	/
/	/	/	شمال جبال بيسة وشنوى	/	/

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على كتاب: لحسن، سرياك (2003)، الهوية الأمازيغية: الجزائر في أصول البشرية ثلاثون قرنا من التاريخ (مدونة بيبلوغرافيا)، الطبعة العربية، عمان: دون دار نشر، ص ص، (25 - 27).

ثانيا: حديثا

كان المعيار الرئيسي لتواجد الأمازيغ في منطقة دون أخرى هو عامل اللّغة، باعتبارها وسيلة تواصل اجتماعي داخل فضاء إفريقي مترامي الأطراف، يحده المحيط الأطلسي والبحر الأبيض المتوسط ومدار السرطان من الشرق إلى الغرب.[1] كما يوضحه الجدول الثالث (03).

وفي نهاية هذا المطلب، وبعد التّعرض إلى أصل سكّان الأمازيغ والتعريج على أماكن تواجدهم، من خلال الاعتماد على معايير مختلفة ومتكاملة، نصل إلى نتيجة مفادها أنّ أمازيغ شمال إفريقيا ينحدرون من أصل واحد، ويعود اختلاف أماكن تواجدهم إلى عدة عوامل أساسية كالأصل، اللّغة، التضاريس، وكذلك إلى كل ما شهدته كل فترة من متغيرات وأحداث كالحروب والثورات.

(1) لحسن، سرياك (1990)، **الهوية الأمازيغية: الجزائر في أصول البشرية ثلاثون قرنا من التاريخ (مدونة بيبلوغرافيا)**، الطبعة العربية، عمان: دون دار نشر،ص 25.

المطلب الثالث: الأمازيغ في الجزائر.

إنّ موضوع الدّراسة يفرض علينا تقديم معلومات أكثر تفصيلا عن أمازيغ الجزائر مقارنة بما قدمناه عن أمازيغ شمال إفريقيا بصفة عامة، حتى يتمكن القارئ من حصر دقيق للمجال المكاني للدّراسة، وفي هذا السّياق، يُعتبر أمازيغ الجزائر فرع من أمازيغ شمال إفريقيا، وحتى نتمكن من تقديم معلومات منظمة كرونولوجيا سوف نتناول هذا المطلب من خلال، التعرض لتواجد أمازيغ الجزائر قديما وحديثا.

أولا: قديما

بالاعتماد على ما قدّمه بعض من المؤرخين، والمهتمين القدامى أمثال "محمد البكري"و"عبد الرحمان ابن خلدون"، فإنّ تواجد الأمازيغ بالجزائر كان وفقا لحركة ترحال القبائل الأمازيغية في فضاء الشِمال الإفريقي، حيث كانت البداية من قبيلة صنهاجة، وصولا إلى عجيسة.[1] كما توجد العديد من القبائل الأخرى في الجزائر منها:(كتامة، أوريقة، لمطه، أزداجة (وزداجة).[2] وهذا ما نوضحه في الجدول رقم أربعة (04)

الجدول رقم أربعة (04)
التواجد الأمازيغي قديما حسب القبائل والبطون.

أمازيغ الجزائر	
أسماء القبائل	أماكن التواجد
صنهاجة	تعتبر قبائل صنهاجة من أوفر القبائل وأوسعها، يمثلون ثلث الأمازيغ، ويقول ابن خلدون في هذا السياق: (هذا القبيل من أوفر قبائل البربر، وهو أكثر أهل الغرب لهذا العهد، وما قبله، لا يكاد قطر من أقطاره يخلو من بطونهم، في جبل أو بسيط) واختصرهم في: أنجفة ـ تلكاتة ـ شرطة ـ كدالة ـ لمتونة ـ مسوفة ـ مندلة ـ بنو وارث، وأخيرا بنو يتيسن، متواجدين:بالصحراء الجزائرية، بجاية، تيزي وزو، سهول الشلف، ويتوهون غربا إلى مصب واد الشلف، يختلطون شرقا بزواوة بسهول حمزة بني مزغنة.
عجيسة	حسب ابن خلدون: (أما عجيسة وهم من بطون البرانس من ولد عجيسة بن برنس) متواجدة في الحضنة الشرقية، ضمن دوار الجزار، بجوار مدينة بريكة الجزائرية، موطنها شرق صنهاجة، وجنوب زواوة بجنوب المسيلة.

(1) مبارك بن محمد، الميلي، **مرجع سابق**، ص 101.
(2) **نفس المرجع**، ص ص، (102، 103).

أمازيـــغ الجزائـــــر	
أسماء القبائل	**أماكن التواجـد**
كتامة	تعتبر قبائل كتامة من أشهر القبائل الأمازيغية، وأوفرها عددا، وأمضاها عصبية، وكتامة هي من أهم القبائل الأمازيغية التي تركت آثارا بارزة في تاريخ المغرب الإسلامي ككل في المغرب والمشرق، ويشكلها بطنين: **أ-** بن تليلان: وتتواجد من بونه (عنابة) إلى بجاية حتى حدود جبال الأوراس من أشهر مدنها: (سطيف، جميلة، عنابة، قسنطينة، جيجل، القل، سكيكدة، المسيلة). **ب-** مسالة: والتي تسمى حاليا فج مزالة تقع غرب مدينة ميلة
أزداجـــــــة (وزداجة)	قبيلتان متباينتان، الأولى تنتسب إلى زناتة البترية، بينما تنتمي الثانية إلى هوارة البرنسية، يتواجدون بنواحي وهران، وفي القرن الرابع هجري أوهنتهم الفتن، وانتقل أهل الرياسة منهم إلى الأندلس.
أوربة	أبناؤها من أوب بن برنس، كانوا أيام الفتح الإسلامي من أوفر القبائل الأمازيغية عددا، سكانها قليلي التواجد في الجزائر، وبعضهم يقطن مدينة عنابة.
لمطة	هذه القبائل لا يعرف اسم أبيهم، أما أمهم فهي تصكي العرجاء، موطنهم الصحراء الجزائرية، وجزء منهم يتواجد بتلمسان.
أوريغا	هم أبناء أوريغ بن برنس، يتواجد سكانها بجبال الأوراس، وحول تيهرت (تيارت حاليا).

المصدر: من إعداد الباحثة، بالاعتماد على كتاب: مبارك بن محمد، الميلي (2004)، تاريخ الجزائر في القديم والحديث، تقديم: محمد الميلي، ج1، ط4، الجزائر:مكتبة النهضة الجزائرية ص ص، (102،103)، وكتاب: بوزياني، الدراجي (2000)،القبائل الأمازيغية: أدوارها، مواطنها وأعيانها (سلسلة العصبية القبلية)، ج1، ط1، الجزائر: دار الكتاب العربي للطباعة، النشر، التوزيع والترجمة، ص ص، (09- 171).

من خلال ما تم التطرق إليه في الجدول رقم أربعة (04)، يتضح لنا أنّ ثلثي أمازيغ الجزائر المتواجدين قديما ينحدرون من قبيلة صنهاجة، أمّا باقي أمازيغ الجزائر فهم من مختلف القبائل وينحدرون من القبائل الكبرى المتواجدة على حدود الجزائر مع الدول المجاورة، بسبب الطابع الترحالي الذي يتميز به سكان شمال إفريقيا قديما.

ثانيا: حديثا

يختلف معيار تواجد أمازيغ الجزائر حديثا عن معيار التصنيف قديما، حيث ينقسم أمازيغ الجزائر إلى مجموعات، وتبقى اللغة هي المعيار الأساسي في هذا التصنيف، وهذا ما يجعل قبائل الجزائر تمثلهم عدة مجموعات، لكل طائفة لهجة خاصة بها، على الرغم من الاشتراك في الأصل الواحد.

ومن بين أهم التجمعات السكانية الأمازيغية نجد:

1- منطقة القبائل: تعد بلاد الأمازيغ بلا منازع، وتشكل ثلثي الأمازيغ، وتتركز في كل من تيزي وزو، بجاية، البويرة، شمال سطيف، شمال برج بوعريريج، الجزائر العاصمة، بومرداس وجزء من ولايات (البليدة، المدية).[1] وهم الناطقون باللهجة القبائلية، ويسكن هذه المناطق حوالي سبعة (07) ملايين أمازيغي حسب إحصائيات 2011.[2]

ويُطلق مصطلح القبائل في الجزائر على السّكان ذوي الأصل البربري، الذين يسكنون جبال ساحل المتوسط، والأراضي التي تحيط بمتيجة وجبال جرجرة وضواحيها، وهي منطقة واسعة ذات طابع جبلي، تشرف عليها قمم جرجرة التي تشغل الجزء المركزي منها، وتنقسم منطقة القبائل إلى منطقتين أساسيتين هما:

- منطقة القبائل الصغرى، أو ما يعرف بقبائل الصومام.
- منطقة القبائل الكبرى، التي تتربع على مساحة كبيرة تمتد من دلّس إلى رأس كربون، ومن سلسلة جرجرة إلى منخفضات وادي الصومام.[3]

2- منطقة الشاوية: تتواجد في ولايات باتنة، خنشلة، أم البواقي، تبسة وجزء من بسكرة، سوق أهراس، سطيف، قالمة، برج بوعريريج والناطقون باللهجة الشاوية.

3- منطقة بني ميزاب: بولاية غرداية الواقعة في الخط الأحمر بين الشمال والجنوب الجزائري، المسماة وادي ميزاب والناطقون باللهجة المزابية.

4- منطقة الطوارق: يتواجدون في كل من ولايات تمنراست، اليزي، أدرار، بشار والناطقون باللهجة الترقية.

---

(1) لحسن، سرياك، **مرجع سابق**، ص ص،(26،27).

(2) عبد المغني، الإدريسي (2013/09)، **الأمازيغ، منتديات ستار تايمز**، الساعة 17:00، من الموقع: { www.startimes.com/?T=31085934 }

(3) سلوى، طبركان (2012)، **الألغاز الشعبية القبائلية بمنطقتي واضية وعزازقة**، رسالة ماجستير، قسم الأدب العربي، كلية الآداب واللغات، الجزائر،جامعة، تيزي وزو، ص 05.

5- منطقة جبال شنوة وبيسة: يتركزون في ولاية تيبازة، ويتكلمون باللهجة الشنوية.
6- منطقة الشلحة: متواجدين في كل من ولاية تلمسان، ولاية البيض وكل الأمازيغ المتواجدين على الحدود المغربية، كجبال القصور بالجنوب الوهراني ويتكلمون اللهجة الشلحية.
7- أمازيغ تقارقرنت: يتواجدون بالقرب من ورقلة، تقرت ونقوسه.[1]

في الأخير، يمكننا القول أنّ المتتبع لتاريخ الأمازيغ عبر العصور، قديما وحديثا يلاحظ ذلك الارتباط الوثيق بين مراحل تاريخ هذه الشعوب من القدم، وهذا ما يدل على أصالة هذا المجتمع، واستفادته الواسعة من مختلف الحضارات والديانات المتعاقبة على منطقة شمال إفريقيا، باعتبارها موطن الأمازيغ ومركزا لعبور مختلف الحضارات والأجناس، وجسرا يربط الشرق بالغرب، هذا بالإضافة إلى عنصر الاستقرار والّذي يعتبر عامل مهما للشعوب الأمازيغية وانتشارها، كما نلاحظ اشتراك هذه الشعوب في مختلف العادات والتقاليد وأولها اللّغة الأمازيغية.

(1) موسوعة ويكيبيديا، (2013)، **سكان الجزائر**، الساعة 18:00، من الموقع:{سكان الجزائر www.ar.wikipidia.org/wiki/}

المبحث الثاني

طبيعة التّنظيم الاجتماعي والسّياسي للأمازيغ.

إنّ دراسة أي مجتمع أو فاعل من الفواعل السّياسيّة يتطلب الإلمام بكل ما يتعلق بهذا الفاعل، دون إغفال الاجتماعي بالسّياسي، يجب علينا التعرض لطبيعة التنظيم الاجتماعي للأمازيغ، باعتبارهم مجتمع دراسة له خصوصيات تحظى بمكانة مهمة في التحليل السّياسي وهذا ما يقابله في الإطار النّظري للدّراسة، والمرتبط أساسا بنظرية النّظم لـ "دافيد استون" بالبيئة أو النّسق الاجتماعي الثقافي، الذي يعتبر عنصرا مهما لتحليل البيئة الداخلية وهذا ما سوف يكون محل دراستنا في المطالب المتبقية من هذا المبحث.

المطلب الأول: طبيعة التّنظيم الاجتماعي للأمازيغ.

يُعتبر التّنظيم الاجتماعي للأمازيغ -مقارنة بالتنظيمات الأصلية القديمة-من التنظيمات القطاعية والتراتبية، إذ يُعدّ أولى التنظيمات التي سبقت التّنظيمات الأوربية آنذاك وينطلق المجتمع الأمازيغي في تنظيمه من اللبنة الأولى وهي الأسرة، التي يشكل تعدادها الفصيلة لتنتقل إلى القرية، مرورا بالعشيرة ثم القبيلة، وصولا إلى الكنفدرالية أو العرش، داخل كل هذه القطاعات يلعب الفرد دورا مهما في خلق روح التكافل والتضامن ضمن الوحدة الصغيرة أو المجموعة.[1]ولمعرفة كيف يتفاعل هذا الفرد ضمن مجموعة علينا دراسة هذا المطلب، من خلال التعرض للممارسات الاجتماعية والدّينية التي كانوا يمارسونها، وكيف تفاعلوا لغويا من خلالها.

أولا: الطبيعة الأنثربولوجية للإنسان الأمازيغي.

إنّ الإنسان الأمازيغي، وبرغم جغرافية بيئته الصعبة، والمتمثل أغلبها في الجبلية، إلا أنّه استطاع أن يوجد لنفسه في ظلّ هذه الظروف نمطا معيشيا، من خلاله استطاع أنّ يعيش ويتعايش وفق نظام اجتماعي أورثه جملة من الخصال والأخلاقيات، كما كان لطابعه الجغرافي دورا في تكوينه الأنثربولوجي، وخلق نمطه

(1) لحسن، سرياك، **مرجع سابق**، ص 44.

المعيشي. وقد أجملنا طبيعة أنثربولوجية الإنسان الأمازيغي في الجدول رقم خمسة (05).

الجدول رقم خمسة (05)
أنثربولوجية الإنسان الأمازيغي

أنثربولوجية الإنسان الأمازيغي		
فيزيولوجيا	أخلاقيا	النمط المعيشي (المسكن والملبس)
1. القامة طويلة 2. عيون شفافة 3.شعر أشقر ورأس مستطيل 4. متوسط القامة 5. سحنة شفافة 6. شعر أسمر 7. قصير القامة 8. الرأس القصير 9. العيون السمراء 10.الشعر الأسمر(كبني ميزاب).	1. فلاح مقيم 2. عامل كناز 3. تاجر حاذق 4. شجاع 5. حار، منتقم ممن أغضبه 6. حر، متطرف في الحرية (يكره الرئاسة) 7. فخور بأصله وعشيرته 8. هائم بمسقط رأسه.	1. سكن كهوف مثل كهوف إيفري بالجزائر 2. طبيعة سكنه متنقلة 3. لباسه البرنوس والقندورة 4. تاريخه يعود إلى حوالي العصر المسيحي 5. انتعل نعال بكعب مستطيل.

المصدر: من إعداد الباحثة، بالاعتماد على كتاب: مبارك بن محمد، الميلي (2004)، تاريخ الجزائر في القديم والحديث، تقديم: محمد الميلي، ج1، ط4، الجزائر: مكتبة النهضة الجزائرية، ص ص، (142- 144).

ثانيا: الطّبيعة الاجتماعية والدّينية.

في غياب وثائق مدونة واجه الدّارسين لهذا الموضوع صعوبات جمّة، منها على سبيل المثال صعوبة تناول الأفكار الدينية الأمازيغية في العصر القديم، باستثناء ما أظهرته بعض الاكتشافات الأثرية والتي تمثلت في وضعية الجسم، القرابين،

حيوانات الأضحية، كما عُدت البازينة شوشة (قلنسوة نوع من أنواع القلاع الاسطوانية)، هذا ما دلَّ على أنَّ الأموات كانت تدفن بعناية.[1]

كما مارس البربر إحيائية زراعية أساسها ذكر، والمطر أساسها أنثوي وكذلك الأرض وهذه الإحيائية موثقة كموروث ثقافي غنائي في أغنية للمطرب الأمازيغي "آيت منقلات"، إذ تبنوا الآلهة الأجنبية فادمجوا "بعل" الله الفينيقيين في المطر أو السماء وادمجوا عِشتَا بنت بعل "أوتانيت" مع الله اليونانيين "دمتر"[2] والتي سمّاها فيما بعد الرومان بـ "سيرس" وأدمجت بالأرض الأم.

وممّا أوردته الدّراسات أنّ الإله الذي عبده البربر جميعا هو الإله "الكبش"، فقد ظلّ هذا الإله مقدسا وراسخا لعدة قرون، هذا ما دلت عليه النحوت والنقوش وتماثيل صغيرة ذات الكبش الإلهي في كل شمال إفريقيا.[3]بالإضافة إلى أنّ "ماسينيسا" هو أحد ملوك البربر لم يستطع رفض هذه الآلهة، ولم يرفض معتقدات الشعوب الأخرى.

من خلال ما سبق يتبين لنا أنّ الشعب الأمازيغي، شعب احتضن كل الدّيانات ويقبل بفكرة التعدد الدّيني وحتى اللّغوي والفكري، هذا ما جعل البربر ينفتحون على ديانات أخرى مثل:

المسيحية:

يَذكر الدّارسون أنّ موقع قرطاج المجاور لنوميديا موطن الأمازيغ قديما على مفترق الطرق -الشرق والغرب- يسمح بتمهيد الطريق أمام الدعوة النصرانية والإسلامية فيما بعد، فمنذ نهاية القرن الثاني للميلاد أصبح للمسيحية في ربوع الأمازيغ أتباع كثر، حيث عقد مجمع عام سنة220 ميلادي، ضم واحد وسبعون (71) أسقفا، وبعده بعشرين سنة عقد مجمع آخر ضم تسعون (90) أسقفا. ممّا أدّى إلى نشوء حركة الدوناتية نسبة إلى مؤسسها "دونات"، وهو أسقف نوميدي وذلك ما بين (303-304 للميلاد).[4]ووصلت هذه الديانة إلى الغرامنت، وهي حدود الجنوب إذ ظلت ديانة حصرية في الأساس إلى ما بين سنتي (568-569 للميلاد)، وحتى ظهور الإسلام.

الإسلام:

---

(1) لحسن، سرياك، **مرجع سابق**، ص 45.

(2) محفوظ، قداش (1993)، **الجزائر في العصور القديمة**، دون طبعة، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، ص 33.

(3) **نفس المرجع**، ص ص، (33، 34).

(4) لحسن، سرياك، **مرجع سابق**، ص ص، (46، 47).

نحاول أن نتناول هذه النقطة جملة لا تفصيلا لأنّها سترد فيما هو آت، إذ سنتناول مرحلة ما بعد دخول الأمازيغ في الإسلام، وكيف تفاعلوا معه كدين جديد بعد ظهور الإسلام ودخوله في إستراتيجية جديدة تمثلت في نشر الإسلام خارج جغرافية شبه الجزيرة، فكان إلزاما من الفتوحات التي كانت من نصيب شمال إفريقيا.

بحيث دخل الأمازيغ الإسلام جماعيا، وكان الدّين محصورا في المدن، لكنه انتشر تدريجيا في الأرياف، الهضاب، وفي الصحراء الجنوبية، ولأنّ الأمازيغ لهم روح الاستقلالية كما رأينا في المسيحية، فإنّ معارضتهم الدّينية تمثلت في حركة الخوارج - الناتجة عن معادلات حول خلافة الرّسول صلى الله عليه وسلم - والّتي كان لها التأثير الكبير، حيث دعت إلى الزهد المساواة، وبعد ما تحوّلت معارضتهم إلى معارضات داميّة أسّسوا مملكة مستقلة في "تيهرت" و"تلمسان"و"سجلماشة"، وفي القرن (10) للميلاد، أسّس الكتامة من القبائل الصغرى إمارة "فاطمة شيعية" لصالح "المهدي عبيد الله".

أمّا المذهب السّني فلم ينتصر إلا بداية القرن الحادي عشر (11) ميلادي، وكان ذلك على يد الصحراويون الرّحل "اللمطوطة" أوّلا، ثم الجيليون"المحمودة" الّذين فرضوه بمجيء الدولة الموحدية في القرن الثاني عشر(12) ميلادي، ووحّدت الصّفوف الدّينية بعض الخوارج الإباضيين الّذين يعيشون حتى اليوم في جبل نفوسة في ليبيا، ووادي ميزاب في الجزائر وجربة التونسية.[1]

وبهذا فإنّ كلّ المناطق الّتي يتواجد بها أمازيغ الجزائر شهدت مرور مختلف الدّيانات السماوية، حيث تفاعل معها الفرد الأمازيغي، بالقبول بما يتوافق مع عادته وتقاليده، في مقابل الرفض لما يتعارض وأعرافه، ويدل هذا على قابلية الأمازيغ للتعدّدية والتنوع في جانبها الاجتماعي، وهذا ما سوف نحاول اكتشافه في المطلب الثالث الّذي يتطرّق لطبيعة التنظيم السّياسي لأمازيغ الجزائر.

ثالثا: الطّبيعة الاجتماعية ،اللّغوية والثّقافية.

نتناول في هذا الشّق المعرفي باعتمادنا على أنّ اللّغة جهاز تواصل يتفاعل من خلاله الفرد الأمازيغي في بيئته الأمازيغية، حيث أنّ اللّغة البّربرية (الأمازيغية) كغيرها لغة ساذجة بسيطة ثم تطورت مع الزمن وتأثرت بما كان يجاورها من اللّغات الرّاقية، وخصوصا الفينيقية وكان لها أدبها وبلاغتها. وألفت بها تآليف علمية قبل

(1) **نفس المرجع**، ص ص (47- 49).

الإسلام وبعده[1]، وقد وثقت هذه اللّغة بحروف شكّلت خطوطا كتابية خاصة بالبربر ومنها:

1 ـ الخط اللّوبي: ويُعدّ أقدم الخطوط في اللّغة البربرية إذ عثر على نقائش مزدوجة بين الخط البوني واللّوجي، وذلك في لُقى وُجدت في النّصف الأوّل من القرن19م، جمعها المؤرخ "J.B.chabort"، "ج.ب.شبور" في مدونة بلغت 1152 صورة، منها نقائش "دقة" والّتي تؤكد قِدم هذا الخط، حيث يعود تاريخها إلى 139 ق.م الموافق للسّنة العاشرة من حكم الملك البربري "مكوسن بن الملك ماسينسن"، ومما لوحظ في هذه النقائش أنّها كتبت من اليمين إلى اليسار، ومن اليسار إلى اليمين، ثم من أسفل إلى أعلى، ثم من أعلى إلى أسفل، هذا ما أدّى إلى تغيير الحروف كما هو مبين في الشكل رقم (02).[2]

الشّكل رقم إثنين (02)

نقائش الخط اللّوبي، النّصف الأوّل من القرن 19 ميلادي.

وضع أفقي ‖ " ل " = " و " ⊃ " م "

وضع عمودي = " ل " ‖ " و " U " م "

المصدر: من إعداد الباحثة، بالاعتماد على كتاب: محمد المختار، العرباوي (2005) في مواجهة النزعة البربرية وأخطارها الانقسامية، دون طبعة، دمشق: منشورات إتحاد الكتاب العرب، ص 28.

ومن خلال هذه النقائش، تم ضبط أبجدية الخط اللوبي، المتكونة من 22 حرفا، وقد انتشر هذا الخط على نطاق واسع في بلدان المغرب العربي: (تونس، المغرب، الجزائر)، كما هو مبين في الشّكل رقم ثلاثة (03).

(1) مبارك بن محمد، الميلي، **نفس المرجع**، ص 119.

(2) محمد، العرباوي، **نفس المرجع**، ص ص، (28، 29).

الشكل رقم ثلاثة (03)
نماذج لنقائش لوبيّة وما يقابلها في اللغة العربيّة

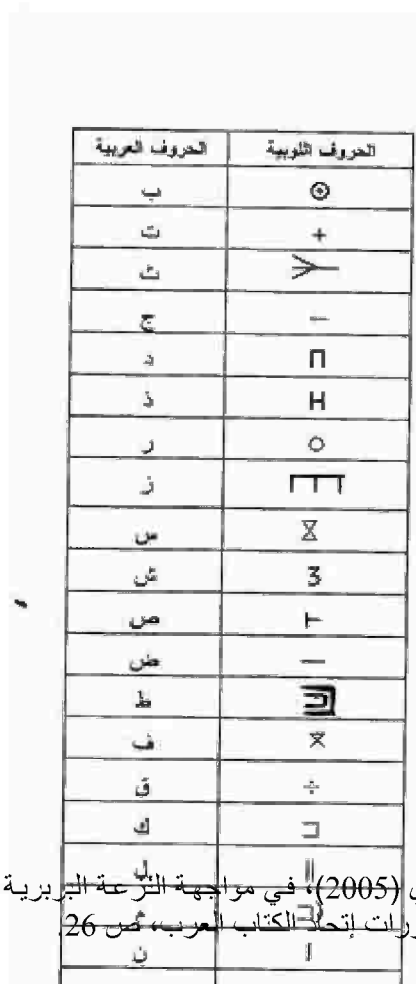

الحروف اللوبية	الحروف العربية
⊙	ب
+	ت
⋋	ث
—	ج
⊓	د
H	ذ
○	ر
⊓⊓	ز
⧖	س
ȝ	ش
⊢	ص
—	ض
⧉	ط
⧖	ظ
÷	ف
⊐	ق
⊏	ك
∥	ل
⊐	م
⊐	ن

المصدر: محمد المختار، العرباوي (2005)، في مواجهة النزعة البربرية وأخطارها الانقسامية، دون طبعة، دمشق: منشورات إتحاد الكتاب العرب، ص 26.

2- خط تيفيناغ: وهو الخط الذي بدأ كتابته "الطوارق" بربر الصحراء المنتشرون فيما بين موريتانيا، الجزائر، ليبيا، التشاد، النيجر ومالي. أمّا كلمة "تيفيناغ" فتعني"فينيقي"، وهذا ما يساعد على ضبط بدايات هذا النّمط تاريخيا، إذ يربط بالدور الفينيقي الذي كان له تأثيرات في عمق الصحراء لوجوده في السّاحل الغربي، وهذا في النّصف الثاني من الألف الأولى قبل الميلاد، وكما ورد أنّ "تيفيناغ" تعني الحروف المنزلة من الإله في اعتقادهم أنّها ليست من وضع البشر، وحروف التيفيناغ تمثل أشياء من الكون مثل الشّمس والهلال والبرق، وتدل على معنى مواقف، إمّا لصفة ذلك

الشيء مثل السرعة للبرق، وإمّا لفائدته كالحرارة للشمس، وهو خط يتركب من عشرة حروف، وخمسة أشكال تسمى"تيدباكين"، معناها الدليل على العمل والتوسع، ويعتقدون أنّ هذه الأشكال من وضع البشر، وهذا النموذج يشكّل حروف "تيفيناغ" القديمة كما توافقها أو يقاربها من الحروف العربية.[1]كما هو مبين في الشّكل رقم أربعة (04).

وفي العام 2002 عرفت الجزائر تعديلا دستوريا جديدا، يجعل من اللغة الأمازيغية لغة وطنيّة أي في المرتبة الثانية بعد اللّغة العربية. وفي مجال الإعلام أنشأت المندوبية السّامية للأمازيغية، بتعاون مع وزارة الاتّصال الجزائرية، قناة أمازيغية تبثّ برامجها أرضيا على جميع أنحاء التراب الجزائري، وذلك منذ شهر مارس 2005، وبمعدل ست (06) ساعات في اليوم، من الرّابعة بعد الزوال إلى العاشرة ليلا. وتجدر الإشارة كذلك أنّ بعض البلديات الجزائرية تكتب بطاقات المرافق العامّة، وأسماء الشوارع، والأزقة بحروف تيفيناغ، ولا تمنع السلطات الجزائرية المواطنين من إطلاق أسماء أمازيغية على مواليدهم كما هو الحال في المغرب.[2]

الشكل رقم أربعة (04)
نماذج لنقائش خط التيفيناغ وما يقابلها في اللغة العربيّة

(1) رابح، درواش (2005)، **العائلة الجزائرية وآليات تكيفها مع التغير الإجتماعي**، أطروحة دكتوراه، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الجزائر، ص 150.

(2) إبراهيم، أوزيد (أكتوبر،2013)، **الذكرى السادسة والعشرون للربيع الأمازيغي**، الساعة 14.00، من الموقع: { http://tawiza.x10.mx/Tawiza111/ouzid.htm }

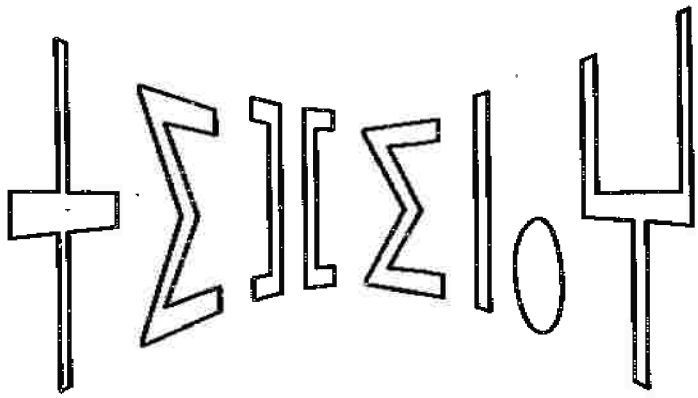

a	ا	ⵄ	ⵄⴰⵡⴰⵍ	m	م	ⵎ	ⵎⴰⵙⵙⴰ
b	ب	ⴱ	ⵜⴰⴱⵓⵔⵉ	n	ن	ⵏ	ⵏⵎⵓⵔ
c	ش	ⵛ	ⵜⵛⵛⵉⵍⵜ	p	-	ⵒ	ⵒⵓⵅⵓⵔ
d	د	ⴷ	ⵄⴰⵎⴰⵔ	q	ق	ⵇ	ⵄⵓⵇⵇⵓⵔ
d	ض	ⴹ	ⵄⵓⵔⵔⴰⴹ	r	ر	ⵔ	ⵄⵎⵓ
e	-	ⴻ	ⵅⵜⵜⵓⵜⵜ	s	س	ⵙ	ⵄⵓⵜⵎ
f	ف	ⴼ	ⵅⴰⵏⵓⵅ	t	ط	ⵟ	ⵜⵎⵟⵟⴰⵏ
g	ڭ	ⴳ	ⵄⵅⴰⵅ	t	ت	ⵜ	ⵅⵓⵔⵔⴰⵎ
h	ح	ⵃ	ⵄⵔⵎⴰⵛ	u	-	ⵓ	ⵜⵛⵛⵉⵍⵜ
gh	غ	ⵖ	ⵖⵓⵍⵉⵎ	v	-	ⴸ	ⴸⵜⵅⵍⴰⵎ
h	ه	ⵀ	ⵄⵀⴰⵀⴰ	w	و	ⵡ	ⵄⵡⴰⵡ
i	-	ⵉ	ⵉⵅⵎ	x	خ	ⵅ	ⵅⵍⵜⵏⴰ
j	ج	ⵊ	ⵄⵡⵊⵊⵉⵜ	y	ي	ⵢ	ⵄⴰⵢⵢⴰ
k	ك	ⴽ	ⵄⵓⵔⴽⴰ	z	ز	ⵣ	ⵎⵣⵓⵔⴰⵏ
l	ل	ⵍ	ⵄⴰⵍⵍⴰⵏ	z	-	ⵥ	ⵄⵥⵓⵥ

ⵜⵓⵜⵍⵉⵜ ⴽⵉⵎ ⴰ ⵅⵜⴰⵜⵜⵓ
ⵜⴰ ⴽⵅⵜⵍ ⵄⵢ ⵜⵍⵍⵉ ⵜⵡⵓ
ⵜⴰ ⴽ ⴽⵅⵜⵍ ⵄⵍⵜⵅ ⴰⴰⵡⵍⵍⵉⵜ

ⵄⴰⵜⴽⴽⵜⵍ ⵏ ⵜⵍⵜⵜⵉⵍⵍ ⵅⵜⴰⵜⴰⴽⵜ ⵅ ⵅⵜⵍⵍⵉⴽⵜⵍⵄ ⵄⵍⵎⵉⵜ ⵍⵎⵜⵜⴰ ⵄⵍⵎⵉⵜ

المصدر: منتدى اللهجة الأمازيغيّة (أكتوبر2013)، حروف التيفيناغ الأمازيغية، الساعة 11.00، من الموقع: { http://www.forum.ennaharonline.com/thread287.html }.

وختام الحديث عن اللغة البربرية، واعتمادا على ما قدمته الدّراسات الحديثة حول هذه اللغة فإنّ البربر لا يدينون لأحد في وضع الحروف الهجائية التي ترجع إلى عهد الفينيقيين، وهي لغة تواصل بين أفراد المجتمع الأمازيغي وتلقى تشجيعا

لتعليمها بداية من ترسيمها كلغة وطنية ثانية لكن يبقى هاجس تعدد لهجاتها يؤرق صانع القرار في الجزائر وغيرها من دول شمال إفريقيا.

أمّا عن الطبيعة الثقافية فتمتاز منطقة القبائل بمجموعة من العادات والتقاليد التي يتناقلها ويتوارثها أفرادها جيلا عن جيل، ذلك لأنّها تُعد ذخيرة شعبية ومعرفية ورمزا للأصالة والثقافة القبائلية، فأي خروج عنها أو تركها في نظر سكانها، يعتبر إهمالا لمقومات هذه الثقافة العريقة.

فمن جملة هذه العادات والتقاليد، الّتي ما تزال تمارس، نذكر منها عادة إحياء المناسبات والأعياد الدّينية مثل عاشوراء والمولد النبوي الشريف وغيرها. وذلك بتحضيرات وممارسات مميزة ففيها يتم إعداد أكلات وأطباق تقليدية، مثل الكسكسي باللّحم والفطائر الّتي يتم توزيعها على الزائرين لأضرحة الأولياء الصالحين في هذه المناسبات السعيدة وأيّام الاثنين والخميس ويصاحب هذه الزّيارات التصدق بالعشور والأموال قصد التبرّك والخير وإقامة إحتفالات شعبية في أجواء أخوية بهيجة، فيما يعرف ب "ثمشرط" أو "الوزيعة"، ويتم فيها نحر الثيران، وتقسيمها على الأهل والجيران بالعدل والإنصاف.

كما لعبت الزوايا ـ على وجه التحديد ـ دورا مهما في ذلك، بترسيخ حب الوطن والنضال في قلوب أبنائها، ونذكر على سبيل المثال زاوية "سيدي بهلول بن عاصم" بقرية الشرفاء والمعروفة بتعليم القرآن وأصول الدّين والفقه وكذا حرصها على الحفاظ على معالم الثقافة الأمازيغية، ودفع أفرادها إلى الكفاح والجهاد لإخراج المستعمر من أرض الأجداد.[1]

المطلب الثّاني: طبيعة التنظيم السّياسي للأمازيغ.

على غرار كافة التنظيميات الأصلية القديمة تتشكل الحظيرة الأمازيغية من:

1. الأسرة: وهي أصغر وحدة سياسيّة، وفوقها توجد الفصيلة، وهي تجمع أسر عديدة تربطها ببعضها البعض سلالة مشتركة في شكل قرية أو دوار بالنسبة للبدو.[2]، يُسير شؤون كل قرية هيئة إدارية أو مجلس عام يسمّى "تاجماعت"، تتكون من رؤساء وأعضاء تتولى مهمة حل المشاكل والنزاعات بين الأفراد والعائلات وتضع القوانين.[3]

ثم تأتي العشيرة وهي مجموعة من الصفوف والقرى، ثم القبيلة (تجمع عشائر)، وأخيرا الكنفدرالية أو العرش (تحالف ظرفي لمجموع القبائل).[4]

---

(1) سلوى، طبزكان، **مرجع سابق**، ص ص (09 - 11).
(2) لحسن، سرياك، **مرجع سابق**، ص 44.
(1) سلوى، طبزكان، **مرجع سابق**، ص 09.
(2) لحسن، سرياك، **مرجع سابق**، ص 44.

2. الجمهوريات القرويّة: اعتمدت الجماعات المشكّلة للقرية على تعيين مندوبين يتخذون القرارات، باعتمادهم على القضاء المحلي، وهو قانون غالبا ما يستند على تنفيذ القرارات الجماعية، لكن هذه الجماعات (أو الجمهوريات القروية) لم يعزز لديها الانتماء ممّا خلق صراع لمد نفوذ القرية، مما أدى إلى تشتت جغرافي وحدّه فيما بعد نظام جديد، سمي بالإقليد (الملك).
3. الإقليد: ويطلق عليه أيضا إسم "أغاليد" جمع "إغليد"، يعتمد على توريث الحكم للأكبر سنا من الذكور في العائلة مثل "قايا" خلفه ابنه "ماسينيسا" حوالي 207 للميلاد.

وكان ملوك البربر، يُميزون أنفسهم إما بتاج أو ببعض انتصاراتهم، فكان لهم سلطة دون المساس بنظام القبائل الخاص، الذي كانت تدير به نفسها بنفسها[1].

وكان لها نظام أصلي، فللقبيلة أعراف وقوانين ترتكز عليها وتتخذها معيارا للتنظيم والتسيير الأمر الذي أكسبها حصانة متينة يصعب اختراقها وتغير أسلوب نمط حياتها، كما كانت كل قرية تحكم نفسها ولكل قرية مجلس تنتخبه انتخابا حرا وتقدّم إليه من قدّمته كفاءته وبدا صلاحه، ورجاحة عقله وإخلاصه للقرية.[2]، هذا ما أدى إلى تمسك القرى البربرية باستقلالها السياسي، لذلك أسماها اللاتنيون – Nations populé_gents[3]

لقد عُدّ الإقليد في نظر الدارسين بداية الملامح للنظام الملكي، فكان بداية لبروز ممالك أمازيغية كاملة.

الممالك الأمازيغية الّتي حكمت شمال إفريقيا:

مع انتهاء القرن الثالث قبل الميلاد، ظهرت للوجود محاولات جادة للإتحاد والتّنظيم السّياسي الحق، حيث ظهرت كنفدراليات تحت مسمّى مماليك.

إمارة الغرب "المور": أمَرها "يوخا" أسست في القرن الثالث قبل الميلاد تكوّنت من إتحاد عدّة قبائل من مملكة ماصيصليا، ومن الجنوب بلاد الجيتول، وذكر كامبس أنّها لم تكن تتمتع بالسلطة المركزية بل كانت مختلف أجزائها تتميز بنوع من الذاتية.

إمارة ماصيصيليا: تمتد هذه الإمارة حسب أتربون من واد ملوية إلى رأس بوقرعون في شبه جزية القل شرقا، أشهر أمرائها وأقواهم، صفاقس، ويذكر أنّ سيق

---

(3) محفوظ، قداش، **مرجع سابق**، ص 58.
(4) محمد علي، دبوز (1964)، **تاريخ المغرب الكبير**، دون طبعة، القاهرة: دون دار نشر، ، ص 72.
(5) محفوظ، قداش، **مرجع سابق**، ص 59.

كانت العاصمة، حيث استقبل صفاقس سنة 206 قبل الميلاد، ثم حولت العاصمة إلى سرتا.

ممّا ذكر عن هذه الإمارة أنّها احتوت على ثلاث مدن ساحلية، اعتمدت على موانئ لازالت قائمة إلى الآن، وهي، ميناء الآلهة (مرسى الكبير بمدينة وهران)، ميناء أيول (شرشال) بمدينة تيبازة حاليا، ميناء صلداي (بجاية)، كما أقامت هذه الإمارة علاقات تجارية خارجية مع إسبانية.

إمارة ماصيليا 203- 148 قبل الميلاد: تمتد على شرقي الجزائر الحالية وغربي تونس، وقد تخلصت من سيطرة ماصيصيليا على يد ماسينيسا ذي الشخصية القوية، ويعد نظام الحكم فيها بالتوارث بحسب السن.[1]

استمرت هذه المملكة تحت ريادة "ماسينيسا" الذي أخذ يتوسع على كامل نوميديا، ووحدها سياسيا وتوصل إلى بسط نفوذه حتى منطقة سرت، وذلك على حساب قرطاجة.[2]

أمّا فيما يخص الحكام الذين حكموا الإمارات أو الممالك الأمازيغية فندرجهم بالتفصيل ضمن الشكل رقم خمسة (05).

(1) محمد إبراهيم، الميلي، **مرجع سابق**، ص ص، (41- 43)
(2) لحسن، سرياك، **مرجع سابق**، ص 34.

الشكل رقم خمسة (05)
الحكّام الذين حكموا الإمارات أو الممالك الأمازيغية.

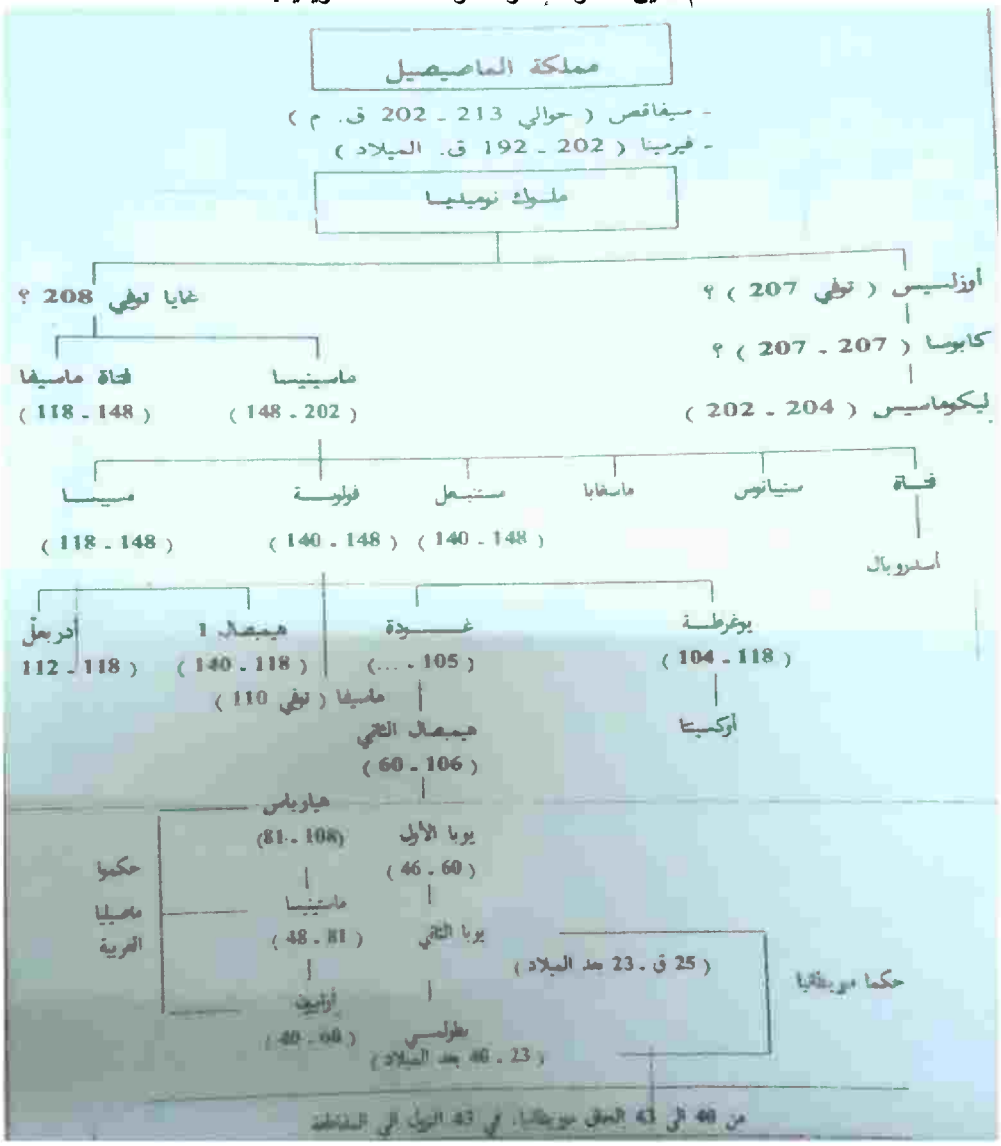

المصدر: من إعداد الباحثة، بالاعتماد على كتاب: محفوظ، قداش (1993)، الجزائر في العصور القديمة، دون طبعة، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، ص 66.

وآخر ما يمكن قوله بعد تناولنا للتنظيم السياسي الأمازيغي، أنّه لم يبق كما في بدايته معتمدا على القبيلة والعشيرة، بل تطور حتى وصل إلى نظام سلطوي مملكي،

وقد أشارت المخلفات الحفرية إلى أنّ السكان الأمازيغ الذين عاشوا ضمن النظام السلطوي المملكي، تأثروا بالحضارة القرطاجية المجاورة لهم، إلا أنّهم بقوا مرتبطين ارتباطا وثيقا بالأرض.

المطلب الثالث: طبيعة التّنظيم الاجتماعي والسّياسي لأمازيغ الجزائر.

على الرُّغم من اشتراك أمازيغ الجزائر في الكثير من العادات والتقاليد مع أمازيغ شمال إفريقيا، فإنّه يبقى للتنظيم الاجتماعي والسّياسي خصوصية، نظرا لتوافر مجموعة من الأسباب من بينها الطبيعة الجغرافية والأنثربولوجية للإنسان الأمازيغي الجزائري، نتيجة تأثره بالحضارات التي مرت على المنطقة، خاصة في طبيعة التّنظيم الاجتماعي والسّياسي، وهذا ما سنتطرق إليه بشيء من التفصيل في هذا المطلب من خلال:

أولا: طبيعة التّنظيم الاجتماعي لأمازيغ الجزائر.

أ. البُنية الاجتماعية للمجتمع الأمازيغي الجزائري: تركز الدوائر الاجتماعية، وخاصة منطقة القبائل والتي تمثل مركز الأمازيغ في الجزائر،على ثلاثة ركائز وهي: اسم العائلة ـ الملكية ـ الأرض، تعمل وفق آلية مشتركة، بحيث يؤدي المساس بواحدة منها إلى خلل وظيفي للبنية الاجتماعية، فمثلا التفريط في الأرض هو تفريط في الشرف، ومن ثم تفريط في اسم العائلة، فالأرض رمز تواصل ومنبع تلاحم للأجيال ومصدر بقاء.[1] ويمكن أن نجمل هذه الركائز في دوائر قرابية كما في الشكل رقم ستة (06).

الشكل رقم ستة (06)
ركائز العائلة الأمازيغية والدوائر القرابية.

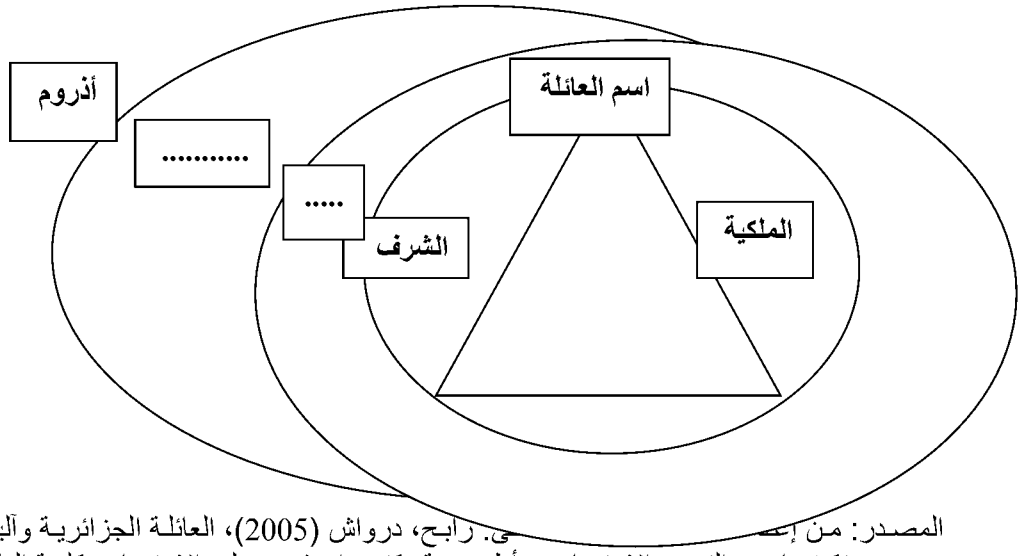

المصدر: من إعـ ـى. رابح، درواش (2005)، العائلة الجزائرية وآليات تكيفها مع التغير الاجتماعي، أطروحة دكتوراه، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الجزائر، ص 147.

ب. النّمط المعيشي: ليس هناك ما يعتمد عليه في إلقاء الضوء على النمط المعيشي لأمازيغ الجزائر سوى قطع نحاسية أثرية وجدت بإحدى المدن الجزائرية دلت بعض الدّراسات على بعض من نمط حياة الإنسان الأمازيغي.

المسكن: نجد أنّ أمازيغ الجزائر ينقسمون إلى قسمين وفق الطبيعة السكانية وهما:

- رُحّل: بيوتهم يخف حملها، وهذا لانتجاع الكلأ والعشب لمواشيهم تستعمل اليوم في مناطق الصحراء بالجنوب الجزائري تعرف بالخيمة.
- أهل القرى والمدن: يتخذون بيوتهم من الخشب أو من الحجارة ويغطون سقوفها بالدّيس، أو غيرها من النباتات. كما لهم هندسة خاصة في البناء تمثلت في بناء جدارين متوازين ثم يتم صب الحصى حتى تمتلئ ما بينهما

من الفضاء.[1]كما بنى أمازيغ الجزائر حصونا لوضع ثرواتهم أسماها الرومان "كاسيتيلا".[2]

الملبس: لبس أمازيغ الجزائر ألبسة صوفية منها البرنس والقشابية والكساء الذي لم يزل شائعا في هذا العصر ويعرف بالمصطلح الشعبي "الحايك"، أما على الرأس فلبس أمازيغ الجزائر قديما "القنور" (العمائم).[3]

المطعم: لقد اقتات أمازيغ الجزائر على لحوم الصيد والحيوانات الأنيسة قبل معرفته الزراعة، أمّا بعد معرفتهم للزّارعة فقد شكلت المنتوجات النباتية أساس طعامهم، وكان أساس هذه الأطعمة الحنطة، الذي يصنع منها خبز "كسرة" يطهى في رماد بيت الحار، كما عُدَّت الكسكسي الأكلة المفضلة لديهم، أمّا البدو فيعرفون بأكل اللحم وشرب الحليب.[4]

الحرف: عرف أمازيغ الجزائر حرف عديدة ندرجها في الشكل رقم سبعة (07).

---

(1) مبارك بن محمد، الميلي، **نفس المرجع**، ص 142.
(2)محمد إبراهيم، الميلي، **مرجع سابق**، ص 33.
(3) مبارك بن محمد، الميلي، **نفس المرجع**، ص 144.
(4) محفوظ، قداش، **نفس المرجع**، ص 29.

الشكل رقم سبعة (07)
الحِرف التي مارسها أمازيغ الجزائر.

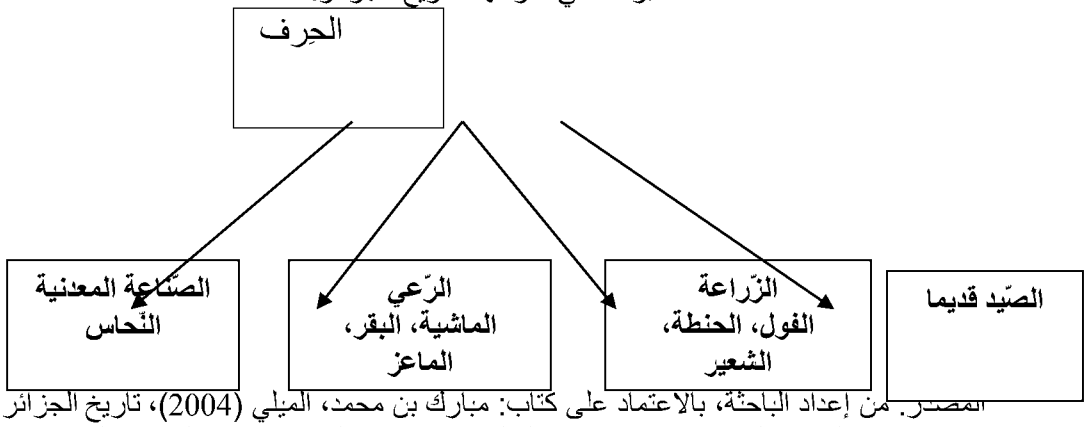

المصدر: من إعداد الباحثة، بالاعتماد على كتاب: مبارك بن محمد، الميلي (2004)، تاريخ الجزائر في القديم والحديث، تقديم: محمد الميلي، ج1، ط4، الجزائر:مكتبة النهضة الجزائرية، ص ص (146- 147)، وكتاب: محفوظ، قداش (1993)، الجزائر في العصور القديمة، دون طبعة، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، ص29.

ج. المرأة في المجتمع الأمازيغي: لا تحتل المرأة دورا ثانويا في البيت، بل بصماتها تكاد توجد في كل ما له علاقة في الحياة الدّاخلية العائلية، فهي تساهم في أداء وظيفة التنشئة الاجتماعية وعلى الأخص الجنس الأنثوي، هذا العنصر أقرب إلى الأم منه إلى الأب، ويمتد نشاطها لتساهم في الاقتصاد المنزلي، الذي يرتكز على مداخل جلّها من الفلاحة ذات المردود المعاشي المحدود الأمر الّذي استدعى تسييرا محكما وصارما يضمن إشباع حاجيات العائلة في كل الظروف، ومع ذلك فإنّها لم تملك حق الإرث الّذي تم تجاوزه عن طريق الزواج الداخلي، كما أنّ زواجها كان من مهام الجماعة، وبذلك فهي تتساوى مع الرجل الذي يفقد حق الاختيار في زواجه أيضا.[1]
وفي مسار التغير الاجتماعي وعملية الانتقال التدريجي من المجتمع التقليدي التراتبي المغلق إلى المجتمع الحديث المفتوح على كل ما هو خارجي والمتحرر من سلطة التقاليد، وشمل هذا التحول المرأة، الّتي تأثرت بالنموذج الغربي، ممّا أدّى إلى خروجها إلى العمل.[2]

د. التّضامن العائلي: يظهر التضامن في أشكال مختلفة داخل المجموعة منها: التعاضد في الأعمال الزّراعية في الحقول وبناء المساكن، فهذه الأعمال

(1) رابح، درواش، **مرجع سابق**، ص 149.
(2) دحماني، سليمان (2006)، **ظاهرة التغير في الأسرة الجزائرية، العلاقات**، رسالة ماجستير، قسم الثقافة الشعبية، كلية الأدب والعلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة تلمسان، الجزائر، ص 24.

تتطلّب يد عاملة كبيرة قد تفوق عدد أعضاء العائلة لتشمل الآخرين، كما يظهر التّضامن في التكفل بالمعوزين وحسن الضيافة والاستقبال وهذا في الحالات العادية، واليومية لكن استثناءً عند النزاعات والصراعات ما بين العائلات أو القبائل فإنّ الثأر لأعضاء العائلة مسألة تخص الجميع دون استثناء.[1]

ثانيا: طبيعة التّنظيم السّياسي لأمازيغ الجزائر.

إنّ مقولة النّظام الأبويّ المرادفة للنّظام التقليدي فالأبوية هي الخاصية الأساسيّة هي الخاصية الأساسيّة للمجتمع الأمازيغي الجزائري، والأساس في هذا النّظام هيمنة الرّجل على المرأة وهيمنه الكبار على الصغار ممّا يعني توزيع السّلطة هرميا على محوري الجنس والسّن، وهو نظام يرتبط جذريا بالعائلة الممتّدة أبويا.[2]

فالنّظام السُلطوي الأبوي يُبنى على المؤسسة العائلية القائمة على الزواج الشرعي ذو القاعدة المادية المشتركة السكن والأرض، وتضمّ الأفراد الّذين ينحدرون من النسل الأبوي يخضعون كلهم لسلطة الأب الذي يُعتبر بمثابة رئيس العائلة ومرشدها الدّيني وقاضيها وله السّلطة المطلقة على أعضاء العائلة يحدد دور كل عنصر فيها، قراراته لا تناقش، واحترامه واجب مقدس، سلطته تتدخل في كل ما يتعلق بالتنظيم العائلي كالبيع والشراء، وكذا تحديد ميزانية العائلة،وتنظيم المناسبات والإشراف على حسن القيام بها.[3]ويعتمد هذا النّظام على مستويين اثنين للتواصل:

أ.من فوق إلى تحت: ويتخذ طابع الأوامر والتبليغ وتوجيه التعليمات والتلقين والمنع والتحذير والتخويف والتهديد والتوبيخ والتنديد والتخجيل والاستهزاء والإذلال والقلق ...إلخ. وقد يقترن بالعقاب والحرمان والغضب والصفع والإخضاع وكسر العنفوان.

ب. من تحت إلى فوق: يتخذ هذا المستوى طابع الترجي والإصغاء ورفع التقارير والانصياع والاسترحام والتذلل والاستعلام والترديد والتجاوب والاستجابة المقترن بالبكاء والكبت والصمت، والانسحاب والمراقبة الذاتية وإخفاء الأسرار والتكتم والتحجج والمكر والمسايرة والإحساس بالذنب والقلق والخوف والرضوخ...إلخ.[4]

---

(1) رابح، درواش، **مرجع سابق**، ص 151.
(2) دحماني، سليمان، **مرجع سابق**، ص 85.
(3) رابح، درواش، **مرجع سابق**، ص 149.
(4) دحماني، سليمان، **مرجع سابق**، ص ص، (86،87).

ويبقى النّظام الأبوي في المجتمع الأمازيغي الجزائري متأثرا بأنموذجين وهما: السّلطة الأبوية الرومانية القديمة المتمثلة في (ذات العاهل) Patria Potesta، والسّلطة الأبوية العربية القديمة والمتمثلة في (رب البيت).[1]

(1) دحماني، سليمان، **مرجع سابق**، ص 85.

نظام الجماعة (تاجماعت):

إنّ البنية السياسيّة للمجتمع الأمازيغي في الجزائر تقوم على أساس الولاء وفق لعبة الصفوف، أحدهما علوي المتفوق والثاني سفلي المنهزم أو المتراجع إراديا، فنظام الصف فوق نظام القبيلة يضم مجموعة من القبائل تقوم بينها تحالفات سياسيّة فتشكل صفوف ضد بعضها، وهذه التحالفات تغذيها عداوات أحيانا يجهلون سببها، ويختزل كل نزاع فرديا كان أو جماعيا في شكل تضاد بنائي، هذه القاعدة تسيطر على كل الحياة الاجتماعية، فالصراع بين الرابطات يتخذ شكل مؤسسي لأنّ المواجهة مرتبطة بقوانين العُرف أكثر من ارتباطها بقواعد الحرب، هذا التنظيم المتقابل يكون توزانه مضمون بالأزمة نفسها، فالقوى تتعارض وتتركب وتتوازن.

ويلعب العقلاء ذوي الخبرة والحنكة السياسيّة دورا هاما في امتصاص الصراعات التي كثيرا ما تقوم حول الأرض، أمّا الزّواج أو غيرها من المشاكل التي تخصّ الشّرف وهؤلاء لا يستندون في فضّهم للنزاعات على القوانين المكتوبة بل على ما تعارف عليه المجتمع وكثير منها مستمد من الشريعة الإسلامية، فالقوانين عندهم ممارسة وليست مكتوبة.

يتم مساندة جماعة العقلاء بواسطة ما يسمى بالمرابطين وهؤلاء يتمتعون بمكانة تصل إلى حد التقديس في أذهان الناس، وقد تنسج حول المرابط أساطير فيزداد الناس تمسكا به نظرا لكراماته التي يتمتع بها.

ولا تكاد تخلو أي مدينة أو منطقة جزائرية من مرابط "ولي" يرمز لها ولجانبها المقدس ولهيبتها الدينية، ويبدو أنّ حياتهم (المرابطين) قريبة من التصوف، إلاّ أنّهم يعيشون في وسط المجتمع، يتعاملون معه في البيع والشراء، وحضور جلسات الصلح، وفضّ النزاعات.[1]،ويمكن إجمالا أن نُجمِل النّظام القرابي لأمازيغ الجزائر في الشكل رقم ثمانية (08).

الشكل رقم ثمانية (08)
النّظام القرابي لأمازيغ الجزائر

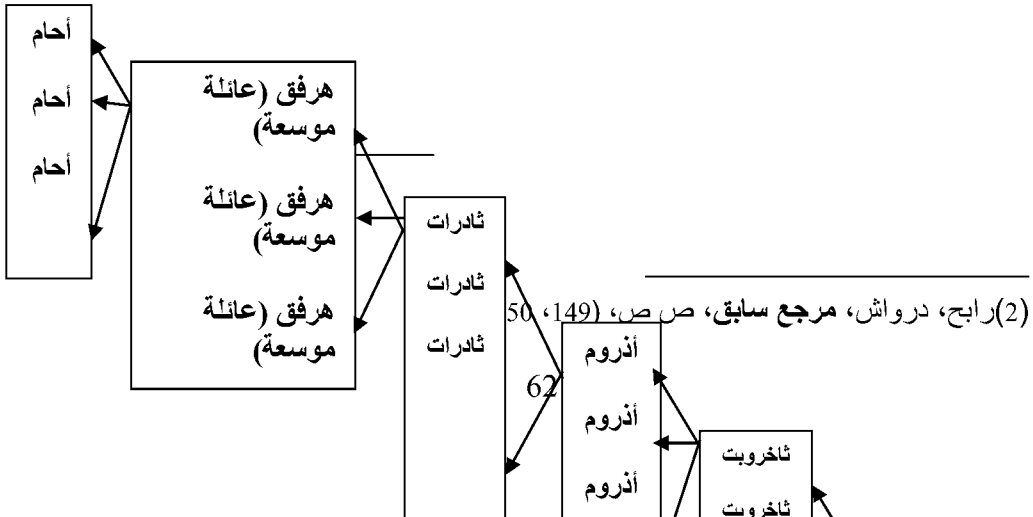

(2)رابح، درواش، **مرجع سابق**، ص ص، (149، 150

المصدر: من إعداد الباحثة، بالاعتماد على: رابح، درواش (2005)، العائلة الجزائرية وآليات تكيفها مع التغير الاجتماعي، أطروحة دكتوراه، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الجزائر، ص 151.

من خلال ما سبق ذكره في هذا المطلب، نلاحظ وجود تنظيم قرابي أكثر منه سياسي يعتمد أساسا على رابطة القرابة مع احترام مجموعة من المحدّدات كالسّن والجنس والدرجة العلمية، ورصيد الخبرة والقدرة القتالية، وهذا نتيجة تأثّر أمازيغ الجزائر بمرور حضارات الفينيقيين والرومان والبزنطيين والمسلمين في مجال التّنظيم الاجتماعي والسّياسي والإداري ولعل أهمّ ما ورثه أمازيغ الجزائر فكرة النّظام الأبوي.

وكنتيجة للمبحث الثاني، يشترك أمازيغ شمال إفريقيا في الكثير من الخصائص السّياسيّة والاجتماعية والتنظيميّة بسبب الاشتراك في الأصل والأرض، باستثناء بعض الفوارق القليلة التي كانت بسبب مرور الحضارات المختلفة بدول دون أخرى.

وما يُمكن التوصل إليه في هذا الفصل، هو أنّ الأمازيغ أمّة من أقدم الأمم، عايشت معظم الحضارات، وأخذت كل ما من شأنه أن يساهم في بناء حضارة أمازيغية، استطاعت أن تبني نموذجا خاصا بها، يمسّ كافة مناحي الحياة، سياسيا، اقتصاديا، اجتماعيا، وثقافيا، بحيث أصبح الأمازيغ اليوم محلّ دراسة واهتمام الكتّاب والباحثين ولعل هذه الدّراسة تُعتبر بمثابة الإضافة إلى هذا الإرث التاريخي والحضاري، الذي يمتد في كل دول شمال إفريقيا، خاصة الجزائر، في وقت يعيش فيه العالم العربي حراكا على كافة المستويات، وهذا ما يجعل الأمازيغ عرضة للتأثر أو التأثير بما يحدث، وهذا ما سوف نتحدث عنه في الفصول الآتية من هذه الدّراسة.

الفصل الثاني

الحِراك والحركات دراسة نظرية

المبحث الأول

مفهوم الحِراك

لقد لازم التغيّر البشرية منذ انتظامها في جماعة أو قبيلة، فكانت دائما تبحث عن السبل الأكثر تنظيما لحياتها أو تجمعاتها، وهو ما يُعبّر عليه بالحركة فكل تنظيم يتسم بالحركة مهما كانت طبيعته سواء في إبقاء تفاعلها أو بغرض التحديث والتأثير، وهي في الأخير تسمى بالحراك الاجتماعي، رغم بروز عدّة مفاهيم تتعلق بهذا المصطلح.

بحيث أصبح يستخدم للإشارة إلى معانٍ عديدة ومتنوعة، بل ومتضاربة في كثير من الأحيان. وهذا ما يجرنا إلى الاهتمام بالجانب المفاهيمي في هذه الدّراسة من أجل معالجة الموضوع بدقة أكثر، وتجنب التأويل في المفاهيم المستخدمة، وذلك وفق كل محاولة جاء بها المفكرون عبر المحطات التاريخية للحركات الاجتماعية والسياسيّة وغيرها.

فمن بين الإسهامات التي أعطت ثمارها في تحديد مفاهيم للحراك تلك التي قام بها "لورانز شتاين" في مؤلفه تاريخ الحركة الاجتماعية في فرنسا (1789–1850) حيث ركّز في دراسته على أهمية التغييرات الشاملة التي عملت على خلق مجتمع جديد، وهذا ما يعطي الطابع المجتمعي للثورة الفرنسية.[1]

بالإضافة إلى مساهمة "سومبار" الذي تناول الجانب الاجتماعي في سنة 1896، في تصوره لحراك طبقة البروليتاريا من أجل تحرير نفسها.

هناك أيضا محاولة حديثة لدراسة هذه الظاهرة التي انتهى فيها "هربرت بلومر" إلى أنّ الحركة الاجتماعية مهما كان نمطها تشير إلى جهد جماعي يستهدف تغيير حال معين للعلاقات الاجتماعية، أو هي تعبير غير موجه يشارك فيه عدد كبير من الأفراد.

فمن خلال وجهة نظر هؤلاء الباحثين أردنا أن نضفي طابع العلمية على بداية الحركة الاجتماعية كظاهرة مدروسة في إطارها النظري، وعليه سنأتي على تناوله في هذا المبحث، فهو بمثابة ترسيخ مفاهيمي للدّراسة بعرض تركيزها ودقتها.[2]

---

(1) هشام محمود، الاقداحي (2011)، **الحركات العرقية كمصدر مهدد للاستقرار والتجانس القومي**، دون طبعة، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، ص 14.

(2) **نفس المرجع**، ص 14.

المطلب الأول: تعريف الحِراك.

لقد استرعى انتباهنا، ونحن نتابع أحداث العالم بعض المصطلحات المتداولة، والتي اصطلح عليها بعض الدارسين والسياسيين على مستويي الميدان والكتابة، والتي من بينها مصطلح الحِراك، ممّا جعلنا نتناول مفهومه من وجهة نظر متعددة كما جاء في دراسات بعض علماء الاجتماع السياسي.

فالحِراك لغة: من الحَركة، والحركة ضد السكون (بفتح الحاء والرّاء)، كما جاء في معجم لسان العرب، فالحركة إذا كانت فيزيائية آلية، عندها تكون حِراكا، وإذا كانت ذات أثر وبعد اجتماعي، (تأثر وتأثير)، فتكون فعلا يوصف بالحِراك.

يُعد "سوركين" أول من بعث المصطلح للوجود، وقد عرّفه على أنّه: حالة انتقال الفرد أو الجماعة، من طبقة أو مستوى اجتماعي أو اقتصادي، إلى طبقة أخرى أو مستوى اجتماعي آخر، ويتم الانتقال بواسطة حِراك، يقوم به الفرد أو الجماعة،بعد أن يكونوا قد كوّنوا ثقافتهم الخاصة بموضوع التغيير، أو عبَروا إلى ثقافة من يريد التغيير، وهو يُطلق على كل أنواع النشاط الإنساني الهادف، كالتّعليم، التّجارة، وتكوين العلاقات الاجتماعية؛ إذن الحِراك كل ما يقوم به الإنسان الواعي لما هو عليه، ولا يجب أن يكون في نفسه ومع الآخر وللآخر.[1]

كما أيّد "سوركين" العالم الأمريكي" لويد وارنر"،في إعطاء الحِراك، وخاصة الاجتماعي منه بعدا مهنيا، وصنّف ستُ خصائص لقياس الحِراك:[2]

1. الثروة.
2. الدخل.
3. مصدر الدخل.
4. المهنة.
5. التعليم.
6. نوع السكن.

كما حدّد له عواملا منها.[3]

1. التّحرك المكاني أو الهجرة.
2. التّعليم والثقافة.
3. التّحولات السّياسيّة والاقتصادية.

---

(1) هشام محمود، الاقداحي (2013)، **الحراك السياسي**، مصر: مؤسسة شباب الجامعة، ص 23.

(2) محمد علي، جمعة (2012)، **دور الإعلام في التغيير والحراك الاجتماعي العربي**، سوريا: منشورات اتحاد الكتاب العرب، ص 23.

(3) هشام محمود، الاقداحي، **الحراك السياسي**، المرجع سبق ذكره، ص 24.

اتفق الدارسون للحِراك، على أنّه مقياس لقياس التغير، كما أنّه يتحدّد بنوع الحِراك وطرق تنظيمه، وأهدافه المعلنة والمضمرة، القريبة والبعيدة، ومن ثمّ فإنّ التغيُر لا يتم إلا بالحِراك. والتغير يرافق الحِراك الناتج عن التباين الاجتماعي، الاقتصادي والسّياسي.[1]

المطلب الثاني: أنواع الحراك.

ينقسم الحراك إلى عدّة أنواع، من خلال الظروف المكونة له، وآلياته، حيث يمكن حصر أنواعه فيما يلي:

أولا: الحراك الاجتماعي.

إنّ دراسة الحراك الاجتماعي، تؤكد على ضرورة توازن المجتمع وتكامله، وليس هذا عن طريق التناقضات الطبقية، ولكن عن طريق الصعود والهبوط على سلم التدرج الطبقي.[2] فقد ازدادت في السنوات القليلة الماضية أهمية موضوع الحراك الاجتماعي في التراث السوسيولوجي، لذلك فالحراك الاجتماعي؛ هو الوجه الدينامي لدراسة الطبقات والتدرج الطبقي ومن ثمة،فهو الحركة التي تحدث في داخل البناء الاجتماعي؛ بمعنى تغيير الوضع الاجتماعي سواء بالنسبة لفرد أو لجماعة أو لفئة اجتماعية معينة.

كما يُعرّفه "كيرت ماير" على أنّه "الوضع الذي يشير إلى إمكانية الأشخاص في التحرك إلى الأسفل أو إلى أعلى الطبقة، أو المكانة الاجتماعية على هرم الترتيب الاجتماعي".[3]كما أنّ الحراك تجربة اجتماعية تخضع لاحتمالية النتائج، ففي التجارب الاجتماعية تختلف الأمور عن التجارب المادية، فالحراك الاجتماعي والتغير الناتج عنه، يخضع للأحكام الأخلاقية والجمالية والمنطقية معًا، من خلال بناياته وحيثياته وسيرورته ونتائجه.

أمّا عند"سوركين" فهو تحوّل حدث لشخص،أو لموضوع اجتماعي، أو لقيمة خاصة أو لأي شيء يمكن خلقه أو تكييفه،عن طريق النشاط البشري – من وضع اجتماعي معين إلى آخر-.[4]

محدّدات الحراك الاجتماعي:

---

(1) محمد علي، جمعة، **مرجع سابق**، ص 37.
(2) هشام محمود، الاقداحي، **الحراك السياسي**، مرجع سابق، ص 205.
(3) **نفس المرجع**، ص 206.
(4) محمد علي، جمعة، **مرجع سابق** ، ص 14.

يتحدد الحراك الاجتماعي ومداه في أي مجتمع،عن طريق ثلاث محدّدات وهي:

1. الإيديولوجية السائدة.
2. كيفية وإمكانية شغل مكانة اجتماعية معينة في وقت ما.
3. مدى تغيير المكانة مع تغير الزمن.

أمّا عن أنواع الحراك الاجتماعي، فهو نوعان كما هو مبيّن في الشكل رقم تسعة (09).

الشكل رقم تسعة (09) يوضّح أنواع الحِراك الاجتماعي.

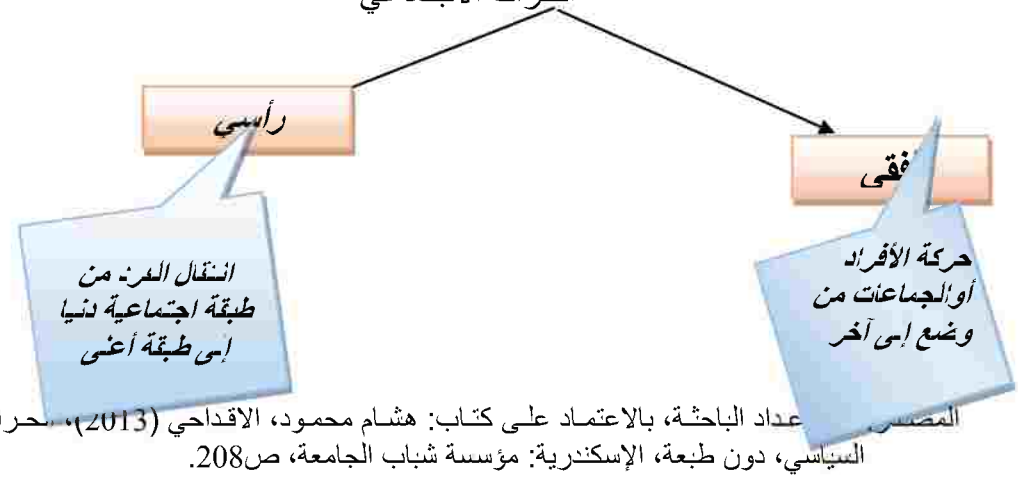

المصدر: من إعداد الباحثة، بالاعتماد على كتاب: هشام محمود، الاقداحي (2013)، الحراك السياسي، دون طبعة، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، ص208.

كما ذهب"يونج ماك"، إلى أنّ هنا كعوامل مساعدة في إحداث الحراك الاجتماعي، من بينها الهجرة الآلية، الخصوبة، التغيرات التكنولوجية الحديثة.[1]

فبالرغم من تعدّد مفاهيم الحراك، واختلاف أنواعه، وتعدّد محدّداته، والعوامل المؤدية لأحداثه، فالمتفق عليه أنّه ظاهرة اجتماعية،ترتبط بظاهرة التغير الاجتماعي التي يتعرض لها الأشخاص أو الجماعات، حيث تنتقل أو تتحول من وضع اجتماعي معين إلى آخر، ذلك حسب اختلاف المكان والزمان، وحسب اختلاف الدوافع الشخصية للفرد.

ثانيا: الحراك الاقتصادي.

(1) هشام محمود، الاقداحي، **الحراك السياسي**، مرجع السابق، ص 218.

إنّ الثّورة الصناعية من ناحية، والثورة الفرنسية من ناحية أخرى، أحدثتا تحولات اجتماعية وسياسيّة واقتصادية، حيث أكدت النظريات الاقتصادية في تناولها للموضوع على تحوّل المجتمعات الأوروبية من مرحلة الإقطاع إلى مرحلة الرأسمالية.

اتخذ هذا التحوّل كما أشار"ماركس"في تعريفه للحراك الاقتصادي إلى ثلاث طبقات اقتصادية تشكل المجتمع:[1]

1. كبار الملاّك.
2. الأرض.
3. الرأسماليين والعمال المأجورين.

كما أوضح ضرورة ظهور صراعات بين كبار الملاّك والرأسماليين،وبين الرأسماليين أنفسهم، حول مدى استخدام التكنولوجية المتقدمة، وإعادة توزيع الأرض الزراعية، وتمثل هذه الصراعات السمة في التغيير السيّاسي،والذي أوصل النظام الرأسمالي إلى قمة ازدهاره وقوته ومن ثمة تبدأ الطبقة العاملة في اتخاذ وضع جديد يشوب ثورة البروليتاريا.[2]

من جهة أخرى نظر عالم الاجتماع الأرجنتيني "جيرماني" إلى الحراك الاقتصادي بإسناده إلى ثلاثة نقاط أساسيّة وهي:

1. التغيّر البنائي والتباين المؤدي إلى إعادة التكامل.
2. التوجيه القومي (التحول من الغزو والخصوصية إلى الإنجاز والعمومية).
3. الصراع بين مواقف الحياة.

يرى أنّ العمل يتوقف تأثيره على مدى انتشار القطاع الصناعي الحضري، إذ يتوقع أن ينمو التصنيع، بحيث يؤدي إلى تحوّل المهن التقليدية الزراعية، إلى مهن حضرية صناعية.[3]

ثالثا :الحراك السّياسي.

ينتمي مفهوم الحراك السّياسي إلى أدبيات علم الاجتماع، حيث نجد تماثل بينه وبين الحراك الاجتماعي، ولحل هذه الإشكالية المفاهيمية وُجب وضع الحراك في إطاره السّياسي فعادة ما يستخدم كصمّام أمان سياسي وآلية فاعلة في الاستقرار، ومن ثمة، فالحراك السّياسي هو انتقال أو تغيّر في المركز أو المكانة السّياسيّة، نتيجة

---

(1) هشام محمود، الاقداحي، **الحراك السياسي**، مرجع سابق، ص202.

(2) **نفس المرجع**، ص 292.

(3) عثمان حسين عثمان، هندي (2005)، **الحراك السياسي مفاهيم وقضايا**، الجزء الأول، مصر، دار فرحة للنشر والتوزيع، ص 252.

سلوك سياسي معيّن، وبالتالي فكل سلوك سياسي يهدف إلى التأثير على تقسيم السّلطة في المجتمع.[1]

بحكم أنّ الحراك يؤدي إلى تغيرات اجتماعية وسياسيّة، فإنّه وجب علينا أن نعرض بعض الاتجاهات التي تناولت الحراك في تغييره السياسي، ومنها:

1. الحراك السّياسي عند باريتو (نظرية الصفوة ودورة الصفوة):

فيها يقسم "باريتو" المجتمع إلى شريحتين كما هو مبيّن في الشكل رقم عشرة (10):

(1) دون اسم كاتب، **الحراك السياسي في الوطن العربي محدداته وآلياته: دراسات شرق أوسطية،** مجلة شؤون أوسطية،العدد 51، ص 55.

الشكل رقم (10) يوّضح تقسيم باريتو للمجتمع.

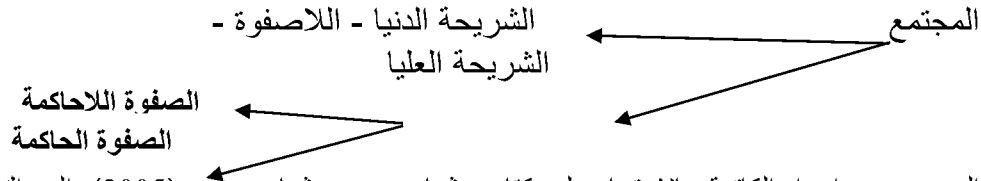

المصدر: من إعداد الكاتبة، بالاعتماد على كتاب:عثمان حسين عثمان، هندي (2005)، الحراك السياسي مفاهيم وقضايا، ج 1، مصر: دار فرحة للنشر والتوزيع، ص 101.

كما يرى أنّ ممارسة القلة للقوة عامل دائم في أي نظام اجتماعي، مع تغيير تكوين طابع الأقليّات الحاكمة، وإحلال الصفوات محل صفوات أخرى، إلاّ أنّه هناك على الدوام أقليّة تستحوذ على المراكز الرئيسية في المجتمع، لكن سرعان ما تتفكك هذه الجماعات المستحوذة لتتخلى عن الميدان لطبقة مسيطرة أخرى جديدة، ويؤكد أنّ هذه الطبقات يُؤثر في سلوكها راسب الجماعات الذي يرتبط بالميل نحو التصلّب والرغبة،في دخول صراع مفتوح (وسمّاها جماعة الأسود) أمّا الجماعة التي يُؤثر في سلوكها راسب التكامل المتّسم بالميل نحو تحقيق الغايات بالمهارة والحصافة، والقدرة على التجديد والإبداع، تميل إلى استخدام الخداع والحيلة (وسمّاهم جماعة الثعالب).

عندها يتشكل الصراع بين هاتين الفئتين،وقد ينجح الأسود في تنحية الثعالب وأخذ مكانهم، غير أنّه بعد فترة يعاود الثعالب التسلل إلى مقاعد الحكم، ومن خلال تبادل المواقع بين الثعالب والأسود تنشأ دورة الصفوة.[1]

2. الحراك السّياسي عند موسكا:

يؤكّد"موسكا" على أنّ دورة الصفوة في الحراك السّياسي، تتوقف إذا لم يتوافر الحراك الصاعد، وإمكانية ظهور جماعات منافسة للطبقة الحاكمة،إلاّ أنّه وعند استخدامه للطبقة الحاكمة يكون الأقرب إلى الصفوة عند"باريتو".

إذ يشير"موسكا" إلى أنّ الأقلية تحكم الأغلبية من الأفراد، وأنّه في كلّ مجتمع لابدّ أن تحكم نخبة أو طبقة، والطبقة الحاكمة لا تستمد وجودها من تملكها للثروة فقط، بل يمكن أن تستمد وجودها من تحكمها الديني والعسكري، وهذا ما أوضحه "سان سيمون" في قوله: إنّ الضبط السّياسي بأوسع معاني هذا المصطلح (القيادة الإدارية، العسكرية، الدينية، الاقتصادية والأخلاقية)، تمارسه دائما طبقة خاصة أو أقلية منظمة.[2]

---

(1) هشام محمود، الاقداحي، **الحراك السياسي**، مرجع سابق، ص ص،(202-203).

(2) عثمان حسين عثمان، هندي، **مرجع سابق**، ص105.

كما بيّن أن للحراك السّياسي آليّات،كما هي مبيّنة في الشكل الآتي:

الشكل رقم إحدى عشرة (11)

يوضّح آليّات الحراك السّياسي عند موسكا.

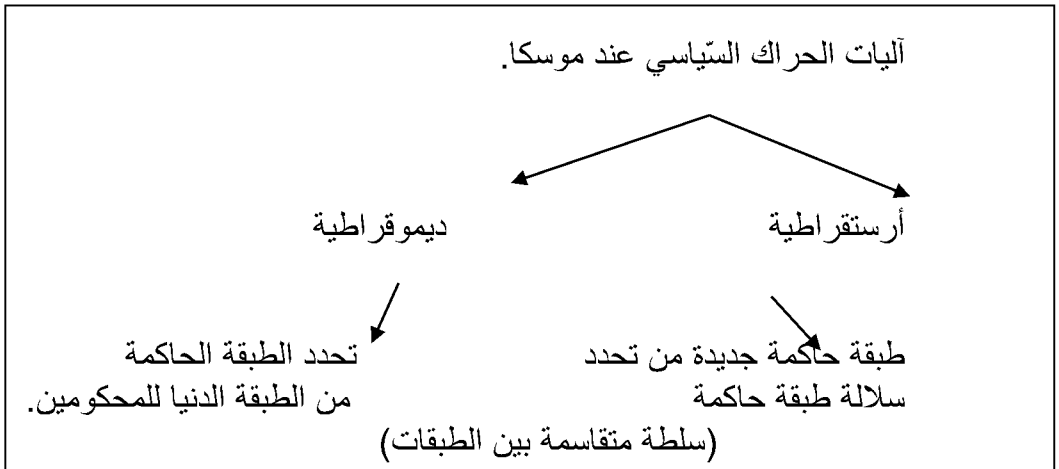

المصدر: من إعداد الكاتبة، بالاعتماد على كتاب: هشام محمود، الاقداحي (2013)، الحراك السياسي، دون طبعة، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، ص 106.

المطلب الثالث: المفاهيم المشابهة للحراك.

إنّ لعبة المصطلحات والمفاهيم لعبة خطيرة، وكثيرا ما تُطبخ في مخابر القوى الكبرى، ثم تُسوَق عندنا لإعطائها شرعية دينية فيبعضها، وجهادية في أخرى، ومنها التغيّر، الرّبيع العربي، الثورة أو الانتفاضة، وسنحاول أن نتناول مفاهيم عامة لهذه المصطلحات لمعرفة وجه المشابهة مع الحراك، ونفهم ما تصبو إليه سياسيّا.

أوّلا: الرّبيع العربيّ.

الرّبيع العربيّ، هو أحد المصطلحات الحديثة، وهو وليد مخابر غربية، استخدمه الغرب أثناء الحرب الباردة،على بعض الأحداث التي عرفتها أوربا الشرقية الحليفة للاتحاد السوفييتي وما يدل على أنّ المصطلح لم يكن وليد من داخل العالم العربي، وإنّما في تشابه مع ما حدث في أوروبا.

ففي كتابه "من الدكتاتورية إلى الديمقراطية"، نجد "جين شارب" قد استلهم طرقا لإسقاط الدكتاتوريات من تجارب أوربا الشرقية، ولهذه الأسباب فضّل بعض السّياسيين والدّارسين استخدام مصطلح "الفوضى في العالم العربي" نسبة إلى مصطلحات استخدمها المحافظون الجدد في الولايات الأمريكية، عندما تحدثوا عن

"الفوضى الخلاقة"، تحت غطاء نشر الديمقراطية في الشرق الأوسط، لكن يبقى الهدف الاستراتيجي هو نفسه.[1]

فمن بين المقاربات التفسيرية للرّبيع العربي نجد:

1. ربط الأحداث بسوء الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، مع اختلاطها باحتكار السلطة لأُسر شبيهة بأُسر مالكة، وأنّ الأحداث وقعت في بلدان تدور فيها فكرة التوريث للأبناء والمقربين.
2. ربط الأحداث بالتطور الديمغرافي، وبروز جيل جديد من الشباب المتعلم، المتفتح على ما وصل إليه العالم، خاصة الغربي منه من تقدم وحريات ديمقراطية، وقد دُعم ذلك التطور في وسائل الاتصال، خاصة الفضائيات وشبكات التواصل الاجتماعي، وأصبح للمجتمع مطالب لم تتجاوب معها الأنظمة، التي عجزت عن مسايرة التغيرات العالمية ممّا أحدث القطيعة بين المجتمع الشباني والسلطة القديمة.
3. ربط الأحداث بمخطط مؤامرة غربية وصهيونية، لضرب الاستقرار في العالم العربي وتفتيته خدمة لمصالحها المرتبطة بالتوسع الرأسمالي العالمي.[2]

ثانيّا: التّغيـر.

يَحسن بنا لمعرفة دلالة التَّغْيير أن نعرف مدارَ مادة (غَيَّرَ)، ومعناها في اللغة.حيث نجدها تدور على أصليْن، هما:

1. إحْداث شيء لم يكن قبلَه.
2. انتِقال الشيء من حالةٍ إلى حالة أخرى.

فمن الأصل الأول: (غَيَّرَه): جَعَلَه غَيْرَ ما كَانَ، و(غَيَّرَه): حَوَّلَهُ وبَدَّلَهُ.ومن الأصل الثاني: (الغِيَر)؛ أي: تَغَيُّر الحال وانتقالها من الصلاح إلى الفساد، وقد ورد مفهوم (التغْيير) في القرآن الكريم في أربعة مواضع، موزَّعة على أربع سور مدنيَّة النزول، بالاشتقاقات التالية:

1. ﴿يُغَيِّرُنَّ﴾ في سورة النساء الآية 119.
2. ﴿يُغَيِّرُ﴾ في سورة الرعد الآية 11.

---

(1) رابح، لونيسي (2013)، **ربيع جزائري لمواجهة دمار عربي: دراسة إستشرافية**، دون طبعة، الجزائر: دار المعرفة، ص 07.

(2) **نفس المرجع**، ص ص، (08- 10).

3. (يُغَيِّرُوا) تكرَّرت في سورتَين: الأولى في الأنفال الآية 53، والثّانية في الرَّعد الآية 11.
4. (يَتَغَيَّرْ) في سورة محمَّد الآية 15.

وفقا لأنواع الحراك فإنّنا نميز أنواعا للتّغير هي كالآتي:

1. التّغير الاجتماعي:

كلّ تحوّل يطرأ على البناء الاجتماعي خلال فترة من الزمن، فيحدث تغيّر في الوظائف والأدوار والقيّم والأعراف، وأنماط العلاقات السائدة في المجتمع، ومفهوم التغيير الاجتماعي المرتبط بالمدرسة البنيوية، في محاولة لتجاوز المنظور بين النظريين في الدّراسات السّياسيّة القديمة وهما: المنهج القانوني التقليدي، ثم المنهج الماركسي.

2. التّغيير الاقتصادي:

هو ذلك النهج الإداري الّذي يُعنى برصد مؤشرات التغيير في بيئة منظمة الأعمال وفرز تلك المؤشرات التي لها علاقة بنشاط المنظمة، ضمن أولويات إدارتها بهدف تكيف وتأقلم الإدارة في ممارستها لوظائف العملية الإدارية مع المتغيرات المتوقعة، لتحسين أدائها وسلوكها.

3. التّغيير السّياسي:

التّغيير السّياسي يتسم بنوع من الشمولية والاتساع،وتشير لفظة التّغير السياسي لغة إلى التّحول، أو النقل من مكان إلى آخر ومن حالة إلى أخرى. ويقصد به أيضا:"مجمل التحوّلات التي تتعرض لها البُنى السّياسيّة في مجتمع ما، بحيث يُعاد توزيع السلطة والنفوذ داخل الدولة نفسها أو دول عدة". كما يُقصد به الانتقال من وضع لا ديمقراطي استبدادي إلى وضع ديمقراطي.

التّغير السّياسي السلمي قد يطلق عليه مصطلح (إصلاح)، ويمكن اعتباره مرادفا للتغيير الدستوري في القيادة أو لإعادة بناء التأثير السياسي داخل المجتمع.[1]

(1) مدونة البعداني (2013.06)، **مفهوم التغير**، من الموقع:
http://salam-b.blogspot.com/2011/03/blog-post_13.html.

ثالثا: الثّورة.

فالثورة هي تعبير فلكي الأصل، شاع استعماله بعد أن أطلقه العالم "كوبر تيكوس" 1473-1543، على الحركة الدائرة المنتظمة والمشروعة للنجوم حول الشمس،ولما كانت هذه الحركة لا تخضع لسيطرة الإنسان ولتحكمه، فقد تضمّنت معنى الحتمية؛ أي أنّها فوق مقدور الشر مقاومته، ومن ثمة استعمل هذا المصطلح للدلالة على التغيرات المفاجئة والعميقة، التي تحدث في النظم السّياسيّة، الاقتصادية والاجتماعية، وقد كانوا قبل ذلك يستعملون تعبيرات أخرى مثل التمرد والعصيان والفتنة وغيرها.

فقد تناولها بعض الدّارسين على أنّها التغيير المفاجئ السريع، بعيد الأثر في الكيان الاجتماعي لتحطيم استمرار الأحوال القائمة في المجتمع، وذلك بإعادة تنظيم وبناء النظام الاجتماعي.

أمّا من حيث هي مصطلح سياسي، فهي الخروج عن الوضع الراهن وتغييره - سواء إلى وضع أفضل أو أسوأ - باندفاع يحركه عدم الرضا، والتطلع إلى الأفضل أو حتى الغضب. وصف الفيلسوف الإغريقي" أرسطو" شكلين من الثورات في سياقات سياسية:

1. التغيير الكامل من دستور لآخر.
2. التعديل على دستور موجود.[1]

عموما، فإنّه حين تتأزّم الأوضاع الاجتماعية وتصبح أحوال الناس لا تطاق، وعندما تتباعد الشقة بين الحكام والجماهير، وتغيب وسائل التعبير السلمي عن المطالب لا تجد الجماهير أمامها إلاّ التحرّك لتغيير الأوضاع تغييرا جذريا.[2]

لذلك عُدت الثّورة ظاهرة مهمّة جدًا في التاريخ السّياسي،فهي حركة سياسيّة في البلد حيث يحاول الشعب إخراج السلطة الحاكمة، تستخدم هذه المجموعات الثورية العنف في محاولة إسقاط حكوماتها. يؤسس الشعب حكومة جديدة في البلد بعد إسقاط الحكومة السابقة، ويسمى هذا التغيير في نظام الحكومة (أوفي القادة الحاكمة) "الثورة"، لأنّه ـ الحكم ـ يصبح إلى السلطة الحاكمة الجديدة.

رابعًا: الانتفاضة.

---

(1) جابر، سكران (2012\07)،**الثورة: تعريفها.. مفهومها.. نظرياتها**، من الموقع:

http://www.aljaredah.com/paper.php?source=akbar&mlf=interpage&sid=13274

(2) محمد عبده طالب، حتاملة (2012)، **ثورة العرب: الربيع العربي**، دون طبعة، عمان: الجامعة الأردنية، ص 26.

مفهوم الانتفاضة، بتأصيله لغوياً واستكشاف دلالاته السياسيّة، ومحتواه الفكري وعلاقته بالمفاهيم الأخرى.حُددت مستويات ثلاثة لدراسة الظاهرة الانتفاضية: المستوى الإنساني المستوى الإقليمي والمستوى المحلي، ومن ثمّة فالانتفاضة مقاومة شعبية مستمرة ومواجهة حضارية شاملة بكافة الوسائل المدنية أو العنيفة أو كلاهما معاً، تجمع بين التصاعد والخبو؛ من جماعة إنسانية أو أفراد؛ لظلم أو فساد أو منكر أو تخلف أو تبعية أو وهن؛ وقع عليهم من قوة داخلية مستبدة، تعمل لصالح أهوائها وبقائها في السّلطة؛ أو من قوة قمع خارجية استعمارية أكثر قوة، تهيمن على مصير هذه الجماعة أو هؤلاء الأفراد فتسعى إلى سلب إرادتهم وطمس هويتهم واستغلال أرضهم ونهب ثرواتهم، أو النيل من مقدساتهم، أو إبادتهم واستبدالهم بجماعة أخرى لكن هذه الجماعة وهؤلاء الأفراد ينجحون في التخلص منهما والتحرر بقوة إرادتهم وتضحياتهم وصبرهم.[1]

(1) دون اسم كاتب (2.2013)، **الإنتفاضة**، من الموقع:
{http://www.almasalik.com/locationPassage.do?locationId=31517&languageId=ar&passageId=10604

المبحث الثاني

مفهوم الحَركات

يعتبر مفهوم الحركات من بين المفاهيم الغامضة، التي تتطلب تعريفا إضافيا يبين طبيعته، وتتعد الحركات وفق نوع النشاط الممارس، وهو أحد المفاهيم التفاعلية، التي لها مكانة تقريبا في كل العلوم، ومن بينها علم السياسة.

المطلب الأول: تعريف الحَركة.

إنّ مفهوم الحَركة هو أحد المفاهيم الإستراتيجية في العلوم الاجتماعية، شأنه في ذلك شأن مفاهيم الصناعة، الديمقراطية، الطبقة، والثقافة ورغم الاستخدام الشائع لمفهوم الحَركة، إلا أنّ هناك من يراها من وجهة مختلفة، سنتطرق إليها من خلال هذا المطلب معتمدين على المفهوم العام للحَركة،ومن ثمة مفهومها، وتحديد أنواعها عند علماء الاجتماع وعلم الاجتماع السّياسي.

كما يشير المعنى العام لكلمة "حَركة" إلى سلسلة الأفعال والجهود التي يقوم بها عدد من الأشخاص من أجل تحقيق هدف معين، غير أنّ الاستعمال الفعلي لهذه الكلمة قد يشير إلى معاني عديدة، فعلى سبيل المثال للحركة التاريخية "حَركة اجتماعية سياسية".

أمّا عند "وليامز"، وفي مؤلّفه الشهير (الثقافة والمجتمع)؛ فهي تعني ذلك النمط العام من التغير الذي يمكن التعرف عليه، وبالتالي يمكن استخدامه في اكتشاف التغيّرات التي تطرأ على مختلف جوانب الحياة الاجتماعية وهذا يعني:

1. نمط عام من التغير، يستخدم في اكتشاف تغيرات الحياة الاجتماعية.
2. هو وسيلة لاكتشاف مختلف التغيرات المادية والثقافية التي تطرأ على أي مجتمع من المجتمعات.

المطلب الثاني: أنواع الحَركات.

للحركات أنواع متعددة، حيث يتمثل أهمها:

أولا: الحركة الاجتماعية.

يُعتبر "لورنز فون تشاين" أوّل من قام بوضع تعريف علمي لمصطلح الحركات الاجتماعية في مؤلفه (تاريخ الحركة الاجتماعية في فرنسا 1789-1850)، حيث يرى من خلاله أنّ للمصالح الفردية المادية للأفراد والطبقات، دورا في إحداث التغير الاجتماعي قائلا: "إنّ المصلحة هي مركز التفاعل الإنساني، وبالتالي فهي أساس الحركة الاجتماعية، والمبدأ الذي يستند إليه المجتمع".

أمّا عند "سنو مبارت"، فيعرفها على أنّها كل الجهود والمحاولات الرّامية لتحرير البروليتاريا بأدائها، إلاّ أنّ التاريخ لم يعرف طبقة تشكلت أقوى من حركة طبقة البروليتاريا.(1)

أمّا "هيبرل"، فكانت محاولاته في القرن العشرين(20) لضبط تعريف للحركة، حيث تناولها من خلال الإطار الشامل لعلم الاجتماع العام، وخاصة في مجالات توزيع الثورة وعلاقات العمل.

إذا كان نمطها يشير إلى جهد جماعي، كما أكّد "هربرت بلومر"، فهو يستهدف تغيير مجال معيّن للعلاقات الاجتماعية.

---

(1) هشام محمود، الاقداحي (2011)، **الحركات العرقية كمصدر مهدد للاستقرار والتجانس القومي**، مرجع سابق، ص ص،(44- 48).

من خلال هذا الجهد والسلوك الجمعي فرّق "نيلسيلتر" بين نوعين للحركة[1]

حركات ذات الترقية المعيارية "حركة الإصلاح الاجتماعي"

حركات ذات التوجيه القيمي "حركات دينية" وثورية .

أمّا عند "بول ويلكنسون"، ومن خلال تصوره المتداخل بين فروع لمعرفة العلمية من مؤرخين، وعلماء الاجتماع والأنتربولوجيا وعلوم السّياسيّة وعلماء النفس استطاع أن يضع تصوّرا مجدّدا لمفهوم الحركة الاجتماعية باعتبارها الجهد الجماعي الرّامي إلى تغير طابع العلاقات الاجتماعية المستقرة في مجتمع معيّن.[2]

بالرغم من التباين في التصورات والمفاهيم فإنّنا نصل إلى مفهوم للحركة الاجتماعية يقرّب لنا جلّ المفاهيم على العموم من حيث هي؛ جهد جماعي مقصود موجه لتغيير المجتمع كما لابدّ أن تتوافر هذه الحركات على حد أدنى من التنظيم لتحقيق أهدافها.

ثانيا: الحركة الاجتماعية والسّياسيّة.

يحتل كل من "جان جاك روسو" و"كارل ماركس"، أهمية بالنسبة لدراسة هذه السمة،كما لفكرهما من تأثير أيديولوجي على الحركات الاجتماعية المعاصرة، على المستويين العالمي والقومي.

ينطلق "روسو" في كتاباته من إيمان قوي بحق كل الناس في تنظيم مصالحهم الجمعية، حقهم أيضا في التمرّد على الطغيان بقوله: "ليس لدى أي إنسان التزاما بطاعة أيِّ سلطة، إلاّ السّلطة الشرعية للدولة"، ثم يذهب بعد ذلك إلى أنّ السّلطة الشرعية الوحيدة في المجتمع الإنساني هي تلك التي تستند إلى الاتفاق بين الناس.

يؤكّد "روسو" أنّه في هذا المجتمع، يكون من الضروري أن ينال الفرد نصيبا كافيا من الثروة، كما لا يجب ألاّ يحصل أي فرد على أكثر من نصيبه،وعلى الدّولة أن تضمن تحقيق العدالة، إذ كل المواطنين يخضعون لتوجيه الإرادة العامة.[3]

أمّا "آرثر بنتلي"، فيرى الحركة الاجتماعية السّياسيّة من خلال الجماعة؛ والتي هي مجموعة من النشاطات يقوم بها الأفراد في نفس الوقت الذي يقومون فيه

---

(1) هشام محمود، الاقداحي (2010)، **العرق واللغة والهوية القومية**، دون طبعة، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، ص ص،(181، 182).

(2) هشام محمود، الاقداحي، **الحركات العرقية كمصدر مهدد للاستقرار والتجانس القومي**، مرجع سابق، ص 49.

(3) **نفس المرجع**، ص 53.

بنشاطات آخري في جماعات متفاعلة، لذلك يؤكد أنّ حركة الدفع والمقاومة بين هذه الجماعات هي العامل المحرك للتغيير السّياسي، وأنّ حالة المجتمع في وقت معين في حالة التوازن بين الجماعات الضاغطة.

الحركة الاجتماعية تتبنى إيديولوجية معيّنة، ومن ثمّة كما أكّد "هيبرل" أنّ النشاط السّياسي هو أحد الأبعاد العامة التي تساعد على فهم بناء الحركة الاجتماعية وديناميتها. وتنقسم الحركات الاجتماعية والسّياسيّة إلى مجموعة يبينها الشكل رقم (12).

الشكل رقم اثني عشر (12)
أشكال الحركة الاجتماعية والسّياسيّة

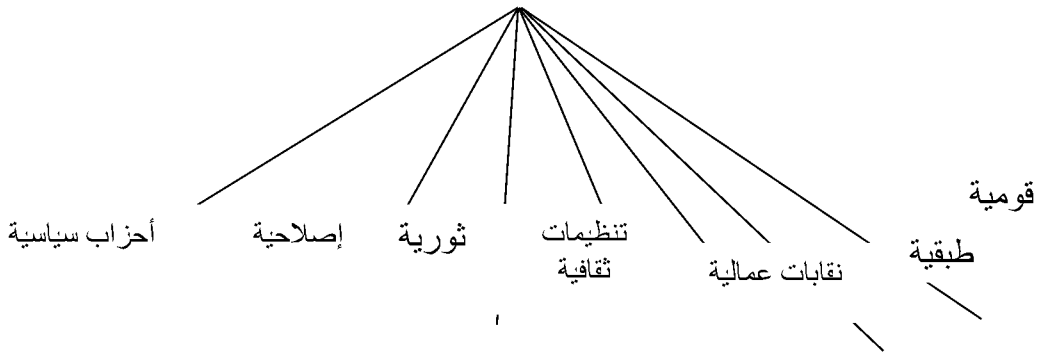

المصدر: من إعداد الباحثة، بالاعتماد على كتاب: هشام محمود، الاقداحي (2011)، الحركات العرقية كمصدر مهدد للاستقرار والتجانس القومي، دون طبعة، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، ص ص، (58- 59).

ثالثا: الحركة العرقية.

اتفق معظم السّياسيين على تعريف هذه الحركة على أنّها حركة سياسيّة واجتماعية منظمة، تَنشأ في إطار جماعة عرقية غير مسيطرة غالبا ما تكون أقليّة، ويكون لهذه الحركة أنّها قد تصل حد تحقيق الحكم الذاتي لجماعتها، بالإضافة إلى تحقيق الانفصال لإقامة دولة مستقلة، مما يجعلها تستخدم وسائل تتراوح بين السياسة المرتكزة إلى القوة والعنف.(1)

المطلب الثالث: الظروف المكوّنة للحركات السّياسيّة.

مما لا شك فيه أنّ الحراك السيّاسي في أيٍّ بلد، يُعد ظاهرة صحية لأنّها من الظواهر الاجتماعية الكلية، التي تعبر عن حالة وعي أو إدراك ذاتي في تعديل مسار الحياة السّياسيّة.ويمثل الحراك السياسي فاصلا بين فترات زمنية تنقسم إلى فترة ما كان سائد أو ما ستؤول إليه الأمور، من خلال التغيّر المرتقب في الأوضاع والأبنية أو المؤسسات السّياسيّة.

(1) هشام محمود، الاقداحي، **الحركات العرقية كمصدر مهدد للاستقرار والتجانس القومي**، مرجع سابق، ص 203.

فقد أخذت هذه الأوضاع التي يُعبّر عنها بالتحولات أو الانتفاضات في مجتمعات الوطن العربي، ولأنّ ظهور هذا الحراك السّياسي في الوطن العربي له أسبابه ومكوّناته المتمثلة في العناصر التالية:

أولا: الدّولة القُطرية العربية.

لقد عرفت الدولة القطرية العربية التسلطية انتشارا على مستوى الوطن العربي، التي مثلت في مجملها نموذجا لدولة الاستبداد والقبضة الأمنية واحتكار جل السلطات وتركيزها أو الاستناد إلى الإثنية أو عامل القبيلة والعشيرة من أجل المزيد لتخفيف الدعم والسيطرة معا فأصبح مشهدا سائدا في جل الدول العربية، كما يعتبر عامل مهم في تحريك نعرات لفئات أخرى محرومة.[1]

ثانيا: ظاهرة الفساد.

يُعدّ الفساد ظاهرة اجتماعية مركبة عرفت طريقها في الانتشار في مجمل بلدان الوطن العربي، وهي من بين عوامل إضعاف المجتمع، والتقليل من كفاءته، وهدر قواه المبدعة ومقدراته التنموية. هذا ما أوجد حالة فقدان الثقة بين مؤسسات النظام السّياسي وبين الشعوب التي عرفت حالة من التذمّر والاستياء من السلوكيات المحسوبة على الأجهزة والمؤسسات التابعة للدولة، وهذا أيضا يسيء لمشاعر الرعية ويشعرها بالاستخفاف والاحتقار، ويؤدي إلى تأجيج مشاعرهم وإثارة حفيظتهم.

من هنا فإنّ عامل الفساد، ساهم في ظهور نخب وعائلات جديدة منتجة ومكرّسة للعديد من قيّم وممارسات وعلاقات المحسوبية والزبونية والولاءات غير المنتمية، وساهمت إلى حد كبير في انتشار الظلم والاستبداد أكثر من الأنظمة نفسها، فالفساد إذن يُعد أحد العوامل التي أثارت غضب الجماهير لتشكيل حراك اجتماعي منظّم ممهدا للحراك السّياسي كقاعدة عريضة في تحقيق الأهداف المرسومة، وعلى رأسها التغيّر السّياسي.[2]

ثالثا: الاحتقان الاجتماعي.

---

(1) مصطفي، حسن (2012)، **بيان في الثورة: هوامش سوسيولوجية على متن الربيع العربي**، ط1، الرباط: منشورات ضفاف، ص61.

(2) خالد عبد العزيز، الجوهري (جانفي2000)، **الفساد: رؤية تحليلية لواقع الظاهرة الإفريقية**، مجلة السياسة الدولية، عدد 143، ص ص (231 – 235).

إنّ تراكم المشاكل الاجتماعية واستعصاء الحل، زاد من تفاقم الأوضاع المزرية بسبب الفقر، التهميش، البطالة كل هذه الظروف ساهمت إلى حد كبير في انفجار المسألة الاجتماعية فهذه المشكلات بكل ما ينجم عنها من ظهور الانحراف والعنف والتطرف، واختلال في القيّم والتبادلات الاجتماعية، وهي من بين العوامل التي عملت على تحريك الشارع العربي بمختلف فئاته، معبّرا عما عانته من جراء هذه الأوضاع، من قمع، وتعسف طوال عقود من الزمن.

رابعا : انسداد قنوات الاتصال.

عملت بعض الأنظمة العربية على فتح مجال التعدّدية الحزبية والسياسيّة، بغية إرضاء التشكيلات المجتمعية وإخماد القوى الفاعلة الراغبة في التغيير الجذري، وإعطاء الاعتمادات لتشكيل الجمعيات السّياسيّة والأحزاب، لكنها لم تلبث طويلا وتخضع لتعليمات وأوامر السلطة وتعمل على تأييدها ودعمها.[1]

نظرا لأنّ هذه الأحزاب والجمعيات تتلقى الدّعم المالي والحصول على المقرات من طرف الدّولة،وهو ما عملت عليه الدّولة باستعمال هذه الورقة للضغط على رؤساء الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني، وتقويض سلطتها، وإضعاف أدائها الوظيفي، الذي يفترض فيه أن يكون فضاء للتعبير عن هموم المجتمع، ومشكلاته وحاجاته وهذا ما عَمّق الخلاف بين النظام السّياسي ومنظمات المجتمع المدني، والأحزاب السّياسيّة من جهة وأنتج انسدادا بين الرّعية وبين مختلف البُنى السّياسيّة من جهة أخرى.

(1) مصطفى، محسن، **مرجع سابق**، ص 66.

المبحث الثالث

العلاقة بين الحِراك والحَركات- دراسة نظرية-

بعد أن حاولنا تزويد القارئ بما يحتاج من معلومات عن المجتمع الأمازيغي الجزائري وخصائصه ومختلف تنظيماته، وتزويده أيضا بالمفاهيم التي تعرضت لها هذه الدّراسة، بداية من مفهوم الحراك وأنواعه، مرورا بمفهوم الحركات وأنواعها والظروف المكونة لها، وصلنا إلى الدراسة النظرية للعلاقة التي تجمع الحراك بالحركات، من خلال توضيح العلاقة المتبادلة التأثير بينهما، ثم محاولة تعريف القارئ بمحدّدات النزعة الانفصالية، حتى يتمكن في الفصل الثالث من اكتشاف واقع الحركة الأمازيغية الجزائرية في ظلّ الحراك العربي، من خلال عملية الإسقاط التي تمكننا من ربط الإطار النظري بالواقع المعاش، وبالتالي الخروج بنتائج موضوعية، تحيلنا إلى إجابة عن الإشكالية المطروحة في هذه الدّراسة.

المطلب الأول: أثر الحِراك المجتمعي على نشوء ومسار الحَركات.

لا يمكننا فهم أي فاعل سياسي أو اجتماعي أو حتى ثقافي أو دولي دون الرجوع إلى السياق الذي نشأ فيه، أو دون معرفة العوامل والمؤثرات التي أثرت على نشوئه ونموه.

هذا ما يعرف في إطارنا النظري الذي نستخدمه بالبيئة الدّاخلية والخارجية المعروفة بها نظرية النظم، وفي هذا الإطار سوف نحاول اكتشاف مدى تأثير الحراك المجتمعي عبر كل أشكاله على نشوء ومسار الحركات على مختلف أنواعها.

فحسب عالم الاجتماع السّياسي "غوستاف لوبون"، فإنّ ما أصبح يُحرك النّاس في الشارع، ليس السلوك العقلاني الفردي وإنّما سلوك (القطيع)، إذ تذوب الذات الفردية في الذات الجماعية، ويتحوّل الحمل الوديع إلى ذئب مفترس إذا وجد زملائه فجأة بسبب الغضب أو الجوع، وفيما بعد جاء "فرويد" بدراساته المعمقة لعلم النفس الجماهيري فأوضح أنّ العقل اللاواعي (الباطن)، هو المسيطر على سلوك الحشود البشرية التي قد تنفجر وتعلن الثورة والعصيان والشغب والعنف، لسبب تافه ظاهريا لكنه عميق الجذور في وجدان الناس، مثل الشعور بالاضطهاد والتمييز والاحتقار والظلم، عبر فترات زمنية طويلة وحوادث متراكمة.[1]

---

(1) محمد عبده طالب، حتاملة، **ثورة العرب: الربيع العربي**، مرجع سابق، ص 19.

فقد تناول الدكتور "ربيع وهبة" تطور الحركات الاجتماعية في التاريخ الحديث، وأشار إلى أنّ نشأة هذه الحركات وقع أولاً في بريطانيا التي كانت تعرف تحوّلات عميقة اقتصادية، سياسيّة، فكرية، وحركة بروليتارية، فقد عرفت دول مثل فرنسا وبلجيكا وبريطانيا حركات اخترقت كل النسيج المجتمعي في حقب تاريخية، مما ساهم في الرفع من منسوب الوعي الجماهيري لدى مختلف الشرائح.

من جهة أخرى شكلت الحركات الاحتجاجية تغييرا عميقا في الأمريكيتين خاصة في الإرهاصات الأولى للحركات الاحتجاجية، إذ أحدثت تغييرا جريئا في ثقافة السكان المحليين حيث تجلى ذلك في الأغاني والرموز والعادات والإشارات...الخ، وقد كان لكل ذلك تأثير مباشر على تغير الأوضاع السّياسيّة والاقتصادية والاجتماعية.

بالموازاة مع هذه الكرونولوجية التاريخية لنشأة الحركات الاجتماعية بمختلف سياقاته عرّج الباحث في نهاية تحليله إلى مسألة تحويل الحركات الاجتماعية، حيث أخذت مناهضة الرّق منحنى دوليا في القرن(18) الثامن عشر بدءً من حركة النشطاء البريطانيين والأمريكيين لتتوسع مع مختلف الدول، وهو ما يؤكّد انتشار الحركات الاحتجاجية في العالم العربي في المرحلة الحالية وقد سرّع من وتيرة هذا التحويل ما تحدث عنه محلل التكنولوجيا "هواد راينغولد" من موجة "الحشود الذكية"، كالهواتف المحمولة والبريد الإلكتروني والرسائل القصيرة وغيرها، هذا مع تأكيد الباحث على الحذر من السقوط في حتمية تكنولوجية ما.[1]

ففي الثورة الصينية (1925-1927)، ثار ملايين العمال والفلاحين ضد القوى الأجنبية المسيطرة، وحلفائها المحليين، ولكن "ستالين" الذي كان يريد علاقات جيدة مع جارته -الصين- أجبر الحزب الشيوعي الصيني على تأكيد "الكومينتانج"، التنظيم البرجوازي بزعامة "تشانج كاي تشيك"، الذي كان يريد بناء دولة رأسمالية في الصين وكان نتيجة هذا التأكيد أنّ"كاي تشيك"، انتصر بفضل دعم الشيوعيين له وقام بعد ذلك بقتل عشرات الآلاف من العمال والفلاحين في مذابح كبرى حيث قضى تماما على الحزب الشيوعي.

أمّا في ألمانيا كانت الأزمة الاقتصادية التي بدأت عام 1929 قد أدّت إلى زيادة التأييد للنازيين، ولكن الشيوعيين وبسبب أوامر "ستالين" رفضوا تشكيل جبهة متحدة مع الاشتراكيين الديمقراطيين، لوقف زحف النازيين وبدلا من ذلك ادعوا أن الاشتراكيين الديمقراطيين ليسوا مختلفين كثيرا عن النازيين، وأطلق عليهم اسم

---

(1) عمر، الشوبكي (2011)، **قراءة في كتاب الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي**، مصر، المغرب، لبنان، البحرين، ط1، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، من الموقع: http://www.nama-center.com/activitieDatials.aspx?ID=189 .

الفاشيين الاجتماعيين، أدّى هذا الانقسام في صفوف الحركة العمالية الألمانية إلى وصول "هتلر" إلى السلطة عام 1933.[1]

أمّا بالنسبة للوطن العربي فحتى نستطيع فهم الحركات الاجتماعية والسياسيّة لابد من وقفة سوسي وتاريخية للجذور الأولى لانبعاث هذه الفعاليات، وضمن هذا السّياق قسم الباحث المراحل التي مرت منها هذه الحركات إلى أربعة مراحل:

(1) محمد عبده طالب، حتاملة، **مرجع سابق**، ص 60.

المرحلة الأولى: الاحتجاجات في مرحلة التوسع الاستعماري.

لقد شكلت الحملة الفرنسية على مصر في القرن الثامن عشر إيذانا باندلاع العديد من الاحتجاجات المجتمعية، كانتفاضة القاهرة سنة 1798، أو في الجزائر حينما احتلت فرنسا المدن الساحلية اندلعت انتفاضة 1830، أو ما سمّي بالثورة الريفية في المغرب بزعامة المجاهد "عبد الكريم الخطابي"، وفي منطقة الخليج العربي وجنوب الجزيرة العربية حدثت مواجهات للتدخل العسكري البريطاني.

المرحلة الثانية: الاحتجاجات في مرحلة التوسع الامبريالي.

حيث انحصرت بالأجزاء الغربية من المنطقة العربية التي عرفت اقتراحات رأسمالية ومنافسات دولية عليها أكثر مما عرفته الأجزاء الشرقية لقربها من أوربا في الموقعين، ومن أبرز هذه الانتفاضات انتفاضة "علي بن غذاهم" بتونس" في العام 1864، وانتفاضة "عرابي" في مصر عام 1881، وانتفاضة "المهدي" في السودان 1881-1885 والمغرب 1880 وغيرها من الانتفاضات سواء ضد المستعمر أو الحكام.

المرحلة الثالثة: الاحتجاجات في مرحلة استقرار التنافس الامبريالي وقيام مشاريع الدول.

حيث أدّى التنافس الدولي على المنطقة في القرن 19، وبلوغه الذروة في الحرب العالمية الأولى، هي تشكيل كيانات في هذه المنطقة اتخذت مسارات متباينة بفعل التقسيم الميداني في غرب المنطقة، وبفعل التقسيم السياسي في شرقها خصوصا انتفاضة عرب فلسطين عام 1920، ضد الاحتلال البريطاني وضد الحركة الصهيونية.

المرحلة الرّابعة: الاحتجاجات في مرحلة ما بعد الاستقلال.

ارتبطت بمطالب سياسية وثورية، كالاستقلال ضد الملكيات الفرنسية، كما وقع في مصر مع ثورة الضباط الأحرار 1952، أو في لبنان من اضطرابات وانتفاضات ذات طابع عام أو قطاعي، ولذا الاحتجاجات التي عرفتها البحرين سنة 1971، والتي

كانت تحمل مطالب قطاعية وسياسيّة تمحورت حول الحريات العامة والحكم الدستوري.[1]

في هذا الإطار فقد كانت جماعات الإسلام السياسي إلى ما قبل الثورة التونسية والثورة المصرية على رأس القوى المطالبة بالتغيير، وهي جماعات وإن كانت تلتقي مع الثورة من حيث الرغبة في التغيير، إلا أنّ غالبيتها تقوم على إيديولوجية لا تعترف بالآخر، ولا تؤمن بالوطنية والمشروع الوطني ولا بالديمقراطية، كما تستعمل أدوات عنيفة ودموية وتفتقر لرؤية حضارية وواقعية لما بعد هزيمة الأنظمة القائمة، ومع ذلك فقد نجحت بعض الحركات الإسلامية في إحداث ثورة متصالحة مع متطلبات الحضارة والحداثة، كما جرى مع ثورة"الخميني" ضد سلطة الشاه في إيران، وفي المقابل مازالت بعض الحركات تثير كثيرا من النقاش حول جدواها للأمة وحتى للرسالة السماوية التي تدعي تمثيلها، وهذا هو حال تنظيم القاعدة والجماعات الجهادية في أفغانستان، وبعض الجماعات في العراق، الجزائر، المغرب ومصر.[2]

أمّا عن أثر الحراك المجتمعي على مسار ونشوء وتطور الحَركات، فنشير إلى العمومية الرأسمالية التي عرفها العالم في أواخر القرن العشرين، مما أدّى إلى فقدان بعض معالم السيادة لبعض الدول، وتغير حتى في مفهوم السيادة، فقد ظهرت بورجوازية ذات طابع عالمي مرتبطة بالمصالح، شبيهة بالبورجوازية الوطنية التي كوّنت الدول القومية في أوربا في القرون السابقة ويبدو أنّ هذه البورجوازية العالمية تستعمل من أجل إقامة دولة أو إمبراطورية عالمية بشكل أكثر مطالبة ونعومة، وهو ما يتجلى في العديد من المظاهر الاقتصادية والسياسيّة والإعلامية وغيرها، خاصة بفعل تداخل المصالح، لكن الصراع العالمي هو حول من سيقود هذه الإمبراطورية، أو أين سيكون مركزها، وهو ما عرف بالصراع حول زعامة العالم خاصة من جانب الولايات المتحدة الأمريكية.

لكن كي تنخرط بلدان الأطراف الضعيفة، وتصبح تابعة للمركز يجب تفتيتها قسرا، أو بفعل توسع رأسمالي خاصة في المجال الثقافي، وستكون الثقافوية هي الآلة التي سيتم بها ذلك ونقصد بالثقافوية تحول المكونات الثقافية للأمم إلى إيديولوجيات متعصبة مثل تحول الإسلام كمكوّن ثقافي إلى إيديولوجية متعصبة هي الاسلاموية، لأنّه كلّما تطورت العولمة الرأسمالية وما رافقها من عولمة ثقافية خاصة في نمط الاستهلاك لتتوسع أسواق السلع التي يعيش منها الرأسمالي في الغرب، كلّما قابلها رد فعل قوي يتمثل في الانغلاق والتحصين للهويات، هذا ما يعد أحد عوامل ظهور

---

(1) عمرو، الشوبكي وآخرون، **مرجع سابق**، ص 03.

(2) محمد عبده طالب، حتاملة، **مرجع سابق**، ص ص، (32-33).

التعصب الديني خاصة في العقود الأخيرة الذي اتخذت أشكالا معيشية تبدو كأنّها رفضا لنمط معيشي واستهلاكي وثقافي غربي، وهو ما يؤدي إلى تعصب هوياتي تحتي داخل الأمم لأنّ أي أمة كانت هي في الحقيقة لها هوية ثقافية مركبة بمعنى أنّها متعدّدة المكوّنات والمقوّمات، وهذا التعصب يؤدّي إلى ردود فعل ثقافية داخلية، مما يؤدّي إلى التفتيت الثقافي للدول المركبة الهوية أو المتعددة الطوائف، والإثنيات، وهو ما من شأنه أن يدخلها في فوضى وحرب أهلية.(1)

كمؤشر آخر على أثر الحِراك في نشوء ومسار الحَركات كما نشرت صحيفة "الإيكونوميست"، أو تقرير التنمية البشرية الذي نشرته الولايات المتحدة الأمريكية تقدم تحذيرات حول الانفجار السكاني، وفقر الموارد الإنسانية والطبيعية في الشرق الأوسط، وحكم المسنين يؤكّد على أنّ الرّبيع العربي ليس فريدا في ذلك، فانهيار الشيوعية وفشل مباحثات أوسلو للسلام والانهيار الاقتصادي العالمي، كلّها مؤشرات كانت سببا في الحِراك، وأثرت على نشوء ومسيرة الكثير من الحَركات.(2)

كما ساهم النقل الحي المباشر والفضاء المفتوح في حركة الشارع السياسي المرئية والمسموعة من الجميع، ولاشك في أنّ الحشود البشرية التي خرجت للتظاهر أمام عدسات التلفزيون، كانت تتصرّف وتتحرك وفق حركة الكاميرا، وعندما تظلّ بعض الفضائيات تردد القول وتؤكّد أنّ هناك (تظاهرة مليونية) قادمة غدا في المكان الفلاني والزمان الفلاني فإنّ الكثير من الناس سوف يشاركون في تلك المظاهرة تحت وطأة هذا التحريض، وقد يشعر المرء بالتقصير لو ظلّ قابعا في بيته، في حين يرى أغلب الناس في الشوارع وبهذه الطريقة صنعت الكاميرا الحدث مسبقا.(3)

هذا بالإضافة إلى التحوّل الذي جرى في تغيير منهجية عمل المجتمع المدني، الذي انتقل من القيام بالدور الخيري الخدمي إلى المنهج الحقوقي التمكيني، الذي يهدف إلى تمكين الشعوب من الدفاع عن حقوقها، بدلا من النيابة عنها في العمل، ولعلّ من بين التأثيرات التي يمكن أن تحدثها الحركة الاحتجاجية بالوطن العربي هو تحوّلها إلى حركات سياسيّة ذات مرتكزات اجتماعية تخدم وجوها جديدة للحياة العامة، وثانيا تأثيرها على صانع القرار والنخب الحاكمة بصورة أقرب إلى جماعات الضغط، تدفع النظم السياسيّة إلى مراجعة سياساتها وتوجهاتها الاقتصادية، أو تؤدّي

---

(1) رابح، لونيسي (2013)، **ربيع جزائري لمواجهة دمار عربي: دراسة استشراقية**، مرجع سابق، ص ص، (12-13).

(2) جوني، ويست (2013)، **كرامة: رحلات في الربيع العربي**، ط1، ترجمة: طلال فيصل، القاهرة: دار الشروق، ص ص (24-25).

(3) محمد عبده، حتاملة، **مرجع سابق**، ص 21.

في بعض الحالات إلى وقوع تحوّلات على طبيعة السّلطة السياسيّة في بعض التجارب.[1]

يمكن في ضوء ما تقدّم أن نفهم لماذا قامت ثورة العرب اليوم، ولم تقم في عهود الحكام العرب المستبدين السابقين، فلكلّ مرحلة من التاريخ ظروفها ومتغيراتها ومؤثراتها، والحقبة التاريخية التي تعيشها منذ عشر سنوات تقريبا شهدت تحولا كبيرا لم يعهده العالم العربي من قبل، وقد حدث هذا التغيير بسبب الطفرة الهائلة وغير المتوقعة في مجال التقنية والاتصالات والفضائيات والانترنت والهاتف الجوال ووسائل التحوير الحديثة، وغيرها من التقنيات، فقد شكلت هذه العوامل مرحلة جديدة من التاريخ وأفرزت قوى ومؤثرات جديدة لم يكن لها وجود من قبل.[2]

في نهاية هذا المطلب نصل إلى نتيجة مفادها أنّ نشوء وتطوّر الحركات يتأثر ببيئته الداخلية والخارجية ونسقه السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي والدولي، وممّا ساعد على نشوء وتفعيل عمل الكثير من القوى والحركات هو الحراك العرّبي الذي شهدته المنطقة العربية خلال السنوات الأخيرة الماضية، مستفيدة من الدعم الغربي الذي يحاول إبراز النموذج الديمقراطي الغربي كنموذج مثالي يقوم على أسس موضوعية.

المطلب الثاني : محدّدات النّزعة الانفصالية.

إنّ عملية التأكّد والتحقق الإمبريقي التي تطلبها هذه الدّراسة من أجل اكتشاف طبيعة الحركة الأمازيغية الجزائرية، كحركة انفصالية، حيث أنّ هذا المصطلح هو مجرد مفهوم يستخدم للاستهلاك الصحفي، الذي بإمكانه إعطاء القضية طابعا سياسيّا، وتوظيفا سلطويا يرتبط بمدى معرفة محدّدات النزعة الانفصالية، ومن ثمّة إسقاطها على الحركة الأمازيغية الجزائرية للوصول إلى حقيقتها، وهذا ما سوف نتطرّق إليه في هذا المطلب لتزويد القارئ بإطار نظري حول الحركات الانفصالية.

إنّ الحركة الانفصالية هي كلمة مركبة من جزأين، وهي الحركة التي تعني في لغة السياسة التيار العام، الذي يدفع بطبقة من الطبقات، أو فئة اجتماعية معينة إلى تنظيم حقوقها بهدف القيام بعمل موّحد لتحسين حالتها الاقتصادية، أو الاجتماعية، أو السّياسيّة أو تحسينها كلها.

---

(1) عمر، الشوبكي وآخرون، **مرجع سابق**، ص 02.

(2) محمد عبده طالب، حتاملة، **مرجع سابق**، ص 22.

أمّا الانفصالية بالمعنى السّياسي، فهي تعميق أو تكريس لتجزئة الحركية الوطنية، أو الوحدة المتمثلة في تركيب البلاد، فهي إذا عملية يستحوذ من خلالها نظام سياسي مغاير للنظام السّياسي القائم في دولتها على مراقبة وتقسيم جزء من الدولة.[1]

أولا: المحدّدات الجغرافيّة والسّياسيّة.

هو محدّد يرتبط بالسكان، وأماكن التزايد وما يتعلق بالسياسة، ويقصد بالمحدّد الجغرافي تلك العوامل المرتبطة بعدد أفراد الأقلية، مقارنة بعدد السكان في الدولة، وكذلك العوامل المرتبطة بالإقليم الجغرافي الذي يقيمون عليه، أي أنّ الصراع الذي يقع بين الولاء للدولة القومية وللهُوية الثقافية يتوّلد نتيجة العناصر الجغرافية، فأعضاء الجماعات الإثنية يتمركزون عادة في مناطق جغرافية معينة، وتصبح الحدود الجغرافية لتلك المناطق ركن جوهري في الهُويّة الإثنية، أمّا عدم التلاؤم من حيث الحدود القومية والحدود الإثنية، فيؤدّي إلى اندلاع نزاعات إثنية، كما أنّ التمثيل النسبي للجماعات الإثنية عنصر هام في تحديد الهُويّة الاجتماعية، وفي هذا الشأن نجد مجموعة من المؤشرات تتمثل في:

1. التّركز الإقليمي للجماعة:

هي عامل يساعد على التجانس العرقي حسب الاشتراك في الأنشطة الاقتصادية، ونمط الحياة، ولهم مصالح مشتركة وخصائص نفسية واحدة، وهنا تكون هذه الجماعات تطالب بالانفصال أكثر من جماعات أخرى مشتتة، ويمكن أن نصف الأقليات حسب التركز الإقليمي إلى:

- أقليات تمثل الجزء الأعظم من سكان منطقة محدّدة.
- أقليات موجودة في منطقة معينة لكن لا تشكل إلاّ نسبة ضئيلة من سكانها.
- عدد من أفرادها ثابت في منطقة معينة، والباقي مبعثرون على كامل تراب الدولة.
- وجود قاعدة من البلد دون شتات وطني.
- مبعثرة على كامل التراب الوطني دون مراكز محدّدة.
- مبعثرة على عدة دول.

---

(1) رابحة، حاجيات، **الحركات الانفصالية في الدول الفدرالية: دراسة في النموذج اليوغسلافي**، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، ص 53.

2. التواجد على الأقاليم الطرفية للدّولة:

حيث يرتبط الموقع بدرجة فاعلية الحركة، وشدة نشاطها الانفصالي، يساهم في ذلك البعد عن السلطة المركزية للدولة، وتزداد قوة الحركات الإثنية، إذا كانت لها صلات إثنية عبر الحدود مع أبناء عرقيتها، كما تلعب الجغرافيا الطبيعية للإقليم دورا في نشاط الجماعات بسبب معرفتها له.

3. النمو الديمغرافي للأقلية:

هو المعدّل السنوي للنمو الديمغرافي للأقلية، مقارنة بالنمو الطبيعي للجماعات الأخرى ويعتمد على مستويات (الرعاية الصحية، الغذائية، الدخل الفردي)، فعدد الأقلية يلعب دورا في حركتها وفاعليتها في الداخل والخارج، وربما هذا العدد يدفع الأقلية إلى الاحتجاج من أجل تحسين أوضاعها وليس الانفصال، أو بسبب التفاوت في الأجور.

أمّا عن المحدّدات السّياسيّة، فالمقصود بها درجة التمكين السّياسي الذي تتمتع به الأقلية من خلال مؤشرات كشغل المناصب العليا، والأحزاب السّياسيّة، ومختلف التنظيمات التي تشرف عليها هذه الأقلية، ومن أهم المحدّدات السّياسيّة:

1. درجة التّنظيم:

فالتّنظيم الداخلي للجماعات، يساهم في تعزيز تماسكها واستمراريتها، ويرتبط نجاح التنظيم بالسمات الجوهرية للجماعات، كالتمايز، الوعي، وغيرها، وهنا أيضا يظهر دور القيادة الكاريزمية والتعبئة والتنظيم الحسن والقدرة على التأثير والتعاون وغالبا ما يحدث تنظيم الجماعات معضلة أمنية للدولة وهذا ما يسبب أحيانا الحرب الأهلية، كما يتحكم في درجة التنظيم عنصر درجة القهر الذي تعيشه الجماعة ودرجة تنظيم الجماعات الأخرى، ووفرة الموارد ونوعية مطالبها.[1]

(1) تباشير محمد أمين، خرابشة، **مرجع سابق**، ص ص(19-33).

2. الصّراع الإقليمي:

المقصود به هو سيطرة جماعة على الدولة كلها، بحيث تجعلها ملكا لها، فتصبغها بهُويتها، وتجعل من دينها ولغتها وثقافتها، دين ولغة وثقافة الدولة الرسمية، منكرة باقي الجماعات.[1]

ثانيا: المحدّدات الاجتماعية والثّقافية.

يقصد بها مقدار التفاعلات الاجتماعية التي يقوم بها أفراد الجماعة العرفية داخليا وخارجيا، تعتمد قوة هذه التفاعلات داخليا على عوامل قد تزيد التماسك والتضامن الداخلي، مثل قوة الهوية الذاتية للأفراد، ومستوى الاعتزاز، وشدة الولاء، وتماسك القيادة، والاتفاق حول المطالب والأهداف، والإصرار، ومفهوم مصلحة الجماعة، وهيكلية التنظيم المؤسّسي للجماعة.

أمّا خارجيا فتتمثل في علاقاتها مع الجماعات الأخرى المكونة للدّولة، وتتجلى هذه المحدّدات في:

1. الشّعور القومي و الإثني:

فالنزعة الانفصالية مرتبطة بالشعور القومي والعرقي والوعي به، والشعور بالتمييز والخصوصية الذاتية القومية أو الثقافية الجماعية، وهذا ما يستغله القادة لإثارة قضيتهم.وبالتالي فالجماعات التي لها شعور قوي بهوية ثقافية، هي الأقرب إلى الدخول في مطالب انفصالية فغالبا ما يظهر الشعور القومي، والإثني في وقت الأزمات أو كرد على أساليب السيطرة والهيمنة من طرف الأنظمة التي تسعى إلى خلق هُوية وطنية تتجاوز التفاوت والاختلاف الداخلي.

كما قد تلعب العادات والتقاليد الاجتماعية والعوامل النفسية دورا في زيادة أو نقص، أو درجة التفاعل الاجتماعي بين الجماعات المختلفة، خاصة لما تساهم في خلق فرص الحوار والتعرف على الآخر وقبوله، فلمّا زادت الثقة بين الجماعات قلت فرص الخلاف والتباين.

2. سياسات التمييز العنصرية:

غالبا ما يكون التمييز مؤسّسي منظّم، ويظهر من خلال السّياسات العنصرية والظلم والأعمال العدائية، مثلما يظهر في توزيع الخدمات الاجتماعية، والعزل المكاني، فالحرمان النسبي والاستياء والتهميش، ورفع التوقعات يلعب دورا في تضخيم السّياسات التمييزية، كما أنّ عدم الرضا ينتقل من الفرد إلى الجماعة، ليصل

---

(1) نادية، مصطفى (2003)، **حروب القرن الواحد و العشرون**، مجلة السياسة الدولية، العدد 38، مجلد 151، ص ص (76-83).

إلى إثارة الصراعات العرقية والطائفية والثقافية، وهنا يغتنم القادة الفرص لإحداث عنف داخلي وللتوظيف السياسي والسلطوي.

كنتيجة للسياسات التمييزية والعنصرية التي تفرضها الجماعات المسيطرة ضد الجماعات الأخرى تحدث فروقات اجتماعية طبقية واقتصادية في الدولة مما يولّد إحباط جماعي وشعور متنامي من الكراهية، حيث أنّ هذه الجماعات التي تعمل على تشكيل كيانات للاستجابة لنظام الدولة، وتظهر مواقف التأييد والولاء أو شكاوى الظلم والاستياء داخل الدّولة الأمة.

ثالثا: المحدّدات الاقتصادية.

يُقصد بها البُنية التحتية والموارد الطبيعية التي تحويها أراضي الدولة، إضافة إلى التكنولوجية والقوى البشرية والمادية ومدى عدالة التوزيع لها، واستفادة الجماعات المختلفة المشكلة للدولة منها، حيث تسعى الجماعات إلى المحافظة على أهدافها وأنشطتها الاقتصادية أو تتصارع من أجل تطوير وتنمية الدولة، حيث تتمثل أهم المحدّدات الاقتصادية فيما يلي:

1. الصّراع على الموارد:

يَكون بسبب هيكل النظام الاقتصادي الرأسمالي الذي يعتمد على الاستغلال وعدم المساواة، كما أنّ عملية التّحديث تخلق فجوة في التمدّن بين الجماعات، مما يؤدّي إلى الثورة والعنف، وهذا ما جعل الكثير من الدول تنظم ملكية المصادر الطبيعية التي تحويها أراضيها في الدساتير.

فالمصادر الطبيعية تستغلها الدولة، لكن دون أن توزّع مردودها بشكل عادل على جميع أفراد الشعب بل يستفيد منها النظام السياسي ومواليه وبالتالي فباقي الجماعات تشعر بالظلم والتمييز والاستثناء، وتبدأ بالاحتجاج لتحصل على حقها من ثروات الدولة.

يزداد هذا الاحتجاج إذا كانت هذه الثروات والمصادر تستخرج وتستغل من أراضي هذه الأقليات والجماعات المستبعدة، كما يمكن أن يحدث أكثر مما تتوقع هذه الجماعات في حال ما إذا حدث تغيير في إقليم الأقليات المستبعدة والمساس بأراضيها ومصالحها.

2. التعدّي على ممتلكات الآخرين:

أي الممتلكات المادية المرتبطة بالأرض ومكان الإقامة، حيث يقوم بالتعدي عليها الجماعات المسيطرة أو المدعومة من طرف النظام بالتعدي المباشر والمقصود، بسبب محاولة بعض الدول ذات التعددية الثقافية، لترسيخ أسس وطنية للمحافظة على أمنها القومي، فتلجأ إلى سياسة ترحيل السكان إلى أماكن أخرى وتشتيتهم عبر مناطق الدولة المختلفة تحسبا لأي اضطرابات إثنية في موطنهم الأصلي.

كما تلجأ الدولة إلى تشجيع هجرة الغرباء إلى مناطق المجموعات، بإحداث نوع من التوازن الإثني، من خلال إقامة مشاريع عمل، أو بسبب الكوارث الطبيعية وفي كل الحالات التي يحدث الصراع على الأرض والمصادر.

3. الفروقات الطبيعية على أسس إثنية:

تظهر الفروقات نتيجة لما سبق قوله والعناصر السابقة من المحدّدات الاقتصادية، فحسب نظرية التمدّن لـ"دونالد هوروتز" فإنّ الجماعات الإثنية تتمدن بمستويات مختلفة ونتيجة لذلك يحدث الصراع على المصالح، الذي يحدث بسبب الفجوة بين درجة التمدّن ونسبة الطموحات للتنمية، حيث إن التوزيع المتفاوت للمصادر التعليمية والاقتصادية يعتبر مصدرا للتوتر.

حيث يرى الكثير أنّ سبب الصراع، يعود أساسا إلى الفجوة بين الأغنياء والفقراء، ولكنه يغلف بغطاء ديني أو عرقي أو ثقافي لأسباب مختلفة.

رابعا: المحدّدات الإقليمية والدّولية.

حتى تنجح الأقليات والجماعات في تثبيت وجودها، من خلال هذا التّنظيم فإنّها تسعى لحشد الجماهير وتعبئتهم، وكذا الحصول على الدعم المادي والمعنوي لها على مختلف المستويات: الداخلي والإقليمي والدولي، وإيجاد حلفاء ومناصرين لها، للتأكيد على قوتها وفاعليتها، ولضمان استمراريتها في تحقيق مطالبها، وذلك من خلال السعي للحصول على المزيد من الدعم المادي والمعنوي من جهات خارجية والدّعم الخارجي، الذي قد تتلقاه الأقليّة يأتي من ثلاث جهات:

1. الدّعم من أبنائها في الشتات:

هو كل ما يقدمه أبناء الجماعة المتواجدون خارج إقليم الدولة، ومن خلال أموالهم ووسائل الإعلام والمؤلفات والمنشورات والبرامج الصحفية والتلفزيونية والإذاعية، وعبر الشبكة العنكبوتية التي تعرف المجتمع الدولي على قضيتهم ومعاناتهم، وجمع الأموال والهبات من المؤسسات والمنظمات شبه الحكومية المعنية بحقوق الإنسان.

2. الدّعم الإقليمي:

تُقدّمه الدولة أو الدول المجاورة لدولة الأقلية لأهداف مختلفة، مثل وجود علاقات إثنية متكاملة بين أبناء الأقليّة وهذه الدولة، أو أهداف استثنائية، أو بفعل النزوح والهجرة من أبناء الأقلية بسبب الحرب الأهلية أو العنصرية، أو الإبادة والتطهير العرقي، أو خوفا من انتقال عدوى الصراع الإثيني، أو بفعل العداء التاريخي بين الدول المجاورة والنظام، أو بهدف السيطرة على الدولة من خلال الأقليات، أو بالضغط بالطرق الدبلوماسية والسياسيّة لحل النزاع أو من خلال تدريب المليشيات الإثنية.

3. الدّعم الدّولي:

يكون من الدّول العظمى أو من المنظمات الدولية، وهذا ما تسعى له الجماعات، حتى تجعل الدول أو المنظمات أداة ضغط قوية على الدولة، لتحقيق

مطالب الأقليات، خاصة إذا اقتنعت بوجود خطر يهدد وجود وبقاء أفراد هذه الأقلية، أو كانت سببا في تهديد الأمن والاستقرار الدولي.

في الوقت الحالي أصبح التدخل الدّولي مرتبط بالمصالح المتعلقة بالأمن القومي للدول العظمى أو بمصالح الشركات العابرة القوميات، وتلعب لحسابات المنافع والخسائر التي يتكبّدها كلا الطرفين من استمرار النزاع دورا في حل الصراعات والنزاعات.

أمّا في بعض الحالات ترضخ الدّولة لمطالب الأقلية تحت الضغط الدولي أو تهديد العضويات الاقتصادية أو تحت الطمع بالمنافع الاقتصادية، التي يمكن أن تحييها الدولة في حال وافقت على مطالب الأقلية.

كما يمكن أن تكون الدّول العظمى والشركات العابرة للقوميات، هي المؤجج الفعلي لمثل هذا الصراع، وقد ساهمت العولمة في اختفاء البعد الإنساني على العلاقات الدولية، من خلال تأييد حق التدخل الإنساني من دون طلب أو موافقة الدّولة المعنية، كما أنّ تطوّر الانفصال جعل قنوات الاتصال بين المجتمعات كثيرة ومباشرة، تقفز فوق العوائق الجغرافية والحدود الدّولية كما زادت العولمة من التشتت الاجتماعي، والذي تمثل في زيادة حالات التفتت السياسي على أسس عرقية.(1)

في الأخير، وفي نهاية هذا المطلب، ولو حاولنا إسقاط نظرية النظم لـ"دافيد أستون" من خلال مفهوم البيئة الداخلية والخارجية لوجدنا أنّ النزعة الانفصالية في الدّول المتعدّدة القوميات والأثينيات مرتبط أساسا بعوامل داخلية متنوعة بين السّياسي والتاريخي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي، وتغذيها عوامل خارجية متنوعة بين الدّولي والإقليمي، وداخل أطر المنظمات الدّولية وغير الحكومية، حيث استفادت هذه الظاهرة السّياسيّة في حالات من العولمة وما يرتبط بها من أبعاد وآليات، في مقابل فشل الكثير من الجماعات والأقليات في نيل مطالبها وحقوقها، بسبب الوجه المظلم للدّولة خاصة لمّا يتعلق الأمر بمصالح القوى العظمى أو الشركات العابرة للقارات وغيرها من العوامل والآليات.

المطلب الثالث: الحَركات في ظلّ الحِراك المجتمعي – إشكالية الهُويَّة والتوظيف السُلطوي-

إنّ محاولة الربط بين المطالب السالفة الذكر في هذا المبحث تكون أنجع، لو أنّنا استعجلنا تناول الحركات في ظلّ الحراك المجتمعي مع قدرتنا على اكتشاف الرهانات السلطوية خلال إشكالية الهُويّة والتوظيف السُلطوي لهذه الحركات، استنادا على معرفتنا لأثر الحراك المجتمعي على نشوء ومسار الحركات كمرحلة أولى، ثم

(1) تباشير محمد أمين، خرابشة، **مرجع سابق**، ص ص (33-56).

معرفة محدّدات النزعة الانفصالية التي يمكن أن تنتج إشكالا يتعلق بالهويّة والسلطة كمرحلة ثانية، وهذا ما سوف يكون محل بحثا في هذا المطلب .

في هذا الإطار وبما أنّ دراستنا، لا تخرج عن نطاق المنطقة العربية، فقد ظهر في الآونة الأخيرة نمطان رئيسان للتغيير في المنطقة، الأوّل يقوم على نجاح حركات ذات طابع عرقي أو طائفي أو ديني مثل حالة السودان، أو في تأسيس مناطق حكم ذاتي، لا تخضع لسيادة الدولة المركزية، كما حدث في حالة الصومال ولبنان والعراق واليمن وفلسطين.

أمّا النّمط الثاني فيقوم على نجاح حركات احتجاجية ذات طبيعة أفقية لا مركزية تجمع بين فئات مجتمعية وسياسية مختلفة في إسقاط النخب الحاكمة، من خلال تعبئة شعبية واسعة النطاق، وقد شهدنا هذا السيناريو مؤخّرا في مصر وتونس.(1)

كما وصلت الحركات في ظل الحركات المختلفة في العديد من النظريات التي تفسر الحركات الاجتماعية، حيث ربطت نظرية السلوك الاجتماعي مفهوم الحركات الاجتماعية بحدوث أنشطة مثل (الهبات الجماهيرية، المظاهرات، وأشكال من الهستيريا الجماعية، أي بردود أفعال –ليست بالضرورة منطقية تماما– في مواجهة ظروف غير طبيعية من التوتر الهيكلي بين المؤسسات الاجتماعية الأساسية، ويرى أصحاب هذه المدرسة أنّ الحركات بهذا المعنى، قد تصبح خطيرة (مثل الحركات الفاشية في إيطاليا، ألمانيا، واليابان)، كما تعتبر مقاربة السلوك الجماعي، إنّ الحركات الاجتماعية انعكاس لمجتمع مريض، حيث لا تحتاج المجتمعات الصحية للحركات الاجتماعية بل تتضمن أشكال من المشاركة السياسيّة والاجتماعية.

أمّا "نظرية الحركة الاجتماعية الجديدة"، فتنظر إلى الحركات الاجتماعية، باعتبارها انعكاس للتناقضات الكامنة في المجتمع الحديث، نتيجة للبيروقراطية المفرطة وكحل لها، وناتجة عن بروز تناقضات اجتماعية جديدة، متجسدة في التناقض بين الفرد والدولة، وهو ما يجعل هذه المقاربة تنتقل من المصالح الإنسانية الكونية، ويقال أنّ هذه الحركات الاجتماعية الجديدة تهتم بالمصالح الإنسانية الكونية، ويقال أيضا أنّ هذه الحركات الاجتماعية الجديدة تهتم أكثر بتطوير الهوية الاجتماعية عن اهتمامها بالإيديولوجيات القائمة.

أمّا حسب "نموذج الفعل –الهُويّة"، وهي النظرية التي ترى أنّ الحركات الاجتماعية تحول دون الركود الاجتماعي، وهي تقوم ضد الأشكال المؤسسية القائمة، والمعايير الاجتماعية ويرى بعض المروجين لهذه النظرية أنّ هناك إحلالا تدريجيا

---

(1) نغم نذير، شكر، **التحولات الراهنة في النظام العربي المعاصر**، مجلة دراسات دولية، العدد 48، ص 12.

يتم فيه استبدال الشكل القديم للرأسمالية الصناعية، بمجتمع مرحلة ما بعد التصنيع القائم على "المبرمج"، يشكل التكنوقراط الطبقة المهيمنة، بينما ينتهي دور الطبقة العاملة كمناضل أساسي ضد الأوضاع القائمة، وبالتالي يرون أنّ الصراع الطبقي أساسا ذو طبيعة اجتماعية – ثقافية، وليس ذو طبيعة اجتماعية –اقتصادية.[1]

حتى نتمكّن من اكتشاف إسقاطات الخلفيات النظرية لتغيير الحركات الاجتماعية في ظلّ الحراك المجتمعي، في إطار الصراعات والشبكات والهُويّات، فأنّ عمليات الحركة الاجتماعية تبين وتنتج شبكات معلوماتية مكثفة وسط الفاعلين، الذين يتقاسمون ويشتركون في هُوية جماعية، منخرطين في صراع اجتماعي أو أساسي، وهي تضاهي أو تقابل عمليات التحالف الذي لا تتطلب فيه العلاقات التكتيكية- الساعية لتحقيق أهداف محددة –وجود هوية جماعية، ولكنه أي التحالف ينتج لإعفائه أيضا العمل تحت مفردات رعايته وتكفلاته بأمورهم.[2]

إنّ الحركات الاجتماعية تجمع ثلاث أنواع من المطالب: برنامج، هويّة ومكانة، بل أنّها ضمن مزاعم بأنّ المؤيدّين لهذه البرامج تمتعوا بالقدرة على العمل المستقل والفعال وأنّ المشاركين كانت لديهم المكانة السياسيّة للتحدث على الملأ حول قضايا قيد التناول، إنّ البروز النسبي لمطالب البرنامج والهوية والمكانة يتنوع بصورة دالة وسط الحركات الاجتماعية، وسط المطالبين داخل الحركات، وبين مراحل الحركات.[3]ولفهم تحويل المطالبين والمستهدفين فيما يتعلق بالمطالب، يجب أن نميز جانبين آخرين من التدويل.

1. انتشار الوسائط التي تتخصص في مساعدة الآخرين، لتنسيق المطالب على المستوى الدولي أكثر من تخصصها في رفع مطالب، يجب أن نميّز جانبين على المستوى الدولي أكثر من تخصصها في رفع مطالب خاصة بها.
2. تعددية الروابط الجانبية وسط الجماعات من نشاطات المنخرطين في رفع مطالب مشابهة داخل المقاطعات أو المناطق نفسها، فبعض منظمات حقوق الإنسان مثل منظمة العفو الدولية، ومنظمة مراقبة حقوق الإنسان، كما أنّ حركات الشعوب الأصلية ذات النمط الذاتي الخاص عبر العالم تنتفع بشكل أساسي من تعريف نفسها كمشاركين في قضية عالمية.[4]

---

(1) تشارلز، تلي (2005)، **الحركات الاجتماعية** 1768 **إلى** 2004، ترجمة: ربيع وهبة، ط1، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة (المشروع القومي للترجمة)، ص ص 17-19.

(2) **نفس المرجع**، ص 19.

(3)**نفس المرجع**،ص 91.

(4) **نفس المرجع**، ص 227.

كما أنّ الحركات الاجتماعية المحلية والإقليمية، وربما حتى القومية تفسح طريقا للحركات الدولية والعالمية، أي تدويل ممتد[1]، وفي هذا الإطار (التدويل) قدّم "تشارلزتلي" نموذجا يوضح سابقا يتمثل في الشكل رقم ثلاثة عشر (13).

(1) **نفس المرجع**، ص 286.

الشكل رقم ثلاثة عشر(13)
الهُويّة والتوظيف السُلطوي للحركات في ظلّ الحراك المجتمعي.

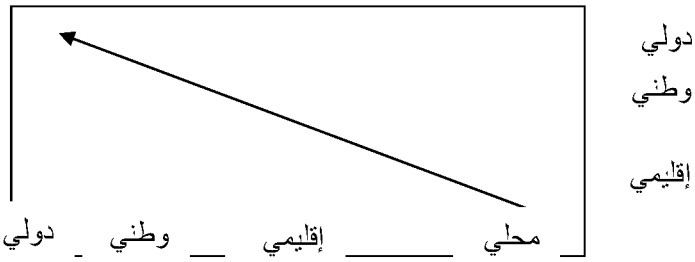

المصدر: تشارلز، تلي (2005)، الحركات الاجتماعية 1768-2004، ترجمة: ربيع، وهيبة، ط1، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة (المشروع القومي للترجمة)، ص 225.

في نفس الإطار المتعلق بالفواعل المتحكمة أو المحركة للحركات في ظلّ الحراك العربي فيتم من خلال :

1. حركة مضادة للتغيير:

إنّ الغرب الكولنيالي سارع بعد مصر وتونس، أي بعد أن تجاوز ارتباكه السياسي، إلى وضع خطة للتدخل في المسار الحراكي، وأفصح عن خطته، ففي اليمن تحاول الحركة المضادة أن تحتوي حراكه الديمقراطي بأشكال مختلفة، أو أنّ توجهه وتتحكم بمساره ومآله، لكي لا يخرج "البلد السعيد" عن التوازن الجيوسياسي الخليجي، الذي يحميه الغرب الكولنيالي، واندفعت الحركة نفسها إلى أبعد من الاحتواء في البحرين، إذ سرعان ما تدخلت فيه عسكريا تحت عنوان درع الجزيرة، وكانت ذريعتها في التدخل أنّ الحراك البحريني موجّه من الخارج الإيراني، وأنّه ذو صيغة طائفية معلومة.[1]

هكذا يتم اختزال أوضاع معقدة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وسياسيّة، أكثر ممّا هي دينية أو مذهبية، خاصة في المجتمعات التي تتميز بالتنوع الديني والمذهبي، وكأنّها القبلية في التحليلات التفسيرية لانفجار ظواهر العنف، وكل ذلك بالرغم من التطورات من الانتماء القبلي أو التحذير من عشائر وعائلات مترامية الأطراف،

(1) محمود، حيدر (2012)، وآخرون، **ثورات قلقة: مقاربات سوسيواستراتيجية للحراك العربي**، ط1، بيروت: مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، ص ص (83-84).

والمتعدّدة دينيا ومذهبيا في بعض الأحيان مجرد انتماء اجتماعي كالانتماء المهني أو الرياضي، لا انتماء شمولي الطابع ذا عصبية عمياء ومطلقة.وللعرب إجمالا انتماءات هُوياتية مختلفة، لكن الإصرار على وصف أي إنسان في المشرق، أو في المغرب العربي، بهُوية أحادية الجانب ومطلقة، وكذلك تفخيم التناقضات فيما بين الانتماءات المخالفة على حساب كل العناصر المشتركة للمجموعات البشرية القاطنة في العالم العربي، في الأدبيات الأكاديمية كما في جميع وسائل الإعلام يخلق حتما جوا من الفتنة والتوتر والكره بين أبناء المجتمع الواحد.

مع تكاثر التحليلات المركّزة على عنصر تفسيري واحد، ديني أو مذهبي أو لغوي، أو قبلي عشائري، عائلي، لما يحدث في بعض الساحات العربية من ظواهر عنف متواصلة، يرسخ عند النّاس أكثر فأكثر جو الفتنة والعنف، الّذي تولّده كثافة مثل هذه التحليلات، خاصة من خلال وسائل الإعلام البصرية.

هكذا أصبحت كما يرجون، قضية الثّورة في البحرين قضية شيعة يناهضون سنّة، وفي اليمن زُجّ بالقاعدة وأخواتها، وبالقبيلة والاختلافات بين الشمال والجنوب، وقيل ذلك قضية الحوثيين كفرقة دينية أفترض أنّها تحت النفوذ الإيراني المعادي للعرب السنّيين، وفي ليبيا يحلّل الصراع أنّه صراع مزمن للقبيلة والإقليمية بين غربها وشرقها، وفي السعودية تفسر الاحتجاجات الشعبية في شرق البلاد على أنّها قضية أقلية شيعية، وفي سوريا قضية أقلية علوية مقابل أغلبية سنيّة مغلوب على أمرها، وأقلية مسيحية خائفة.

هذه التحاليل الاختزالية المبسطة حول أوضاع معقّدة تحول دون النظر إلى القضايا والمشاكل الوضعية والحقيقية، أو تحجب رؤية وتحديد القوى المختلفة المعادية للتغيير محليا وخارجيا، وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ كلمة "أقلية" هي حديثة الطابع، وهي مستوردة من القاموس الأوربي العائد إلى القرن التاسع عشر عندما لبس نظام الدولة – الأمة هويّة واحدة وأحادية الجانب، وما دور العديد من المواطنين غير المنتمين إلى هذه الهوية "أقلية" بالمعنى العنصري ينظر إليها سياسيّا واجتماعيا بنظرة الشك والريب في ولائها الوطني، وقد أصبحت قضية الأقليات في أوربا مدخلا إلى تدخل دول في شؤون دول أخر بحجة حماية الأقليات فيها وهذا المنهج طبق في علاقة الدول الأوربية مع السّلطة العثمانية لإضعافها ثم تفكيكها.

لذلك فإنّ امتلاء الجو الإعلامي والتحاليل السياسيّة باختزال ما أصبح يعتري الأوضاع الثورية العربية، من ظواهر عنف ومن الخوف على أنّها قبلية وعرقية وطائفية ومنهجية، لا هو بالفعل امتداد لما يحصل في منطقتنا العربية والشرق الأوسطية، من فتن فتّاكة بين أبناء المجتمعات العربية المختلفة، لصالح قوى الهيمنة الخارجية والقوى المحلية المحافظة والمتحالفة مع الخارج، والمستغلّة في كثير من

الأحيان اقتصاديا واجتماعيا، لخيرات شعوبنا، وهي تقف حجر عثرة أمام إمكانية أي تغيير جذري.[1]

قد تزايد التأثير على الحركات في ظلّ الحراك المجتمعي من خلال إخضاعها للتوظيف السلطوي لهويتها، سواء على المستوى الدولي أو الوطني يسبب:.

أ. نمو وتأثير متواصل من قبل شبكات وقوى دولية نافذة، شبكات مالية، حالات تجارية شركات عابرة القوميات والمؤسسات الحكومية والدولية، وأنظمة مشاريع الجريمة الدولية.

ب. تعريف تلك الشبكات الشهيرة، أو الانحراف أو الفساد أو التحكم الحكومي.

ت. توسيع الحالات بين القطاعات السكانية المنتشرة على مسافات جغرافية واسعة تؤثر على رقابة الشبكات لاسيما في ليبيا.

ث. إشهار المنظمات، والسماسرة، والمدربين والمختصين في ربط القطاعات السكانية والتنسيق بين أعمالها.

ج. تشكيل النذر اليسير على الأقل من الديمقراطية على المستوى الدولي، كعلاقات واسعة نسبيا ومنشور للمواطنين وتوفير الحماية، وذلك بين المواطنين وممثلي المؤسسات الحكومية الدولية.[2]

2. إنعاش البُنى القديمة والعصبيات الفرعية:

من أجل الإمساك بالداخل ودعم الأنظمة وفق الآلية الواحدة لجهة الإفادة من الانقسامات الداخلية الطفيفة أو المنفصلة، وإشهار ذلك في إطار سياسة استقطابية توفر لسلطة ما تحتاجه من تأييد شعب محكوم المنطق، والمصالح الموهومة، تقوم على إحياء البُنى المجتمعية القديمة (قبائل، عشائر، انتماء مناطق، إثنيات، طوائف، ومذاهب)، كمقدمة لا بدّ منها لبعث العصبيات الضيقة في داخلها، وتشكيل أرض خصبة للنظام وأجهزة للعبث بها، وتوظيف تناقضاتها بالطرق والأساليب التي تراها مناسبة.

لذلك يمكن تصوّر وجود التيارات السلفية التي ترفض الآخر وكفكرة، على أنّها قوة نائمة يستطيع النظام إيقاظها عند الغرض، والأمر نفسه يكشف لنا في ليبيا بعد الحراك الأخير، فقد كان النظام السابق، مسكن بالكثير من الأوراق التي بإمكانهم تحريكها ساعة يريد منها التركيبة القبلية للمجتمع الليبي والانقسام المناطقي (شرق، غرب)، والتعدّد الإثني (عرب، أمازيغ) فضلا عن استمالته للطوارق في الجنوب، والجنوب الغربي على حدود دولة النيجر والجزائر مضافا إلى الورقة السلفية التي

---

(1) **نفس المرجع**، ص ص (100-108).

(2) تشارلز، تلي، **مرجع سابق**، ص 291.

أصبحت القاسم المشترك ضد الأنظمة والتي تستخدم لوظيفة إخافة الغرب، ومشاغلة الداخل.

3. الإمساك بورقة رجال الدّين:

كشفت الثورات العربية عن عنصر آخر لا يقلّ أهمية بما سبقه في التأثر بالرأي العام ومنح النظام ما يحتاجه من شرعية، أو هو موقف المؤسسة الدينية، خاصة وأنّ المأزق الذي تعاني منه المؤسسة الدّينية بالإجمال، يشمل في معضلة عدم قدرتها على تمويل ذاتها بذاتها الأمر الذي أوقفها في مشكلة الارتهان الدولية، ماليا من جهة وسياسيّا من جهة أخرى.

4. تنامي التيارات السّلفية المحترفة:

لم تظهر الحركات السّلفية في كامل الأقطار العربية كمحل اهتمام، فلأفكارها أصول ومنابت وبيئة خاصة ووظيفة يتوخاها غير نظام وفريق، والمعلوم عند كلّ المختصين بالحركة الإسلامية على أنّ التيار السّلفي المقاتل لم يكن له وجود قبل عقد الثمانينيات من القرن الماضي وتطرّف هذه التيارات في الأفكار ثمّ الممارسة، جعلتها ملجأ للكثيرين ممن أوصلتهم الأنظمة المستبدّة إلى اليأس، فيما تلقتهم أنظمة أخرى بالدعم المادّي والرعاية، ليكوّنوا قوة احتياطية لديها، تحركها ساعة تريد.[1]

في الأخير يمكن القول أنّ كلّ الأقطار العربية هي ذات قابلية للانشطار من الداخل بفعل عدم تجانس مكوّناتها الأهلية، وضعف أحزابها وطوائفها ومذاهبها وقومياتها وقبائلها، وما يعني أنّ مخاطر التفتيت والتقسيم هي مخاطر محلية وليست إسقاطا خارجيا، وبالتالي الحَركات محكومة بدرجة الحِراك المجتمعي، ولكلّ فاعل وطني أو إقليمي أو دّولي، نسبة معينة من التوظيف السُلطوي.

---

(1) محمود، حيدر وآخرون، **مرجع سابق**، ص ص، (141-145).

الفصل الثالث

أثر الحراك العربي على الحركة الأمازيغية الجزائرية

الفصل الثالث

أثر الحراك العربي على الحركة الأمازيغية الجزائرية

يُعتبر الحراك العربي بكافة أشكاله السياسيّة، الاجتماعية وغيرها، موضوعا جديرا بالدّراسة، لما يحتويه هذا الموضوع من تركيبة فلسفية تجمع في طياتها بين مجموعة من الظواهر المترابطة، التي تغطي حقل الاقتصاد، السياسة، علم الاجتماع، علم النفس، وحتى حقل الدّراسات الدّولية.

كما تزيد أهمية هذا الموضوع، لما يتعلق الأمر بدراسة مختلف الفواعل والعمليات والحركات السّياسيّة، على المستوى المحلي، الإقليمي والدولي وبالضبط لما تكون هذه الأقليات محل توظيف سلطوي من خارج الدّولة القطرية، بسبب أطماع دول استعمارية أو أجنبية تحمل في طياتها بعدا تاريخيا أو إيديولوجيا.

في هذا الإطار تعتبر القضية الأمازيغية، إحدى أهم الآليات التي استعملتها فرنسا منذ فجر الثورة الجزائرية، كتطبيق ميداني لسياستها المعروفة بسياسة " فرق تسد"، ناهيك عن التوظيف السُلطوي من أطراف محلية مرتبطة بأجندات أجنبية، وبهذا نتساءل: كيف أثر الحراك العربي على الحركة الأمازيغية الجزائرية؟. وهذا ما سوف نجيب عنه خلال هذا الفصل من الدّراسة.

المبحث الأول

الحِراك العربي

يُعتبر الحراك العربي من بين المواضيع التي أصبحت تتصدّر عناوين أهم الصحف العربية والأجنبية، لما اكتسبه هذا المصطلح من صدى في أوساط الشعوب العربية، باعتباره آلية ميدانية للخروج من الوضعية المعقدة التي تعيشها المنطقة العربية، منذ أن كانت عبارة عن مستعمرات أوروبية، حتى القضاء عليها وبزوغ فجر الاستقلال، الذّي لم يخلُ أيضا من الممارسات الاستبدادية، والقمعية للأنظمة السياسيّة العربية، حتى ظهور ما يسمى اليوم بأحداث الرّبيع العربي.

المطلب الأول: السّياق العام للحراك العربي.

تعيش جلّ مجتمعات الوطن العربي، وفي الظروف الرّاهنة تحديدا، ظروفا متضمنة جملة من العوامل الداخلية بعضها يتعلق بدرجة القهر السياسي، الذي تمارسه الأنظمة السياسيّة إلى جانب الظروف المعيشية الصعبة الناجمة عن التهميش والاستبداد الحاصل في قنوات الاتصال بين النظام السياسي، والفئات الاجتماعية المكوّنة للحراك.

أمّا بالنسبة للمتغيّر الخارجي، فيتمثل في بروز المنظمات والحكومات المنادية بحماية الأقليات في إطار القانون الإنساني الذي يتبنّاه المجتمع الدّولي. ناهيك عن الدعم المادي والمعنوي المتمثل في اللجوء السّياسي والتنديد باضطهاد وإخماد الحراك السّياسي والاجتماعي، خاصة في المنطقة العربية، نظرا للخلفيات التاريخية الاستعمارية والإيديولوجية.

انطلاقا من هذه المتغيّرات بات من الواضح تطور هذا الحراك الاجتماعي، الذي ارتقى بعد ذلك إلى درجة "حراك اجتماعي قوي جارف"، لذلك تم نعته بأنّه "ثورة" أو "انتفاضة عربية كبرى"، أو "حركات اجتماعية احتجاجية"، لم تقف عند حدّ زعزعة أركان بعض الأنظمة السّياسيّة القائمة في العالم العربي، بل أسقطت بعض رؤوسها من حرّاس استبدادها العتاة، مما أعطى لهذه التحوّلات زخما سياسيّا وفكريا بالغ الدلالة والخطورة، ليس فقط على مستوى سيّاقه السوسيوحضاري الخاص، وإنّما على المستوى الكوني بشكل أعم وأشمل.

كما يمكن أن نشير في هذا الصدد إلى أربعة خصائص مرتبطة بعجلة التغيير، أو الحراك، أو التحديث، وفق:

1. أنّ الحراك ظاهرة كونية، ترجع أصولها إلى القرنيين الرابع عشر، والخامس عشر، وهي متجددة في العالم العربي.
2. أنّ التأثير الغربي المباشر ظاهر على مستويات عدّة في المجتمعات العربية، كالذي حصل في مصر في الربع الأول من القرن التاسع عشر.
3. الاختلاف في أسلوب التغيير أو الحراك يختلف من مجتمع لآخر، وذلك حسب العوامل الاجتماعية النفسية، والقيّم الاجتماعية والقيادية.
4. أنّ الحراك لا يعني كل تحديث ينتهي إليه حراك المجتمع، فقد يأخذ منحى آخر إذا انحرفت القيادة، أو لعدم استغلال كافة القدرات البشرية والطبيعية، في تحقيق مزيدا من التكامل والتماسك الاجتماعي.[1]

هكذا أصبح الشرط العربي الرّاهن لدى العديد من المثقفين والمفكرين والسّاسة والمهتمين والباحثين في العلوم الاجتماعية والإنسانية، موضوعا مثيرا بامتياز، لتطارح الكثير من التساؤلات والقضايا.

حيث كان البعض يُراهن من ورائه إمّا على انخراط ما في دعم أفكار وشعارات وتحركات هذا المدى الانتفاضي العارم. وإمّا على نقده أو نقضه وتفنيد أطروحاته، وإمّا على محاولة تتبّعه ومساءلته، وذلك بإنتاج "معرفة علمية" عنه، متسمة بأوفر قدر ممكن من الموضوعية والصلاحية والثبات، قادرة على المساهمة في تحليل وتشريح وتفسير مكوّنات ومستجدّات هذا الواقع الاجتماعي الجديد، والفهم العقلاني لأبعاده ودلالاته، ما أصبح يدعى بـ "التغيير المخطط أو الموجه أو المتحكّم فيه" بميكانيزمات وسيرورات ومآلات متعددة.[2]

إنّ الواقع العربي بتراكماته التاريخية وتقاطعاته السّياسيّة، الاقتصادية، الاجتماعية والحضارية هو ما مهد لبروز ما يعرف الآن بالحراك السّياسي، والذي اختلفت حوله الآراء من كونه حراك إيجابي يحقق موجة جديدة من التحولات الديمقراطية (حسب منطق هنتغتون) أملته جملة من الظروف والعوامل في بُنية النظام السّياسي مما يجعل الباحث يتوّجب عليه إيجاد العلاقة السببية بينما هو واقع لسبب هذا الحراك باعتباره ظاهرة سياسيّة تشكل أزمة بين الأنظمة العربية ورعيّتها، أم أنّه حراك سلبي تدعمه قوى الغرب ذات الأبعاد المصلحية بُغية إعادة تغيير الخارطة السّياسيّة للعالم العربي وفق منظور"الفوضى الخلاقة" التي سعت إلى

---

(1) هشام محمود، الاقداحي، **الحركات العرقية كمصدر مهدد للاستقرار والتجانس القومي**، مرجع سابق، ص 21.

(2) مصطفى، محسن (2012)، **بيان في الثورة: هوامش سوسيولوجية على متن الربيع العربي**، ط1، الرباط: دار الأمان، ص ص (29، 30).

تحقيقها الولايات المتحدة الأمريكية في عالم الليبرالية الجديدة والعولمة وتريد تجسيده عبر مشروع الشرق الأوسط الكبير.[1]

حيث لا يمكن التغاضي بالطبع عن التحولات الكبرى التي شهدها العالم في ميدان تكنولوجيا الاتصال، وأثرها البالغ في أحداث الربيع العربي، فقد كانت سهولة الاتصالات سببا أساسيّا في تسهيل اندلاع التحركات الشعبية والاحتجاجات في المنطقة العربية، فالتعرف لحظيا على ما يجري في أصغر قرية في أبعد دولة بالعالم، أو ما يحدث في قرية مجاورة كان كافيا لتأجيج مشاعر الغضب والاحتقان لدى الشعوب العربية أولاً بسبب المقارنة مع دول متحضرة ينعم الإنسان فيها بالكرامة والحرية، وثانيًا لأنّ الإنسان العربي أصبح على علم بما يتعرض له مواطنوه في مكان قريب منه أعطى للحراك طابعا إقليميا.

فقد شهدت السنوات الأخيرة تطورا مُذهلا في الأدوات الحديثة للتعبير والتواصل والتفاعل مثل المواقع الالكترونية والشبكات الاجتماعية للتواصل، حيث أصبح الفضاء الالكتروني ساحة كاملة للحوار وفي نفس الوقت أداة للتغيير والاحتجاج بل وللتنسيق في التحرّك وتنظيم الاحتجاجات. وهنا لا يمكن إغفال تأثير التركيبة الجيلية للشعوب العربية،مثل الشريحة العمرية من (15-40) عاما، وهذا ما يُعبر عليه عند السياسيين بتوسع الطبقة الوسطى التي لا تكتفي بالاستهلاك فقط إنّما تطمح للمشاركة السياسيّة.[2]

إنّ الحديث عن أي حراك اجتماعي مهما كانت أشكاله، فهو يتحدد وفقا للأسباب الدّاعية إلى حدوثه، إلا أنّ الأمر لن يختلف في المراحل الأساسية لعملية الحراك في أي بلد، حيث يتلخص في أربعة مراحل أساسية:

المرحلة الأولى وتبدأ بظهور الفئات المطالبة بالإصلاح، أو ما يعبّر عنها بفئة الإيقاظ، ثم تليها مرحلة الكفاح، إذ تنتقل الاحتجاجات والمطالب إلى القيادة السياسيّة، أمّا المرحلة الثالثة فهي التي تتم فيها التحولات الاقتصادية والاجتماعية وترقى إلى مستوى التنفيذ على أرض الواقع خاصة منها المطالب الاقتصادية المتعلقة بالتصنيع، وأمّا المرحلة الرابعة فهي أصعب مرحلة حيث يتخطى فيها المجتمع مشكلة الانشقاق أو التمزق الاجتماعي، بظهور قيادات جديدة، مهمتها إعادة تنظيم أساسي للبناء الاجتماعي ككل نتيجة للتحولات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدها المجتمع.

---

(1) عبد السلام، قريقة (2012/12)، **حقيقة الحراك السياسي:تحول ديمقراطي أم فوضى خلاقة،** قسم العلوم السياسية، جامعة باجي مختار بعنابة من الموقع:
http://bchaib.net/mas/index.php ?option=com_content &view=article&id=163 :-somali-&catid=10 :2010-12-09-22-53-49

(2)علي عباس، مراد (2009)، **المجتمع المدني والديمقراطية**، بيروت: المؤسسة الجامعية، ص ص (38، 39).

المطلب الثاني: أسباب وعوامل الحراك العربي.

إنّ أدبيات الحقل السياسي أبَت من خلال دراسة الظّاهرة عبر محطّاتها التاريخية أن تشتمل على أسباب وعوامل تَكوُنِها وتفعيلها. ولهذا فإنّ ظاهرة الحراك العربي اشتركت فيها جملة من الأسباب والعوامل المختلفة في طبيعتها ومجالاتها، ولرصدها وفهمها بدقة تمّ تصنيفها على النحو التالي:

أولا: العوامل الداخلية.

تُعاني معظم الدول العربية مذ نيل استقلالها مشكلات عديدة ومتنوعة، على رأسها إشكالية الهُوية في مجتمعاتِها بسبب العامل الاستعماري الذي كرّس بين أفراد المجتمع الواحد معيار التمييز والتفرقة سواء المتعلق بالدين، اللغة، أو العرف.

إنّ جُل الدول العربية لم تعطِ القدر الكافي من الأهمية في استيعاب أو احتواء هذه المعضلة الاجتماعية، التي سرعان ما تفاعلت وتطورت إلى مشكلة سياسيّة تؤرق النظام السياسي، خصوصا في ظلّ التحوّلات السياسيّة والاقتصادية الدّولية، بالإضافة إلى الضغط الكبير الذي كانت تعاني منه الأنظمة العربية في التنمية الاقتصادية التي من شأنها أن تنصهر فيها مشكلات المجتمع العربي المتعلقة بالإثنية على اختلاف طبيعتها.

1 . **المؤثرات السّياسيّة في الحراك العربي:**

يتضمن هذا الجانب التصرفات التي تصدر عن الحكام وتَعاملهم مع الوضع السّياسي والاجتماعي.

أ.تراجع شرعية الأنظمة العربية:

إنّ واقع البلدان العربية يبرز فيه مشكلات عديدة مرتبطة ببُنية السّلطة ومبادئ الحكم، فقد اتسمت هذه الأنظمة بمركزية السّلطة ودعمها بثلاث أبنية: هياكل الإدارة، مصالح الأمن، الجهاز التنفيذي، ممّا أدّى إلى التوسع البيروقراطي، وهذا بدوره أدّى إلى توسع الهُوة بين المواطنين والدّولة، ممّا أوجد اعتقادا لدى الفئات المتضرّرة تَعمد السّلطة في تهميشها وتجاهلها بعدم إشراكها في العملية السياسيّة، وغالبا ما ينتهي هذا الوضع إلى الصراع على السّلطة الذي فرض حالة من العنف كوسيلة للبقاء في السّلطة، عادة ما تأخذ أشكالا كالحروب الأهلية والاغتيالات لفترة طويلة، الأمر الذي زاد حالة من الاستياء الشعبي، وأصبح من اللاّزم معالجة القضايا المتعلّقة بالحراك السياسي أو الاجتماعي.[1]

---

(1) العيد، دحماني، دور الإصلاح الاقتصادي في عملية التحول الديمقراطي في إفريقيا، **رسالة ماجستير**، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر03، ص 27.

ب. ضُعف مؤسسات الدّولة:

ليس المقصود من ذلك أنّها لا تعمل سياسيا، ولكن المقصود بها عدم فاعلية مؤسسات الدّولة، فقد أقدم رجالات السياسة على تعديل الدساتير وفق أساليب الحكم السائدة، حيث أصبحت المؤسسات عبارة عن هياكل دون فاعلية، لأنّها تخضع لسلطة الحاكم، كما خيّم عليها تداخل الصلاحيات وعدم الاستقلالية وهذا ناقض المتطلبات الحقيقية لشعوب المنطقة الطامحة في الرُقي والازدهار وأنظمة الحكم السياسيّة الرّاشدة.

ت. انعدام الاستقرار السّياسي:

عانت كثير من الدول العربية حالة تدهور في النظام العام والقانون وفشل سياسات الاندماج الوطني، وتنامي صراعات السّلطة بين النخب المتنافسة من جهة، وبين تدخل الأطراف الأجنبية بدعمها لوكلائها من جهة أخرى، ومن هنا نجمت المشكلات الأمنية وشكّلت مصدرا لتهديد النظام الحاكم، وهذا ما فتح المجال أمام تفشي ظاهرة الفساد بأنواعه وتنامي العرقيات (النزاعات) التي عبرت عن نفسها في سلسلة من الصراعات والحروب الأهلية. من هنا فقد أدّت هذه الأزمات إلى بروز حراك سياسي يطالب بتغيير الوضع وضرورة المشاركة السّياسيّة بجميع القوى بمختلف مكوّناتها.[1]

ث. ضُعف المشاركة السّياسيّة:

إنّ ما يضمن استقرار النظام السّياسي في بلد ما هو فتح المجال السّياسي أمام المجتمع لأداء دوري كحقٍ، وكمصدر للسّيادة في بلده، وهذا ما يعبر عنه بالمشاركة السّياسيّة التي تَعني كذلك مشاركة المجتمع في صناعة القرار عبر القنوات الرّسمية المتمثلة في أعضاء المجالس المنتخبين والممثلين والأحزاب السّياسيّة والمشاركة السّياسيّة، يعتبر التعبير الفعلي لفكرة الدّيمقراطية أو حكم الشعب ولهذا لا يمكن تفعيل المشاركة السّياسيّة خارج إطارها المؤسسي للدّيمقراطية وعبر مجالاتها الثلاثة:

1. المشاركة في اختيار نظام الحكم.
2. المشاركة في اختيار مؤسسات النظام .
3. المشاركة في صنع السياسات العامة.

في هذا الصدد نجد أنّ الشعوب العربية مازالت تعاني من التهميش، وعدم الإدلاء برأيها نظرا لغياب المؤسسات، والتنظيمات التي تمارس هذا الحقّ لأنّ الأحزاب التي يعتمد عليها في هذا الشأن تكون إمّا قد غُيبت أو تم احتوائها من طرف

---

(1) الربيع، فايز (2004)، **الديمقراطية بين التأصيل الفكري والمقاربة السياسية**، الأردن: دار حامد للنشر والتوزيع، ص 180.

النظام السياسي، أو حلّها بدعوة الإخلال بالنظام العام، وهي الحُجة التي كانت، ولا تظلّ سائدة كمبرر لقهر المعارضة السياسيّة.

ج. دور الأحزاب السّياسيّة:

إنّ المتتبع لظاهرة الأحزاب السّياسيّة في البلدان العربية يجد أنّ الظروف التي عقبت مراحل الاستقلال، باعتبار أنّ جُل هذه الدول نالت استقلالها في فترات متقاربة وبدافع الحماس تم إنشاء أحزاب المعارضة كعملية طبيعية لحرية الفرد في إبداء رأيه وانتقاد الحكومة، وحريته في إعادة إقامة حكومة يختارها، هذا بالطبع في الدول التي اختارت التعددية السياسيّة والتداول على السلطة، لكن سرعان ما تغيرت نظرة الأنظمة السياسيّة إلى المعارضة.

فالأحزاب السياسيّة كتنظيم سيّاسي يهدد بقاءها في السّلطة، فعمدت معظم هذه الدول إلى إضعاف مشاركة الأحزاب السياسيّة في ممارسة أدوارها على مستوى القاعدة أو في العملية السياسيّة على مستوى المجالس السياسيّة الوطنية، الأمر الذي سبّب أزمة شاملة مست جوانب كثيرة في الحياة السياسيّة، من بينها شلل النشاط الحزبي مهما كان طبيعته، وعلى اختلاف وجهاتها وانتماءاتها الفكرية الإيديولوجية، والحياة السياسيّة الحزبية مقيدة، أو حرة من التعددات الجزئية فهي ضعيفة من حيث أدائها الوظيفي ولم تحقق المكاسب المفروض تحقيقها في أي نظام سياسي وهذا ما ميّز التجربة الحزبية العربية بهشاشة مؤسساتها وضعف قواعدها ممّا أوجد حالة من الانسداد بين الشعوب وأنظمة الحكم، الذي انتهى إلى تفجير الوضع في حركات وانتفاضات من أجل التغيير لمصلحة الشعوب.[1]

2. المؤثرات الاجتماعية، الاقتصادية والثقافية:

أ. ظهور سُلطة المجتمع المدني:

تميّزت المجتمعات العربية بعد فترة الاستقلال بطابع الوطنية والولاء، من أجل إعادة بناء الدّولة الحديثة وذلك بالامتثال لسياسات النظام الحاكم، لكن فشل سياسات وآليات ومخططات التنمية، ودخل الدول، كما كان معظمها في حالة أزمة وطنية، خلافا لما يحدث في العالم الغربي من تطور في الحريات وتحقيق مستوى عالي في الاستقرار السياسي والاجتماعي.لذا بدأت تظهر شرائح في المجتمع تطالب بالمشاركة السياسيّة أو حتى ظهور حركات انفصالية تطالب بالحكم الذاتي، نظرا لتذمّرها من أساليب النظام السياسي، وقد نظّمت فئات هذا الحراك نفسها في هياكل تنظيمية تتميز عن المجتمع العام.

ب. تردّي الأوضاع الاقتصادية:

---

(1)عصام، الدبس (2010)، **النظم السياسية: أسس التنظيم السياسي**، ط1، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، ص 219.

إنّ فشل الدّول العربية في تحقيق المشاريع التنموية في ظّل الأنظمة الشمولية والأنظمة العسكرية، يمثل إحدى الظواهر التي تميّز الدّول العربية عن الدّول النامية، وفي هذه الحالة هناك مفارقة (غريبة) تفرض نفسها، هي أنّ معظم الدول العربية غنية بفضل مواردها الطبيعية، وفي نفس الوقت تعتبر شعوبها هي الأفقر في العالم، خاصة إذا تكرّس حرمان فئات شعبية من منطق التمييز العنصري (الدين،اللغة،العرق)، وهذا من شأنه أن يُحرك متغيرات الصراع في المنطقة بدافع التخلص من الاستبداد والظلم، فكل الشعوب تطمح إلى المعيشة في رفاهية خاصة في ظلّ ظهور العولمة بمختلف أبعادها السياسيّة والاقتصادية.[1]

ثانيا : العوامل الخارجية.

لقد دار الجدل حول ما إن كان ما يحدث في الدّول العربية من حراك سياسي مصدره الغرب، أو هو محصلة سياسات قمعية فاشلة لأنظمة مستبدّة، لكن في جميع الأحوال لا يمكن تجاهل دور العامل الخارجي فيما يحدث سواء في الإطار التنظيمي وفق هياكل المجتمع الدّولي (منظمات الدّولية). أو سياسات الدول الأخرى.

1. الدّول الغربية والمؤسسات المالية:

في هذا السيّاق يرى كل من "روبرت دال" و"لورنس ويت هيد" أنّه إذا كان بعض دارسي الديمقراطية يشككون دائما في قدرة الجهود الخارجية على ترقية الإصلاح السياسي بالنسبة لقدرة (الولايات المتحدة الأمريكية)، والمؤسسات المالية والدول المانحة، فإنّ الباحثين في علم السياسة قد خصّصوا دورا مهمّا للعوامل الخارجية باعتباره محدّدا مهما في دعم أو عرقلة الحراك السياسي.

من هذا المنطلق فإنّ التحوّلات السياسيّة في البلدان العربية لم يكن عفويا أو بدافع خيار ذاتي، وإدراكا للمصلحة الوطنية إنّما تأكد من خلال أيضا الضغوط الدّولية والمنظمات الدّولية في فرض نموذج الإصلاح السياسي يحتوي الحراك السياسي والاجتماعي في هذه الدول.

---

(1) هدى، ميتيكس (1999)، **الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظم السياسية في دول العالم الثالث**، في: علاء الدين دقوسي (محرر)، اتجاهات حديثة في علم السياسة، ط1، القاهرة: المجلس الأعلى للجامعة، ص 135.

2. أثر العولمة على السّياسة العربية:

إنّ الأحداث المتسارعة بعد انتهاء الحرب الباردة، وظهور الأحادية القطبية المتمثلة في قيادة الولايات المتحدة الأمريكية للعالم، وإخضاع العالم للقيّم الديمقراطية وبروز الأدوار الجديدة للمنظمات الدّولية، وزيادة الاعتماد المتبادل بين الدول في سياقات سياسيّة واقتصادية وثقافية وآلياتها في ظلّ تطور تقنيات الإعلام والاتصال وشبكة المعلومات الدّولية.

انطلاقا من هذه الخلفية بشأن العوامل الخارجية نجد أنّ الظروف الدّولية فرضت مضمار المشروطية السياسيّة المتمثلة في الديمقراطية، ولمضمار المشروطية آليات، متمثلة في تطبيق إصلاحات تقابلها مساعدات تنموية، فما كان أمام الدّول إلا الخضوع، والامتثال لفتح مجال الحوار السّياسي والتعددية السّياسيّة مقابل ضمان بقائها في السلطة، وهو الأمر الذي يعتبر إيجابيا من العامل الخارجي في دعم الحراك السّياسي العربي وتقويض الأنظمة الشمولية.[1]

المطلب الثالث: آليّات ونماذج الحراك العربي.

تسعى هذه الدّراسة من خلال هذا المطلب إلى محاولة تصنيف آليات الحراك العربي وفق الآليات الملائمة لكل نموذج، دون الاكتفاء والتوقف عند الأسباب وظروف الحراك التي سبق ذكرها، بالرُغم من أنّ مفهوم الثورات ليس بالجديد على مجتمع البحث والدّراسة، لكن معطياتها تختلف بكثير عن بعضها البعض، فالثورة الروسية، أو الثورة الإيرانية، كنموذج ناجح وفق الشروط الاجتماعية والهيكلية لقيامها. بخلاف الحراك العربي الذي جاء نتيجة ظروف اجتماعية معينة، معبرّة عن تذمرها وسخطها في غياب قيادات كاريزمية، لقيام هذه الثورات في ظلّ غياب التنظيم السّري، إذاً فهو حراك شعبي معلن.

هذا ما فرض ضرورة تجديد الأدبيات في علم الاجتماع، والسياسة، من أجل تصور إطار نظري لتفسير هذه الظاهرة، والعلاقة النسبية بين المتغيرات محل الدّراسة.

حيث تعتبر الآليات والأنماط التي من خلالها عبرت الشعوب عن رغبتها في التغيّر إحدى نتائج الظروف المحيطة بالمجتمع، فآلية التغيّر المتاحة يتم الاعتماد عليها أو توظيفها حسب قدرة النظام على الاستجابة وفق المعطيات المتوفرة لدى قادة الحراك، بواسطة اتصال ممثليهم بأجهزة نظام الحكم وأروقته، فتحديد نمط معين من التعامل مع طلبات المجتمع أو الفئة الثائرة يعتمد على فاعلية الفكرة المراد تنفيذها

---

(1) توفيق، زاولية (2006)، **القوى الكبرى والمشروطية السياسية**، جامعة القاهرة، ص 51.

نحو تحقيق هذه المكاسب، وعليه فإنّ الحراك العربي عرف عدة آليات يمكن أن نأتي على تفصيلها وفق التصنيف التالي:

أولا: الآليّات السلميّة

تتمثل هذه الآليّة في الانتقال السلمي للسّلطة، إذا كانت تمثل مطلبا أساسيا للحراك السياسي وتبدأ من الأسفل، أي أنّها تحدث عن طريق الضغوط الشعبية، وهي هيئة من بين الهيئات التشريعية الدائمة، تضم الأطراف الفاعلة في عملية الحراك السّياسي.[1]

إذ يعتبر هذا النمط من أبرز مناهج التعبير السّلمي للبناء السُلطوي من خلال المفاوضات، كحالة دولة اليمن، التي عبَرت الأزمة إبّان الرئيس "علي عبد الله صالح" بقطع أشواطا كبيرة من المفاوضات والحوار بين المعارضة والنظام السّياسي، في الوقت نفسه الذي كانت فيه الجماهير محتشدة في الساحات العمومية والشوارع كسند ودعم لقادتها.

حيث يرجع الباحثون السّياسيّون، أنّ النظام السّياسي يجنح ويقبل بعقد مؤتمر وطني إذا تصاعدت الاحتجاجات الشعبية، وتوفرت ظروف أخرى أهمها:

- إذا كان النظام السياسي يفقد شرعيته.
- تردي الأوضاع الاقتصادية.
- التذمر العام في صفوف المؤسسة العسكرية.
- ضغوط خارجية متزايدة.

إنّ حالة اليمن تمثل نموذجا في استخدام هذا النمط واتفاق المعارضة والنظام السياسي إلى عقد مؤتمر المصالحة للوطن، حيث عقد هذا المؤتمر الذي أخذ طابع المصالحة الوطنية بحضور أطراف عربية وأجنبية في عام 2011، للاتفاق وصياغة أسس نظام جديد والذي انتهت أشغاله بتنحي الرئيس علي عبد الله صالح، وتعيين حكومة انتقالية مسئولة عن التحول أو التغيير في إطار المؤتمر.

إنّ نجاح التجربة اليمنية في حقن الدم اليمني رغم حدوث حالات عنف أهمها محاولة اغتيال الرئيس اليمني سنة 2012.

هذا يُعد نتاج السياسات المطبقة في البلاد واستمرار الضغط في البلاد لعقود من الزمن، وقد تكون من شخص أو تيار أو جناح لا يمثل كل فئات المجتمع، والأهم من هذا هو حصول هذه المصالحة واستمرار الحراك السلمي في اليمن لتحقيق مزيدا من المكاسب السياسيّة الاجتماعية، والثقافية.

---

(1) العيد، دحماني، **مرجع سابق**، ص 49.

ثانيا: آليّة العمل المسلّح أو الثّوري.

يُعد هذا النموذج من أصعب النماذج وأكثرها تعقيدا، لأنّه يجمع عدة قِوى وتنظيمات سياسيّة واجتماعية مختلفة التوجهات وربما حتى في الأهداف والمكاسب، لذلك نجده ضئيل النجاح بحكم فقدان المعارضة في بعض الحالات للهيكلة، أو قد تكون معارضة شعبية تفتقر إلى الإمكانيات المادية والمعدّات، لذا يعبر عنها النظام الحاكم بكافة التجهيزات لحسم المعركة وغالبا ما يكون الوضع في شكل عصيان أو تمرّد من طرف الأغلبية مما يُكوّن صدى في الداخل والخارج، كحالة دولة "ليبيا" التي انتهت بمقتل الرئيس (معمر القذافي)، وإنهاء حكمه الذي دام لأربعة عقود من الزمن تحت شعار (الجماهيرية الليبية العظمى)، إلاّ أنّ لهذا النموذج ثمنه، فقد خلفت الثورة ما يزيد عن مقتل أكثر من 6000 و831 مفقود، ودمار هائل للبنية التحتية، سواء من جراء القصف الذي كان مصدره النظام أو القوات الأجنبية (حلف الناتو).

بناءً على هذه الحالة فقد تعددت التسميات حول هذا النمط فمنهم من وصفه بالعنف السياسي (المسلح)، يُنميه صراع سياسي وتدعمه قاعدة اجتماعية وسياسيّة (أحزاب، قبيلة)، وهو نمط غير مجند لكثير من شرائح المجتمع لأنّ نتائجه وخيمة وكارثية على التنمية والأمن في المنطقة ككل، فقد يجر دولا بكاملها إلى الصراع.[1]

أو يتم فقدان السيطرة على المنطقة، وهو ما حدث مع الحدود الليبية ـ الجزائرية حيث توسعت أعمال التهريب وانتشار الجريمة المنظمة، وهذا له تداعياته على الدول المجاورة من حيث أمن وسلامة مجتمعاتها.

إنّ مثل هذا النموذج قد يُحدث قطيعة بين أساليب الحكم القديمة، والأسلوب المرتقب الجديد لكنه لن يبخل عن تمثيل الأطراف الأجنبية أو على الأقل عدم تجاهل مصالحها.وهذا ما يبعث على بقاء الخلافات بشأن الولاء للوطن أو للقيّم الوطنية والأخذ بنماذج عربية.

إنّ تعنّت الأنظمة السياسيّة وبقائها في السلطة مقابل إصرار المعارضة وتمسكها بمطلب التغيير مهما كلف من ثمن، هو الذي يحدّد ويفرض منطق القوة والعمل المسلح فحسب، إنّما يتعداه إلى المعادلة الصعبة وهو الاستمرار في العنف لسنوات فأتى على تدمير الجانبين والأكثر ضررا هو الشعب لأنّه بين نارين، وهذا ما أدّى إلى ظهور مشكلات أخرى منها مشكلة اللاجئين، والفقر وانتشار الأمراض والاعتداء بمختلف أشكاله. ناهيك عن تسجيل ارتفاع كبيرا في عدد الأيتام والأرامل والاضطراب أو اختلال النسيج الاجتماعي في البلد، وما نموذج سوريا إلاّ أحد

---

(1) **نفس المرجع**، ص 55.

الثورات التي مازالت تشكل الثورة المسلحة بل هي بمثابة حرب بين أكثر من جبهة محلية وأجنبية. وهذا أسوء ما تذهب إليه مكاسب الثورة عندما تسمح بتدخل أجنبي.

إنّ مثل هذا التصنيف يُعدّ مميزا، لأنّه لا يترك فرصة لإدماج حالات الحراك المفتوح أي الدّول التي تم فيها التغيير لكنها مازالت تعيش الفوضى والتداخل في المواقف، مثل ما هو حاصل في النموذج المصري.

فالكثير من المحللين السياسيين يصنفونها في نموذج الثورة باعتبار أنّها تتميز بالتعبئة الجماهيرية وصلابتها المزدوجة من الطرفين (الثوار ونظام الحكم)، ومن دون شك أنّ مصطلح الثورة يطلق على الحراك أو الانتفاضة التي تحقق أهدافها، إلا أنّ العامل المشترك الذي يبين هذه الانتفاضات أو الحراك، أو الثورات، هو قيامها من أجل التحرّر من الاستبداد، والفساد والمطالبة بالحرية، والكرامة، والعدالة الاجتماعية.

من هنا فإنّ المنظر التركيبي للتحولات السياسيّة أو الحراك السياسي وطبيعة الحركات الاحتجاجية الجديدة، أعطى دفعا جديدا من حيث التنظير العلمي، لأنّ هذا النموذج الثوري غير التقليدي يؤشر على ظهور قوة مجتمعية جديدة غير حزبية، وغير تقليدية ابتدعت وسائلها وطوّرتها، وتراكمت خبرتها تدريجيا.

قد يزعم البعض أنّ كل من الانتفاضات المتواصلة، التي تعاني مشكلة الهيكلة، والتنظيم محكوم عليها بالفشل، متجاهلين مصدر هذا الحراك وفئاته المكوّنة له، رغم اختلاف تركيبتها وهذا ما لا يدع مجالا للشك في أنّ الشعوب العربية ماضية في إحداث التغيير، وأنّ أطروحة الإصلاح التدريجي، قد انتهت صلاحيتها، لأنّها أهدرت عقودا من الزمن في تبنّي مشاريع التنمية والإصلاح السياسي.

المبحث الثاني

الحركة الأمازيغية الجزائرية في ظلّ الحراك العربي

يُعتبر الحراك المجتمعي العربي على كافة المستويات السياسيّة والاجتماعية وغيرها الحدث الأكثر انتشارا وجاذبية خلال السنوات القليلة الماضية، بسبب الخصائص التي نوجزها أساسا في ظاهرة العدوى التي انتقلت إلى معظم الدّول العربية،وعصفت بالكثير من النظم السياسيّة وغيّرت التقاليد والأعراف،مقابل بناء نُظم سياسيّة حديثة، في ظل دمار وخراب البُنى الاقتصادية وظهور مشكلات استعصى على الحكام إيجاد حلول لها، والأهم من هذا هو أثر هذا الحراك على مختلف الحركات والتنظيمات في الكثير من الدّول العربية، حيث أصبحت كقضايا تمسّ الهُويّة والمواطنة، وتشكّل تهديدا لهذه الدّول من خلال جعل هذه القضايا تكتسي طابعا دوليا، حيث يراها الكثير من المحللين شكل من أشكال الحركات الانفصالية الإثنية.

في هذا الإطار تُعتبر الحركة الأمازيغية الجزائرية واحدة من بين الحركات التي أصبح لها صدى سياسي وصحفي منذ ربيع سنة 1980، وصولا إلى ما يسمى بالرّبيع العربي، بداية من سنة2011،إذا كيف أثّرت أحداث الرّبيع العربي على الحركة الأمازيغية الجزائرية، وكيف تعامل النظام السياسي الجزائري من خلال علبته السوداء للحفاظ على وحدته وتجانسه واستقراره، وهذا ما سوف نتطرّق إليه في المطالب القادمة.

المطلب الأول: الرّبيع الأمازيغي لسنة 2001.

إنّ محاولتنا التعرف أكثر على الحركة الأمازيغية الجزائرية كقضية يمكن التعرض لها من زاوية التحليل السياسي، لا يتوقف عند معرفة التسمية أو طبيعة التنظيم الاجتماعي والسياسي، إنّما يكتمل الفهم بمدى قدرتنا على إبراز التاريخ السياسي للحركة ومختلف محطّاتها ومقارنتها بما يحدث اليوم لمختلف الحركات السياسيّة وغيرها في ظلّ الحراك العربي الراهن ولعل من بين أهم المحطّات التي مرت بها هذه الحركة، الرّبيع الأمازيغ ما بين سنتي 2001 و2006 وقبل أن نحاول الخوض في تفاصيل هذا الرّبيع، وُجب علينا التعرضُ لجذور القضية الأمازيغية، والتي كانت بدايتها بالرّبيع الأمازيغي لسنة 1980.

في هذا الإطار تمثل الجزائر حقلا إثنوثقافيا ولسانيا موسوما بالتعدّد، لم تتمكن لا السلطات الاستعمارية، ولا الذين تولوا مقاليد السّلطة بعد الاستقلال من القضاء عليه، بل كان مصدر مطالبة دائمة ومستمرة تختلف حدّتها تبعا لملابسات وظروف كل مرحلة، وتبيّن كل المؤشرات أنّ الحركة الثقافية الأمازيغية تعبر عن دينامية مجتمعية وازنة، وليست دينامية بدون ذاكرة، فهي وريثة مسار طويل من التراكمات تعود إلى نهاية القرن التاسع عشر (19) حيث تبلور وعي بالخصوصية الأمازيغية، من خلال الدّراسات السوسيولوجية والإثنوغرافية الاستعمارية التي كان لها دور مزدوج، فمن جهة أدّت إلى تناول مجموعة من المعارف من حيث دراسة التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية... إلخ، وفتحت أفاقا جديدة بإضفاء قيمة اعتبارية على الأمازيغية كلغة وتراث وثقافة، ومن جهة أخرى شحذ همم المثقفين خريجي المدرسة الفرنسية لدحض وتفنيد تلك الصورة التي رسمتها الدّراسات الإثنوغرافية عن الإنسان الأمازيغي، كإنسان بُدائي فضّ وخشن يعيش على هامش التاريخ، معتمدين العلاقات القبلية والتنظيمات الاجتماعية والسياسيّة المحلية كمرجعية لهم.[1]

أمّا في الدّراسات السياسيّة فتعود المسألة البربرية إلى الأربعينيات من القرن العشرين (20) إلى ما عُرف بالأزمة البربرية بعدما نشب صراع عام 1949، بين أعضاء من القبائل "الأمازيغ" في حزب الشعب الجزائري، حركة انتصار الحريات الديمقراطية، وزعيمه "مصالي الحاج"، هذا الأخير، اعتبر أنّ الأمة الجزائرية عربية إسلامية، فرأى هؤلاء ومنهم "حسين آيت أحمد" في هذا استفزازا وتجاهلا للتاريخ الجزائري لما قبل الإسلام وللهُوية الأمازيغية، ونادوا بضرورة إدراج البعد البربري في تنظيم الدّولة المستقلة المقبلة، وقد انتهت هذه الأزمة بإقصائهم من قيادة الحزب، وتم استبدالهم بقيادات قبائلية أخرى ليست من دعاة الأمازيغية.

لقد خفّفت الثّورة الجزائرية تلك الخلافات، لكن المسألة بقيت عالقة. فبعد الاستقلال دأبت السّلطة على فرض روايتها الرسمية للتاريخ ومعاييرها في تحديد الهُوية الوطنية، وإقصاء اللغة والثقافة الأمازيغية من قاموسها السياسي، إذ رفض "أحمد بن بلة"، رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية آنذاك هذه المسألة مؤكدا على عروبة الجزائر.

مع بداية أوّل مراحل التعريب في الجزائر في عهد الرئيس "محمد بوخروبة المدعو هواري بومدين"، بدأت أوّل المواجهات بين دُعاة الأمازيغية من الفرانكفونيين والسلطة حول المسألة الأمازيغية، وأصبحت فرنسا مركزا للتعبير عن المطلب الأمازيغي، حيث أنشأت في نهاية الستينيات الأكاديمية البربرية، وفي يوم 03 مارس

---

(1) عبود، حساين (2013/08)، **الأمازيغية والأزمة الجزائرية**، من الموقع:
mx/tawiza49/hsayn2. x10.http:// tawiza

1980، عرفت الجامعة الجزائرية حركة طلابية واسعة، خاصة بجامعة تيزي وزو، عندما أوقفت قوات الأمن الأستاذ "مولود معمري" ومرافقه الأستاذ "بن شاكر"بذراع بن خدة، وأبلغوه بأنّوالي مدينة تيزي وزو، قد قرّر منعه من إلقاء محاضرته حول "الأشعار القبائلية القديمة" المبرمجة بالمدينة بدعوى أنّها تمسّ بالأمن العام.

فكانت عملية المنع بمثابة القطرة التي فجرت الوضع في منطقة القبائل، فمباشرة بعد انتشار هذا الخبر، انطلقت مظاهرة شارك فيها حوالي ألفين طالب من جامعة تيزي وزو إلى مقر الولاية، مرورا بثانوية الشهيد "العقيد عميروش"، منددين بالقمع الثقافي، ومنادين بـ "الأمازيغية لغتنا"، واستطاعت بعض التنظيمات الشيوعية أن تستعمل الحادثة لتفجير الوضع وعلى رأسها منظمة "مجموعة الثورة، الشيوعية".

فعلاً تمّ ذلك باستعراض كلاً من دعاة البربرية والنظام المتمثل في سلطة الوالي لصراعهم السياسي، بدءً بالمظاهرات في صفوف الطلبة حتى وصلوا إلى القرى، هؤلاء الذين رفعوا شعار "ننكسر ولا ننحني" أغلقوا طرق الولاية الرئيسية من ثم تمت المواجهة بين المواطنين وقوات الأمن، وصلت للاشتباكات، دامت أكثر من ست (06) ساعات، خُلّدت فيما بعد باسم الرّبيع الأمازيغي، ويُحتفل به يوم 20 أفريل من كل عام، لما حملته من خسائر مادية وبشرية قدّرها دعاة البربرية بـ 433 جريح و30 قتيل، وصلت هذه الاشتباكات أوجّها عام 1988، عندما تمّت المواجهة مابين دعاة البربرية والعروبيين والإسلاميين من جهة حتى سنوات التسعينيات، أين ظهرت للواجهة ظاهرة الإرهاب، ومع ذلك ازداد المطلب الأمازيغي إلحاحا وكأنّ النشطاء الأمازيغ أرادوا انتهاز فرصة ضعف السلطة لدفعها للاستجابة لمطالبهم.[1]

يُمكن أن نجمل تاريخ الحركة الأمازيغية في الجزائر في الفترة الممتدة مابين 1949 إلى غاية 1999 في الجدول رقم ستة (06).

جدول رقم ستة (06)

يُوضح تاريخ الحركة الأمازيغية في الجزائر في الفترة الممتدة مابين 1949 إلى غاية 1999.

السنة	الأحداث التي حدثت منذ 1949 حتى 1999.
1949	ـ أزمة 1949 حيث تم إقرار الواجهة العربية- الإسلامية على حساب الهوية الأمازيغية التي تم النظر إليها على أنها تهدد الوحدة الوطنية وتعرقل مسيرة الإستقلال.
1962	ـ إستقلال الجزائر وإلغاء كرسي الأمازيغية في الجامعة.
1965	ـ منع الأسماء الأمازيغية وتقليص ساعات الراديو الناطق باللغة الأمازيغية إلى أربع ساعات.
1971	ـ إلغاء محاضرات باللغة الأمازيغية.

(1) رابح، بونيسي (2002)، **دعاة البربرية في مواجهة السلطة**، ط1، الجزائر: دار المعرفة، ص ص، (81- 87).

1976	ـ سجن طلبة لحيازتهم منشورات بحروف التيفيناغ.
1977	ـ صدامات بين الجمهور الرياضي لشبيبة القبائل ونادي الجزائر العاصمة.
1978	ـ منع حفلات الفنان الأمازيغي آيت منقلات.
1979	ـ إعتصام طلبة جامعة تيزي وزو ضد سياسة التعريب.
1980	ـ بداية الربيع الأمازيغي بعد منع محاضرة للدكتور مولود معمري. ـ إحراق علم الجزائر واعتقال 21 شخصا.
1988	ـ محاولة إغتيال معطوب الوناس وإصابتهم بطلقات نارية. ـ عودة المظاهرات التي أسفرت عن 100مقتل شخص.
1989	ـ أول لقاء لحركة الثقافة الأمازيغية بجامعة تيزي وزو. ـ الفنان والسياسي فرحات مهني برفقة العالم اللغوي سالم شاكر يطالبان بتدخل الأمم المتحدة بإعطاء القبائل الحكم الذاتي.
1990	ـ تأسيس القسم الأمازيغي في جامعة تيزي وزو.
1993-1992	ـ قانون تعريب التعليم العالي والإتصالات والأقسام الحكومية.
1993	ـ الحرب الأهلية في الجزائر. ـ إغتيال الكاتب الصحفي والأمازيغي طاهر جاووت على يد الجماعات الإسلامية.
1994	ـ إعتصامات في القبائل ومقاطعات دراسية "إضراب المحفظة"
1995	ـ إنشاء المندوبية السامية للأمازيغية من قبل حكومة رئيس الدولة السابق اليامين زروال
1998	ـ إصدار قانون يمنع إستعمال أي لغة غير العربية في الأقسام الحكومية والصفقات التجارية والإعلام. ـ إغتيال الفنان معطوب الوناس وما صاحبه من مظاهرات واحتجاجات في منطقة القبائل.
1999	ـ الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، يعلن من جامعة تيزي وزو، بأن الأمازيغية لن تكون يوما لغة رسمية.

المصدر:دون إسم كاتب،الحركة الأمازيغية بالجزائر،12\09\2013، من الموقع:
.arabalgerie.htmlhttp: //tamoourt.voila.net

تبقى القضية الأمازيغية واحدة من بين أعقد المشاكل التي تصنع الانشطار في الساحة الجزائرية، لما يكتنفها من تعقيد. والغريب أنّ المطلب الرئيس لمناضلي هذه القضية راح ينشطر في كل مرة إلى مطالب جزئية وتفصيلية تفرّق بدل أن تجمع.

لا يتوفر تاريخ دقيق لتوقيت اندلاع المطالب الأمازيغية، لكن التّاريخ الأقرب هو نهاية الأربعينيات، حين قاد عدد من المناضلين الجزائريّين انشقاقا عن حزب الشعب، أحد أكبر الأحزاب الوطنية حينها، بدعوى عدم اعترافه بالهُوية الأمازيغية للجزائريّين. وفي مواجهة هذا الانشقاق وبالتوافق مع اندلاع الثورة التحريرية

الجزائرية (1954) كان الرّد هو اعتماد لغة قومية عربية صرفة، تقصي الهُوية الأمازيغية الجزائرية التي لا يمكن إنكارها. وتفاقم الأمر بعد الاستقلال، مع أول تصريح للرئيس الجزائري "أحمد بن بن بلة"، الذي قال فيه: "نحن عرب، نحن عرب، نحن عرب". وتلا ذلك، اتخاذ الرئيس سلسلة إجراءات تفاقمت كلّها من سوء الوضع، والمؤسف أنّ خليفته الرئيس الراحل "هواري بومدين" لجأ هو الآخر إلى التصعيد، فتمّ منع الأعمال المسرحية الناطقة بالأمازيغية، وتمّ وضع نظام رقابي أمني صارم وقمعي لكل من يُشتبه في أنّه من أنصار"القضية الأمازيغية". وزاد الأمر سوءا بتدخل فرنسا، المستعمِرةُ السابقة ـ على الخط ـ بتشجيعها للمطالب الأمازيغية.

للتوضيح، فإنّ المطالب الأمازيغية لم تزد في البداية على الاعتراف بأنّ الشعب الجزائري ذو هُوية أمازيغية، وهي حقيقة تاريخية لا يمكن إنكارها، ثم راح الأمر يتطوّر إلى المطالبة بديمقراطية أكثر، مع المناطق التي تسود فيها اللهجة الأمازيغية، ثم توسيع نطاق تعبير وانتشار الثقافة الأمازيغية، لتتبلور المطالب بصيغة سياسيّة بعد أحداث الرّبيع الأمازيغي 1980، ويخرج إلى العلن "التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية" المدعوم من طرف فرنسا، الذي راح يخاطب الجزائريّين باسم الدّيمقراطية ولكنّه يسوّق لخطاب تفريقي، بل وإثني عنصري إن صحّ التعبير. ومع تراجع السلطات في وجه الأزمة الدموية، فقد كانت الفرصة مرّة ثانية للناطقين باسم القضية الأمازيغية لشن حرب "إضراب المحافظ" سنة 1996، بهدف اعتماد الأمازيغية لغة تعليم، وهو ما تم فعلا، ثم تطورّت المطالب بصور أجلى مع أحداث 14 يناير (كانون الأول) 2001، التي دعا فيها المنتفضون إلى ترسيم اللغة الأمازيغية و"دَسْتَرَتِهَا" إلى جانب العربية. وضغط هؤلاء بأكثر من 1300 قتيل وجريح سقطوا في المواجهات مع قوات الأمن لفرض مطالبهم. لكن الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" تمكّن من شقّ الصف الأمازيغي واجتذاب بعض أهم الرموز الأمازيغية، مثل "خليدة تومي"، وزيرة الثقافة الجزائرية حاليا لصفّه، ووافق على نصف المطالب الأمازيغية، إذ أقرّ تعديلاً دستوريا أصبحت الأمازيغية بموجبه لغة وطنية، لكنّها غير رسمية، أي لا تعتمد في المراسلات الإدارية، ومنذ حوالي سنوات والسلطة الجزائرية تحاور "العروش" أي أعيان المناطق الأمازيغية، للوصول إلى حلٍّ نهائي للقضية، ولا فائدة.[1]

---

(1) شبوب، أبو طالب (2013\11)،**القضية الأمازيغية... قنبلة عنقودية في البطن الجزائري**، يومية الشرق الأوسط، عدد 10088، 12\07\2006، من الموقع:
www .aawsat.com/details.asp ?article=372704&issueno=10088 .urlqgtlul

المطلب الثاني: الحركة الأمازيغية الجزائرية بين إثبات الهُويّة والتّوظيف السُلطوي.

بعد أن حاولنا في المبحث الأخير من الفصل السابق التعرض إلى العلاقة بين الحِراك والحَركات في دراسة نظرية، سوف نحاول في هذا المبحث الثاني اكتشاف التأثير على الحَركة الأمازيغية الجزائرية، وذلك من خلال المجال الزّمني للدّراسة (2010- 2012)، من خلال بعدين أساسيين هما:

- إثبات الهُوية الأمازيغية، بمفهوم إيجابي يثبت الأصل التاريخي للحركة (مدخلات).
- التوظيف السُلطوي من طرف النظام السياسي الجزائري للحركة الأمازيغية الجزائرية (مخرجات).
- التأكيد على حقوق وهُوية الحركة الأمازيغية (استجابة النظام).

فالتاريخ يُبين أنّ الإحساس بالانتماء لأمة ما يمكن أن يكون خارج الوطن الذي أنشأه أو يدعمه؛ (المثال الفلسطيني)، فالوطنية لا تتعلق بالضرورة بالانتماء للدّولة، إذ تتعلق أيضا بالعلاقة التي تنشأ بين الفرد والمؤسسات العمومية، لكن يمكن للوطنية أن تفلت بسبب التأثير على الدّولة التي تعمل على تطوير الوعي الجماعي بالانتماء لدى مواطنيها. والمواطنة مرشحة لأن تتجاوز الرابط القانوني الذي يربط الأفراد بالمؤسسات للحصول على المصداقية، التي توفر التوازن بين الأبعاد السياسيّة، والثقافية للأمة؛ هذا التوازن يُوضح نجاح الولايات المتحدة الأمريكية.

كما أنّ الانتماء يأخذ شكلا خاصا، من خلال الإلحاق الخاص لمكوّنات الهُوية الذي يشكل ضررا بمكوّن آخر، يمكن أن يحوّل الشعور بالانتماء المبني على الثقة الإيجابية التي تقبل التنوع المنفتح على الآخر إلى خوف يدفع إلى التعصّب. فالتاريخ يعلّمنا أنّ الانتماء يأخذ أحيانا شكلا خاصا؛ فهو يفصل الذات المبنية على أسس، حيث يزعم أنّه هدف الأمة، ويزعم الآخر أنّه مكوّن من أعداء الأمة من الداخل كما من الخارج.

هذه التمثيلات (التقديمات)، بفعل طبيعتها المبسطة، تؤدي إلى الدكتاتورية، وتارةً إلى الدّيمقراطية، لأنّ انتماء الفرد يبيّن تعلقه الكامل بالأمة، في معناه الوثيق؛ (الضيق)، ووحيد البعد. فالتنوّع له آثار على الديمقراطية، فإذا أخذنا بعين الاعتبار الواقع، الذي يثبت تقريبا استحالة وجود أمة نقية بدون تنوعات ثقافية أو عرقية، نقر أنّ تطبيق هذه التمثيلات (التقديمات) السلبية للانتماء، تتعلق بممارسة القمع، فهي

تؤدي إلى إضعاف الوطنية نفسها. فهناك بلدان عربية كثيرة عانت طويلا من دائرة الفساد ونتائجها ستكون واحدة من أهم العوائق في طريق الدّيمقراطية.[1]

حتى نتمكن من الوصول إلى حقيقة الحركة الأمازيغية الجزائرية ومحاولة تفكيك وتحليل قرارات العلبة السوداء للنظام السياسي الجزائري.

في هذا الصدد يُعد عالم الاجتماع الفرنسي "بيير بورديو"، أوّل من استخدم مصطلح الرأسمال الرمزي، بمعنى توظيف رموز وقيم الأمة، والاستثمار فيها من أجل الوصول إلى السلطة، ومن أبرز الرموز والقيّم عندنا نجد مكوّنات الهُوية الوطنية كالإسلام والأمازيغية والعربية، إضافة إلى التاريخ وخاصة الثورة ورموزها مثل "جبهة التحرير الوطني التاريخية" فهذه الرموز استخدمت بشكل مفرط بعد التعددية لأهداف سُلطوية سواء من المعارضة أو السّلطة، وهو ما من شأنه تشويه العمل السياسي وتهديد حتى وحدة الأمة، خاصة إذا كانت هذه الرموز والمقاومات تستخدمها وتتلاعب بها لوبيات مصالح سُلطوية وريعية في إطار سياسة "فرق تسد"، وهو ما يتطلب إبعادها التام من الصراعات والخطابات السياسيّة، خاصة الإسلام ورمز "جبهة التحرير الوطني"، لأنّه اليوم خف نوعا ما توظيف الأمازيغية والعربية في هذه الصراعات.[2]

يثير لجوء الحركة الأمازيغية إلى نسج علاقاتها مع العديد من القوى الخارجية مجموعة من الأسئلة لدى متتبعي المسألة الأمازيغية، ولا يتأتى وجه الاستغراب في التنسيق الواضح والاستنجاد المتواصل بالهيئات الأممية ودول الإتحاد الأوربي فحسب، بل يكمن في تحوّل الخطاب الأمازيغي من اعتبار اللجوء إلى الخارج أداة للتواصل ومد جسور الحوار واعتباره أداة مشروعة لتحصيل المطالب والدّفاع عن المكتسبات "المطالب المشتركة كونيا" كحقوق ووسيلة لحماية الظهر مما تسميه مخططات النظام، واعتباره طريقا لتحصيل حقوق الإنسان بما فيها الحقوق اللّغوية، الثقافية، الدّيمقراطية والحرية، وغيرها وبالتالي نفهم استماتة بعض الفعاليات الأمازيغية في التأكيد على عدد من المطالب، باعتبارها أداة لحماية موروث عريق ولغة وثقافة غنية، في ظلّ تحذيرات اليونيسكو من اندثارها، فالذي نفهمه من هذا الكلام هو أنّ المطالب التي تقدمها الحركة الأمازيغية هي تعبير عن التمسك بهُويتها لا غير.[3]

---

(1)aymen,boughanm)2013(, **printemps ara: peuple et états**, tunis: édition karem sharif, p, (93- 100).

(2) رابح، لونيسي (2013)، **ربيع جزائري لمواجهة دمارعربي: دراسة استشرافية**، مرجع سابق، ص 155.

(3) جواد، غسال (2011/01)، **الحركة الأمازيغية والاستقواء بالخارج**، من الموقع: .http://hespress .com/writers/27193.ht

الملاحظة البارزة في حيثيات القضية الأمازيغية الجزائرية، أنّ دُعاة الأمازيغية والفرانكفونية شكّلوا تحالفا إستراتيجيا لمواجهة دعاة العروبة والإسلام، وأنّ الأطروحة الأمازيغية عادت بقوة إلى الواجهة السياسيّة في الجزائر ليطالب دعاتها بإلغاء التعريب الذي هو في نظرهم دخيل على الجزائر والذي وصلها سابقا على يد الفاتحين العرب والمسلمين ولاحقا على يد العرب الذين درسوا في المشرق العربي، كمصر، سوريا، العراق وغيرها من الدول العربية، وهذا ما يعبر عن تخوّف الحركة الأمازيغية الجزائرية من تفوق باقي الحركات خاصة الإسلامية على مثيلتها الأمازيغية، وهذا ما أدّى إلى تحالفها والفرانكفونية.(1)

فلم يفصل دستور 1989 في مسألة البربرية، أمّا دستور 1996 نصّ بأحد مواده بأنّ الأمازيغية مقوّم من مقوّمات الهُوية الجزائرية، إلى جانب كل من العروبة والإسلام.(2)

يتفق دعاة البربرية في الغالب على مسألة الهُوية، إلاّ أنّهم يختلفون حول مضمونها بفعل توزّعهم على مختلف التيارات الفكرية والإيديولوجية السائدة في البلاد فنجد في صفوفهم الإسلاميين، الليبراليين، واللائكيين، كما نجد أيضا التيارات الشيوعية بقوة، بتوجهها التروتسكي والستاليني، ويلاحظ أنّ أصحاب التيارات الأخرى يؤمنون عن قناعة بالهُوية البربرية عكس التيارات الشيوعية التي تحاول فقط استغلال النزعة البربرية بهدف إيجاد لنفسها مكانة في الفضاء السياسي الجزائري.(3)

أمّا عن التوظيف السُلطوي على المستوى الوطني، فإنّ ما حدث في سنة 1998، بشأن التعريب هو وسيلة ليس هدفها التعريب الحقيقي، بل إقصاء اللغة الأمازيغية وإشغال الرأي العام الجزائري بمشكلة أخرى غير أنّ المشكلة الحقيقية هي "الإرهاب"، بالإضافة إلى عدم اعتراف الدّولة الجزائرية باللغة الأمازيغية كلغة وطنية إلى جانب اللغة العربية الوطنية الرسمية.

من جهة أخرى ظلّ التيار الإيديولوجي الإسلامي العربي في حزب جبهة التحرير الوطني الحزب الحاكم، الذي استورد الإيديولوجيات الاستبدادية والظلامية من المشرق العربي يمارس البصمة والاحتكار للحياة السياسيّة والثقافية في البلاد متجاهلا قيم التسامح الإسلامي مستخدما عروبة إيديولوجية، قامعة للثقافة واللغة

---

(1) يحي، أبو زكريا (2005/04)، **معالم الأطروحة البربرية في الجزائر**، من الموقع: http://www.almoslim.net/node/5545.

(2) رابح، لونيسي، **دعاة البربرية في مواجهة السلطة**، مرجع سابق، ص 128.

(3) **نفس المرجع**، ص101.

الأمازيغية يرفض الأمازيغية، مؤكدا على الطابع العربي والإسلامي "فقط" للجزائر.[1]

إضافة للعوامل المتعلقة بقضايا الهُوية والحقوق ثمة عناصر إضافية تزيد الأبعاد الداخلية للأزمة تشعّبا، لعلّ أهمها الجانب الاقتصادي الذي وُظّف توظيفا سياسيّا فيما بعد.حيث يعيش 23% من سكان الجزائر تحت مستوى الفقر، بينما يستحوذ 20% من مواطنيه الأغنياء على 50 % من الدخل القومي، كما يبلغ عدد العاطلين من الشباب –الوقود الرئيسي لاحتجاجات القبائل (الأمازيغ)– أكثر من ثلاثة ملايين شاب ويسجل المراقبون مرافقة دالة على الأوضاع الاجتماعية الصعبة لمناطق البربر، والتي شكّلت قاعدة لتحركات شهر أفريل وما بعده، ومع ذلك فإنّ عناصر القبائل ظلّت نافذة في الدوائر الرسمية وأكثرها حساسية ويكفي أن نذكر أسماء شخصيات نافذة لهم أمثال رئيس هيئة الأركان "محمد العماري"، وقائد إدارة المخابرات "محمد مدين"، ومستشار وزير الدفاع "محمد التواتي".[2]

ما نذهب إليه هو أنّ منطقة القبائل التي يعيش فيها كبير من البربر الجزائريين يمكن اعتبارها أنّها تتمتع بصورة من صور الحكم الذاتي، ذلك أنّ المجالس البلدية والمحلية في هذه المنطقة يسيطر عليها حزبين سياسيين هما (حزب جبهة القوة الاشتراكية- بزعامة حسين آيت أحمد- وحزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية بزعامة سعيد سعدي سابقا).

على الرغم من هدوء حدة التوتر في المنطقة فإنّ ذلك لم يكن يعني هدوءً تاما، الأمر الذي يعني أنّ هذه المسألة أصبحت قنبلة موقوتة يمكن أن تشكل خطرا على مستقبل الجزائر على المدى الطويل وأيضا على الرئيس"عبد العزيز بوتفليقة" على المدى القصير.

فالرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" عمد بعد رئاسته للدّولة إلى اتخاذ سياسة تجاه المسألة البربرية تختلف عن السياسة التي التزم بها وطبّقها سابقوه، حيث قام بزيارة للمنطقة وتعمّد أن يحيط نفسه خلال الزيارة بالعديد من الرموز البربرية خاصة الثقافية، الأمر الذي فسّره المراقبون آنذاك أنّه محاولة تأسيس قاعدة سياسيّة وسط البربر تختلف عن القاعدة السياسيّة التقليدية التي استندت إليها الحكومات السابقة، ولكن فشلت محاولته بسبب ما تردّد عن رفض الرموز التي أحاطت به الدخول إلى معترك العملية السّياسيّة، وتأسيس حزب سياسي بربري ثالث، مختلف عن الحزبين الآخرين، وأصبح الرئيس "بوتفليقة"مجبرا على التعاطي مع الوضع البربري كما هو

---

(1) عز الدين، المناصرة، **مرجع سابق**، ص ص، (32 – 68).

(2) دون إسم كاتب (2013/09)، **"عناصر الدولة: الجزائر ومشكلة الأمازيغ"**، من الموقع:
http://islamicnews.net/common/viewitem.asp ?docid=49920&typeid=2&itemid=432

عليه وليس كما يريد هو، مما تسبب في تأخر تعليق الرئيس"بوتفليقة" على الأحداث لعدة أيام.[1]

كما أنّ التمرّد الذي حدث في المناطق البربرية المتمثل في أحداث عام 1980، ثم مظاهرات عام 1998، شكّل خطورة حرمت الحكومة الجزائرية (النظام الجزائري) من أهم سند لها حيث عُد البربر القاعدة الاجتماعية والسّياسيّة التي حالت دون انهيار الدّولة ودون سيطرة الجماعة الإسلامية سواء الجبهة الإسلامية للإنقاذ أم الجماعات الإسلامية المسلحة على السّلطة، وبالتالي فإنّ تخلي البربر عن دعم السلطة الجزائرية يمكن أن يكون نذيرا لها بالانهيار وفي هذه الفترة حاولت الحكومة الجزائرية احتواء هذا التمرد باتخاذ الرئيس اليامين زروال في أفريل 1995 قرارات منها:

1. إدخال القضية الأمازيغية في التعليم بالمنطقة.
2. إنشاء المحافظة السامية للأمازيغية.
3. تدعيم برمجة نشرة أخبار أمازيغية مسائية في التلفزيون الجزائري بالأمازيغية .
4. إدراج البعد الأمازيغي كأحد مقومات الهُوية الوطنية وثوابته.[2]

لكن رغم كل هذه القرارات فالمنطقة لم تعرف الاستقرار المنشود إذ جاء الرّبيع الأسود أفريل 2001، وترددت أنباء عن اعتزام "بوتفليقة" إحالة الجنرال "محمد توفيق مدين" على التقاعد، وهو بربري من قيادات المخابرات العسكرية، ومدين يُعد أحد الجنرالات النافذين الذين يحكمون الجزائر بصورة فعلية، وقد أكّد مثل هذه الأنباء الجنرال السابق "خالد نزار" (وزير الدفاع في عهد الرئيس السابق الشاذلي بن جديد) خلال وجوده في فرنسا قبل أسبوع واحد من اندلاع الأحداث، الأمر الذي كان بمثابة إنذار للرئيس دفعه إلى الدوائر المحيطة به إلى التأكيد على أنّ"مدين" باق في قيادة المخابرات العسكرية، ولكن بعض أصحاب نظرية المؤامرة يرون أنّ الأحداث بمنطقة القبائل كانت مدبّرة بهدف استفزاز الأقلية البربرية، ومن ثمة إضعاف الرئيس "بوتفليقة"، وإضعاف علاقته مع أركان المؤسسة العسكرية في ذلك الوقت.

أجرى الرئيس "بوتفليقة" تعديلا وزاريا على حكومة "علي بن فليس" بعد أشهر من تشكيلها، ولعل أوّل دلالات التعديل الوزاري أكّد أنّ التفاهم بين الرئيس وقيادات المؤسسة العسكرية مازال قائما. وهذا أمر أدّى إلى الهدوء المؤقت، ومما

---

(1) خالد، السرجاني (يوليو 2001)، انتفاضة البربر وتطورات الأزمة الداخلية، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 145، ص 136.

(2) دون اسم كاتب(2012/12)،**الحركة الأمازيغية بالجزائر**، من الموقع:
http://tamourt.voila.net/arabalgerie.html

زاد هذا الهدوء إقرار الرئيس بترسيم اللغة الأمازيغية لغة وطنية في دستور 2002، وتُعد نقلة نوعية في تعامل السّلطة مع المطلب الأمازيغي.[1]

يمكننا أن نتساءل عن الأسباب التي دفعت الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" إلى التعجيل باتخاذ هذا القرار، ويمكن أن نلخصها فيما يلي:

1. السبب الرئيسي هو الأزمة التي تعيشها منطقة القبائل منذ أفريل 2001، مما أفضى إلى حوار مباشر بين الحكومة وتنسيقية العروش.
2. العروش وعدت بمقاطعة الانتخابات التشريعية في 20 ماي 2002، وقد تلجأ إلى العنف لفرض مقاطعتها.
3. خلفية أساسية تتعلق باستباق الأحداث لتفادي التصعيد بمناسبة الذكرى الأولى للرّبيع الأسود، والتي توافق 20 أفريل من كل سنة.[2]

رغم المكاسب التي حققتها الحركة الأمازيغية، إلا أنّها لم تمس بالوحدة الوطنية منذ نشأتها، فكانت مطالبها تتمحور أساسا حول الحفاظ على هويتها، ثقافتها، ولغتها. وحتى خلال تجدد الأحداث خلال الفترة الممتدة مابين 2010-2011، إلا أنّ الحركة بقيت متمسكة بالوحدة الوطنية رغم رفع سقف المطالب ذات طابع اقتصادي واجتماعي صاحبه التغير في آليات الحراك، مثل القيام بمظاهرات عديدة في العاصمة "الجزائر" وصلت إلى حد المواجهة بين المتظاهرين ورجال الأمن، إضافة إلى شل حركة المرور بالطرق الرئيسية خاصة بالطريق السريع (السيّار) شرق - غرب؛ الذي يعتبر شريان الحياة الاقتصادية بالبلاد. وللإشارة فقد تزامن هذا الحراك باحتجاجات ومظاهرات عمت الوطن كتعبير عن استياء وتذمر من السياسيات العامة في البلاد.

أمّا التوظيف على المستوى الدّولي، فيمكن القول إنّ العوامل الداخلية للاضطرابات في منطقة القبائل كلّها سواء ما تعلق بموضوع الهُوية والحقوق، أو بواقع الحرمان والتهميش، أو بالدور السياسي والاجتماعي في نظر البعض، مظاهر يُحرّكها بعد خارجي وأوّل الجهات الخارجية ذات صلة بالملف الجزائري عموما، وبقضية الأمازيغ خصوصا، فرنسا والتي ظلّت تمسك بأطراف اللعبة الداخلية في الجزائر اجتماعيا وسياسيّا، فكان تأسيس الأكاديمية البربرية سنة 1967، في باريس بمثابة الإشارة الواضحة إلى حرص فرنسا على تبني قضية الأمازيغ ممّا أدّى إلى تحركها قضائيا ضد وزير الدفاع الجزائري خالد نزار، وقد أصبغت صفة الشرعية على مطالب المتظاهرين وأمام البرلمان الفرنسي.[3]

---

(1) خالد، السرجاني، **مرجع سابق**، ص ص (137- 140).

(2) دون اسم كاتب، **الحركة الأمازيغية بالجزائر**، مرجع سابق، ص 03.

(3) دون اسم كاتب، **عناصر الدولة: الجزائر ومشكلة الأمازيغ**، مرجع سابق، ص 14.

كما استهدفت الحملات التنصيرية الجزائر أكثر من بقية الدول في بلاد المغرب العربي الكبير، حيث ذكرت وكالة "رويترز" للأنباء في تقرير أعدّته أنّ عدد المتنَصرين في المغرب بلغ نحو 100 شخص، أمّا في الجزائر فبلغ عدة آلاف رغم عدم وجود أرقام رسمية، وتجدر الإشارة إلى أنّ حركة التنصير لم تستهدف المناطق الأمازيغية دون غيرها، بالإضافة إلى الاختلاف الديني والاختلاف اللغوي، الذي يميز هذه المنطقة عن المناطق الناطقة باللغة العربية.

كما لا يمكن أن نغفل عن دور الكنيستين البروتستانتية والكاثوليكية الجزائريتين، في تفعيل الحركة التنصيرية في منطقة القبائل، ومن هذه الكنائس المنتشرة في المنطقة (منتدى الكهنة، مجمّعات الرب ...الخ)، ومن أمثلة الجماعات التنصيرية جماعة نصرانية توظّف سبعين(70) سيدة، تنتج ملابس البربر المطرزة تعمل متخفية في هذا النشاط.[1]

كما كان لإسرائيل دور في اختراق الحركة الأمازيغية، وهذا ما أكدّته الدّراسات البحثية والتقارير الإعلامية الغربية. إنّ الكيان العبري، يراهن على ناشطين أمازيغ مغاربة لإشاعة أجواء التطبيع بين العرب وإسرائيل، بعد نجاحها في اختراق هذه الأوساط التي بدأت تطالب بالتطبيع علنا، وذهب بعضها للدعوة لتحالف أمازيغي لتسهيل التطبيع مع إسرائيل لمواجهة العرب،وكشفت ذات الدّراسة عن مخطط إسرائيلي لاختراق الحركة الأمازيغية، واستثمارها لتسريع عملية التطبيع في دول المغرب العربي.[2]

شجعت إسرائيل الحركات الانفصالية للبربر في الجزائر البالغ عددهم 4.5 ملايين نسمة من أصل (9) تسعة ملايين في دول المغرب العربي. وخططت لإقامة دويلات بربرية في المغرب العربي مستندة إلى بعض الأحداث الداخلية التي تستغلها للتأثير على بعض الأشخاص الذين يفكرون بالإنفصال عن الوطن الأم. ويقول عن تلك المؤشرات البروفيسور "روفائيل يسرائيل" الباحث الإسرائيلي ورئيس قسم التاريخ الإسلامي في الجامعة العبرية: "، "إنّ وجود تيار معادٍ لحملة التعريب التي دعت إليها الدّولة والتي تُعد الجزائر جزءا من فرسنا، الذي تعزز خاصة بعد استقالة الرئيس الجزائري الأسبق الشاذلي بن جديد، إذ أبدى بعض زعماء البربر تعاطفهم مع هذا التيار لأنه يلتقي مع رغباتهم. وكذلك وجود جناح يدعوا إلى أفرقة الجزائر،

---

(1) مركز التأصيل للدراسات والبحوث (2014/10) ،**الأمازيغ ورحلة البحث عن أزمة، من** الموقع:
.{http://taseel.com/display/pub/defautlt.aspx ?id=1378&mot=1}

(2) الفجر مالك، رداد (2010/09)،**"تل أبيب تخترق الحركة الأمازيغية وتستثمرها لتحقيق التطبيع مع الجزائر"**، من الموقع: {http ://www.djazairess.com/alfadje/160162}.

ويقف موقفا عدائيا ضد الثقافة العربية والتعريب لإيمانه بأنّ دور الجزائر يكمن في هُويتها الإفريقية. إضافة إلى نمو تيار إسلامي يحتضن البربر والعرب وكل الدّاعين إلى فرنسة وأفرقة الجزائر، باعتبار أنّ الإسلام عقيدة توحيدية يمكن أن تحسم مشكلة الانقسام والتشتيت. وأخيرا ظهور أحزاب جديدة تمثل جماعة البربر، كحزب حسين آيت أحمد الذي ينادي بالعلمانية والديمقراطية. وأرسل الموساد الإسرائيلي "شموئيل طوليداو" (من أصل مغربي وشغل منصب مستشار رئيس الوزراء الإسرائيلي للشؤون العربية) إلى الجزائر والمغرب واستقر في باريس، من أجل تنظيم اليهود في البلدين الاتصال مع بعض زعماء البربر قبل استقلال الجزائر."

أرسلت إسرائيل السلاح عبر وسطاء في أوربا إلى البربر في الجزائر، وانكشفت تلك العمليات بعد إحباط سلطات الأمن الجزائرية في شهر أبريل \نسيان 1994، محاولة لتهريب مسدسات وبنادق من طراز 'عوزي' للجزائر. كما أحبطت في شهر يوليو\ تموز 1994، محاولة لتهريب أسلحة إسرائيلية عبر زورقين بحريين. وكان الدعم الاسرائيلي للأقليات في اتجاهين:

1. إمداد بعض الجماعات البربرية النشطة بالسلاح عن طريق فرنسا منذ عام 1993، وتمّ اكتشاف نفق كبير في مدينة دلس شرق الجزائر العاصمة، يحتوي على أسلحة وذخيرة إسرائيلية.
2. استقدام بعض العناصر البربرية لإسرائيل لكي تتدرب على السلاح وعلى العمليات العسكرية الخاصة بحرب العصابات. وكانت قد وصلت إلى ميناء حيفاء في 1994.04.18، باخرة تقل 250 جزائريا من البربر الذين تتراوح أعمارهم ما بين 20 إلى 30 سنة على باخرة تابعة لشركة الملاحة الإسرائيلية آتية من مرسيليا الفرنسية. وقبل ذلك، كانت قد وصلت مجموعة أخرى في أواخر شهر شباط 1994، ونزلت في مستوطنة كفارات الواقعة شرق حيفاء وكان يقود المجموعة شخص يطلق عليه اسم "بن حلول"، والمجموعة الثانية كان يقودها شخص اسمه أبو أطلس وهو ضابط سابق من البربر في الجيش الجزائري، ونزلت المجموعة الثانية في مستوطنة 'يوكن' عام على طريق ماجيدو – حيفاء- التي يقطنها يهود مغاربة.

تدعم إسرائيل مطالب البربر وتثير قضية التمييز ضدهم على الصعيدين السياسي والقانوني. وتدعم العناصر البربرية التي ترفض التعريب من أجل حثها على الانفصال. وظهرت أيدي "إسرائيل" في تلك المحاولات بالطلب من اليهود

الفرنسيين دعم البربر في فرنسا، والاستفادة من الخلافات بين زعماء البربر (العروش) بمقاطعة الانتخابات الرئاسية التي جرت في شهر نيسان\أبريل 2004.[1]

المطلب الثالث: الحَركة الأمازيغية والحِراك العربي (إسقاط على محدّدات النزعة الانفصالية).

على الرغم من محاولتنا التّعريف أكثر بالحركة الأمازيغية الجزائرية، وعلى الرغم من الخوض في الأبعاد السياسيّة التي ترتبط بهذه الحركة، واكتشاف سياسات واختيارات النظام السّياسي الجزائري حيال هذه الحركة، إلاّ أنّ السؤال الذي يبقى يبحث عن الإجابة في هذه الدّراسة، والذي استهوى الكثير من الأقلام، وكان محل توظيف من أطراف أجنبية وهو: هل الحركة الأمازيغية الجزائرية حركة انفصالية ؟ أم أنّها حركة تُعبّر عن هُويتها، أو هي مظهر من مظاهر التعدّد والتنوع الذي تزخر به الجزائر؟.

للإجابة على هذا السؤال سوف نحاول إسقاط محدّدات النزعة الانفصالية على هذه الحركة بطريقة علمية، تمكننا من الوصول إلى حقيقة موضوعية.

ففي الوقت الذي يغلي فيه الشارع العربي في أكثر من قطر على امتداد أشهر متواصلة شغلت فيها الرأي العام العالمي والعربي على حد سواء عن أحداث كثيرة أخرى، لم ينتبه الكثير من المراقبين الذين تنبأ أغلبهم غداة الإطاحة بالرئيس التونسي، انطلاقا من معطيات موضوعية تارة، ونوازع ذاتية تارة أخرى، بانتقال عدوى الاضطرابات للدّول بذاتها دون غيرها، جرى تحديدها بوضوح وجلاء، وأكثر من ذلك جرى ترتيبها زمنيا وفق معطيات أطنب الكثير منهم في شرحها.[2]

في إطار الحِراك والحَركات، فقد حاول النظام السّياسي الجزائري مرات عديدة إسكات الحركة الثقافية الأمازيغية الجزائرية واحتوائها، وبالتالي التخلص من أحد أكبر مفجري خزان التناقضات السّياسيّة، الاجتماعية، الحقوقية، اللغوية، والهُوياتية بجزائر ما بعد الاستقلال، فبعد أحداث الرّبيع الأمازيغي 1980، وبعد سنتين من أحداث 1988، التي أثبتت الانغراس الجماهيري لهذه الحركة، أعلن النظام في 1990 ، عن إمكانية تدريس اللغة الأمازيغية في المناطق الأمازيغية الناطقة بها لمن يريد ذلك، محاولة منه تخدير أنصار الحركة، وإضفاء الطابع المطلبي الهُوياتي

---

(1) أحمد سعيد، نوفل (2007)، **دور إسرائيل في تفتيت الوطن العربي**، ط1، بيروت: نركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ص ص (78،77).

(2) إسماعيل، بلعمري (2011/12)، **الربيع العربي: هل تسقط خرافة الجزائر عربية؟**، مجلة الحوار المتمدن، عدد 3565، من الموقع: {http://www.ahewar.org./débat/show.art.asp ?aid=285968}.

المحض على الحركة، وبالتالي عزلها عن جماهيرها، وعن الحركات الاحتجاجية وعن القضايا الأخرى، بخلق حركة أخرى جديدة ومهادنة عن طريق ما سمي آنذاك بالتنسيق الوطني الذي أصبح في عام 1995، العمود الفقري للمفوضية السّامية للأمازيغية في تعديل الدستور لسنة 1996، تمت الإشارة إلى الأمازيغية كمكوّن للهُوية الجزائرية بعد العروبة والإسلام.[1]

إنّ الملف المطلبي الأمازيغي لا يمكن تدبيره تدبيرا ثقافويا يركز على اللغة والثقافة، فلا يمكن إطفاء نار المطالب الاقتصادية والاجتماعية والسّياسيّة بتنازلات لغوية وثقافية، فعناصر الملف متشابكة مثل ما هي متشابكة في القوانين الأساسية للكثير من مكوّنات الحركة الجمعوية الأمازيغية، حيث يصعب تحديد الحدود بين الهم اللغوي، والهم الاقتصادي والهموم السياسيّة، إنّ تجاهل الحكومة لهذه الحقيقة يجعلها تؤسس سياساتها الأمازيغية على معطيات غير دقيقة تنتج قرارات خاطئة تزيد من شدة الاحتقان.[2]

أمّا إذا حاولنا إسقاط محدّدات النزعة الانفصالية على الحركة الأمازيغية الجزائرية بناءً على الوقائع والتغيرات التي طرأت على معالجة هذا الملف في كافة نواحيه السّياسيّة، الاقتصادية والاجتماعية، لتوصلنا إلى:

أولا: المحدّدات الجغرافية.

إنّ أمازيغ الجزائر لا يتركزون في منطقة جغرافية محدّدة، بل امتد تواجدهم إلى كامل الولايات الجزائرية (المحافظات)، والمقدر عددها ب 48 ولاية، ولكن يتواجدون بكثافة في المناطق الشمالية وخاصة بالجزائر العاصمة، تيزي وزو، بجاية والبويرة.

أمّا عن التمركز الإقليمي للجماعة، فإنّ أمازيغ الجزائر مبعثرون في كامل التراب الجزائري، ولها عدد من أفرادها ثابت في ولايات شمالية أصل تواجدهم مثل: بجاية، تيزي وزو ومنطقة الشاوية ...إلخ، وللإشارة فإنّ هناك اختلاف بين الأمازيغ المتواجدين داخل التراب الجزائري، من حيث العادات، التقاليد، التنظيم والعدد، أو من حيث اللغة، اللباس، المستوى الثقافي، الاجتماعي، العلمي، ولون البشرة، الملامح، الديانة، وغيرها من مظاهر الاختلاف... إلخ.

---

(1)- قناة mbc (2013/09)، **الحركة الأمازيغية بالجزائر: استماتة في النضال ومحاولة احتواء من طرف النظام**، من الموقع: {http://ossanlibya.org. ?/p=8058}.

(2) عبد الله، حتوس (2013/07)، **رسائل حكومية إلى الحركة الأمازيغية لقياس درجة الحراك الاجتماعي، في مواجهة التدبير الثاقفوي**، من الموقع: {http://chaab.press.com}.

أمّا بخصوص التواجد على الأقاليم الطرفية للدّولة، فإنّ أمازيغ الجزائر متمركزون بالقرب من السّلطة المركزية، باستثناء بعض الأعداد القليلة على الحدود المغربية والحدود الليبية، وليست لها علاقات قوية مع نفس أبناء عرقها بسب اختلاف النظم السّياسيّة لبلدان شمال إفريقيا .

أمّا عن النمو الديموغرافي للأمازيغ، فإنّ أفراد الحركة الأمازيغية في الجزائر لهم نفس مستوى الرعاية الصحية، الغذائية والدخل الفردي، على الرغم من ارتفاع المستوى العلمي للأمازيغ مقارنة بباقي الشرائح، وهذا ما يدفعها دائما للمطالبة بحقوقها المختلفة.

ثانيا : المحدّدات السّياسيّة.

يُقصد بها درجة التمكين السّياسي، وغيرها من المؤشرات كما ذكرنا في محدّدات النزعة الانفصالية في مطلب سابق، حيث نجد أحزاب المعارضة العريقة مثل جبهة القوى الاشتراكية والتجمع الوطني من أجل الثقافة والديمقراطية يمثلان منطقة القبائل (الأمازيغ)، ويشغل العديد من الإطارات المنحدرين من الأمازيغ مناصب عليا في الدّولة، وحتى مناصب نوعية في المؤسسة العسكرية، وعلى رأسها جهاز المخابرات، بالإضافة إلى ميلاد الكثير من الحركات والتنظيمات المدافعة عن الحركة الأمازيغية الجزائرية، مثل المحافظة السامية للأمازيغية، وحركة العروش وغيرها من الحركات والتنظيمات، وأهم ما يميز هذه التنظيمات درجة الوعي المرتفعة بسبب ارتفاع معدلات المستوى التعليمي للأمازيغ والقدرة على التنمية والحشد من خلال استخدام نظام القبلية والجماعة بالمفهوم التقليدي (تاجماعت)، ووجود قيادات لها كاريزما قوية وشرعية تاريخية مثل الزعيم الروحي لجبهة القوى الاشتراكية "حسين أيت أحمد"، ولهذه التنظيمات مطالب مشتركة تتنوع بين السّياسي، الاقتصادي والاجتماعي وخاصة الثقافي.

أمّا عن الصراع الإقليمي، فإنّ حكم جبهة التحرير الوطني كحزب سياسي وحيد قبل سنة 1989، والذي يعتمد على إيديولوجيته العربية الإسلامية، جعل الحركة الأمازيغية تحس بنوع من الإقصاء والتهميش، وبسيطرة الحركات العربية الإسلامية على دواليب السلطة، ولكن بعد أحداث الرّبيع الأسود سنة 2001، استطاعت الحركة الأمازيغية افتكاك الكثير من الحقوق خاصة الثقافية منها.

ثالثا: المحدّدات الاجتماعية والثقافية.

إنّ الحركة الأمازيغية الجزائرية من أنشط الحركات على المستوى الإقليمي بسبب قوة تنظيمها الاجتماعي، الذي لازال يخضع للنظام الأبوي القبلي التقليدي، الذي يعتمد على التضامن والتماسك والاتفاق حول المطالب والأهداف، وهذا داخليا وحتى خارجيا.

لكن بالنسبة للشعور القومي، فالحركة الأمازيغية، تتميز بالتميز والخصوصية، نظرا لاعتبارها حركة أصيلة، ولكن لا يعني أنّها تبحث عن الانفصال، وإنّما تبحث عن تأكيد هويتها وعن الاهتمام بها من مختلف نواحي الحياة الاجتماعية، الاقتصادية والسّياسيّة.

أمّا عن سياسات التمييز العنصري، فإنّ النظام السّياسي الجزائري مبني على الجهوية منذ الاستقلال، بداية بإقصاء الطرف الأمازيغي أثناء الثورة، وهذا بسبب السياسة الفرنسية في الجزائر "سياسة فرق تسد"، التي استمر في انتهاجها النظام السياسي الجزائري لكسر قوة الحركة الأمازيغية، باستخدام فرقة الأحزاب السّياسيّة وتكوين تنظيمات موازية في المنطقة كحركة "العروش" التي فقدت مصداقيتها مؤخرا.

كنتيجة لسياسات النظام السّياسي، والتي أدت إلى إهمال المنطقة من حيث التنمية الاجتماعية، على الرغم من البحبوحة المالية للجزائر، وهذا ما جعل منطقة القبائل تدخل في تظاهرات وحركات احتجاجية، مطالبة بمطالب اجتماعية وثقافية أكثر منها سياسيّة.

رابعا: المحدّدات الاقتصادية.

إنّ اعتماد الاقتصاد الجزائري على الريع البترولي وضخامة مداخيله، جعلت مختلف الجماعات تدخل في صراع من أجل الحصول على مزايا وفوائد أكبر، وهذا ما جعل التنظيمات الأمازيغية تعطي الأولوية لمصالحها الشخصية قبل مصالح ممثليها وخاصة الأحزاب السّياسيّة.

في إطار الصراع على الموارد، فقد ساهم تحول الجزائر إلى اقتصاد السوق في زيادة الفجوة بين مختلف المناطق الجهوية ومختلف شرائح المجتمع لصالح الموالين للنظام السّياسي الجزائري، وبقيت باقي الجماعات تشعر بالظلم، التمييز والتهميش وهذا ما جعلها تقوم بالتظاهر والاحتجاج ضد الدّولة ومنها الحركة الأمازيغية.

إذ ترجع كثرة المظاهرات والاحتجاجات في منطقة القبائل إلى درجة تمدن هذه الأقاليم بسبب المستوى التعليمي، ومستوى طموحات المجتمع الأمازيغي، الذي

هو قريب من المجتمعات الأوربية ويقارن نفسه بها، هذا بالإضافة إلى عنصر اللغة الذي كان دائما في صراع مع السّلطة، خاصة بعد إقرار النظام السّياسي الجزائري تعريب الإدارة.

خامسا: المحدّدات الإقليمية والدولية.

إنّ إمكانيات الحركة الأمازيغية الجزائرية لا تتوقف عند الإمكانيات الداخلية من طرف تنظيماتها، ولكن تتعدى ذلك إلى أبناء الحركة في الشتات، وحتى إلى منظمات دولية وإقليمية، فلجوء الكثير من أبناء الحركة إلى منظمة "اليونيسكو"، دليل على حرص الفرد الأمازيغي على هُويته، وحمايتها من الاندثار، كما أنّ لجوء حزب التجمع الوطني من أجل الثقافة والديمقراطية إلى منظمات حقوقية ودول أجنبية، من أجل الضغط على النظام السّياسي لرفع درجة الانفتاح السّياسي، وحشد الأموال، وتسخير الإعلام في خدمة هذه القضية، لكن هذا ليس من أجل الانفصال، فقد صرّح رئيس حركة العروش، أنّ الأمازيغ ليس مطلبهم الانفصال، ولكن انتفاضتهم كانت من أجل نيل مختلف الحقوق السّياسيّة والاقتصادية والاجتماعية، وخاصة الثقافية، التي تعبر عن هويتهم، وأصلهم الأمازيغي.

أمّا من ناحية الدعم الإقليمي، فالحركة الأمازيغية الجزائرية ما هي إلا جزء من الحركة الأمازيغية النشطة خاصة في المغرب وليبيا، والتي وصلت إلى حد تأسيس "كونغرس عالمي للأمازيغ"، وإقامة الندوات، والاجتماعات الدورية بين أمازيغ شمال إفريقيا، والأمازيغ المتواجدين بأوربا، ومن ناحية الدعم الدولي فلم ترق القضية الأمازيغية إلى عملية التحويل، باعتبارها قضية داخلية، لم تصل إلى مرحلة خطر يهدد ببقاء أو وجود هذه الحركة، ولم تكن يوما سببا في تهديد الأمن والاستقرار الدّولي، ولكن رغم ذلك فقد حاولت بعض الأطراف تسييس القضية بالتعاون مع أطراف داخلية غير معترف بها مثل حركة "الماك"، التي تبحث عن استقلال أمازيغ الجزائر.

في الأخير،فإنّ الحركة الأمازيغية الجزائرية، حركة تحمل مشروعا هُوياتيا، تعمل من خلال تأكيد أصولها الأمازيغية، والنيل من حقوقها السّياسيّة، الاجتماعية، الاقتصادية والثقافية، في إطار ما يعرف بالتعددية والتنوع في إطار وحدة وطنية.

في هذا الإطار، يرى "رابح لونيسي" (متخصص في الحركة الأمازيغية)، أنّه لا يمكن ترك مسائل الدين، والتاريخ، واللغات، والثقافة، وغيرها من مكوّنات الهُويّة الجزائرية في أيدي السّياسيين، وكي لا تتضارب مقومات الأمة فيما بينها، يجب أن نلجأ إلى فكرة المواطنة حيث نشترك جميعنا في الانتماء إلى الأمة الجزائرية، ونتمتع كلنا بنفس الحقوق، والواجبات.

أمّا مسألة الهُوية فتصبح مسألة فردية، دون أن يفرضها أي كان على الأمة كلها أو مواطنين آخرين، ونتخلص من هذا النقاش العقيم حول أصولنا، وغيرها من النقاشات، فيجب أن ننظر إلى المستقبل، مستلهمين من ماضينا، لكن ليس الماضي ذو الثقل التاريخي السلبي، ويجب أن نرفض الهُوية الأحادية، بل الهُوية هي في الحقيقة مركبة ومتعددة، وليس من شأن السّياسيين تنميتها والحديث عنها، بل هي من شأن الجمعيات الثقافية والأكاديميين، لكن هذا كله يتطلب الحريات التامة، والديمقراطية واحترام القانون الذي يجب أن يسري على الجميع، بعدما ينبثق من ممثلي الأمة، واحترام الأخر والإيمان بالتعددية في كل المجالات، وهو ما يسمى اليوم "بدولة المواطنة".[1]

في الأخير يمكننا القول أنّ المقصود بالوحدة في الجزائر، هي الانتماء للجزائر وفقط، بكل أبعاد مقوماتها وهُويتها دون إقصاء لأي واحدة منها، ويجب وضع مصلحة الدولة فوق كل اعتبار، والاعتزاز بتاريخها في كل مراحله، دون إقصاء أي جزء منه، ويعبر عن هذا الاعتزاز بالشعور بهذا الانتماء، من خلال الآداب والفنون الجزائرية، سوءا كانت ناطقة بالعربية أو الأمازيغية.

(1) رابح، لونيسي، **ربيع جزائري لمواجهة دمار عربي: دراسة استشرافية**، مرجع سابق، ص ص،(158، 159).

خاتمة

تناولت الدّراسة، عبر فصولها الثلاثة، مسار الحراك الجزائري الأمازيغي في ظل الظروف التاريخية، والعوامل السياسيّة، الاقتصادية، والاجتماعية للحراك العربي، إلى جانب المتغيرات الأخرى المتعلقة بالبيئتين الدّاخلية والخارجية، التي لا يمكن لأيّ دراسة تفسير وتحليل الظاهرة بمعزل عن متغير البيئة الخارجية، المتمثل في التنظيمات الدولية.

لهذا فقد تعرّضت الدّراسة في الفصل الأوّل إلى التطور التاريخي للأمازيغ، من حيث السكان وتواجدهم الجغرافي، وإلى عصر ميلادهم بالشِمال الإفريقي عموما وعلى وجه الخصوص في الجزائر، حيث ثبت في ذلك أن مركز الأمازيغ منطقة القبائل، وهم ذوي أصول بربرية، إلى جانب البحث في طبيعة التنظيم الاجتماعي والسياسي للتجمعات السكانية الأمازيغية عبر العصور، حيث ثبت أيضا أنّ لهذا المجتمع خصوصية في التنظيم الاجتماعي، والسياسي والذي تم تناوله وفق الاقتراب النسقي لـ "دافيد إيستون" كإطار تحليلي ملائم للدّراسة، باعتبار أنّ هذا التنظيم تتوفر فيه عناصر العملية السياسيّة، المتمثلة في الحاكم وتأثيرات البيئة على النظام، والربط بين المدخلات والمخرجات وهذا ما ساعد على فهم و سبرأغوار هذا الموضوع.

أمّا بالنسبة للفصل الثاني؛ فقد خُصّص لمعرفة أهم التطورات للحراك في ظلّ الحراكات الإقليمية والدّولية العربية، ووفق المفاهيم الحديثة والتقليدية المصاحبة في الدّراسة، كالانتفاضة والثورات والحراك في إطار الظروف المكوّنة للحراك على مستوى الجزائر، أو على المستوى العربي، الذي عبّر عنه بالدّولة القُطرية، بالإضافة إلى الرؤية النظرية للحراك والحركات وأثرها على تكوّن الحركات؛ وهو ما تم التطرق إليه عمليا في عمل التفاعل السياسي والاجتماعي وفق السياق الذي نشأت فيه، وذلك عبر محطات تاريخية مهمة بدءً من مرحلة الاستعمار إلى مرحلة ما بعد الاستقلال، التي تلتها عدّة ظروف إيديولوجية في نظام الحكم وعلى المستوى الدّولي.

مما أعطى مظاهر الحراك وتنوعا في الآليات خلال مساره السياسي والاجتماعي، الذي عُرف بأصحاب النزعة الانفصالية في بعض الدّول العربية من جهة، وأصحاب إثبات الهُوية من جهة أخرى؛ مثل الحركة الأمازيغية في الجزائر، وذلك مع توضيح الأسباب والمؤشرات التي أدّت إلى تنامي الظاهرة، سواء في الجزائر أو في الدّول العربية الأخرى كاليمن والسودان وغيرهما، إلاّ أنّ العامل المشترك بين هذه الحركات هو التغيير على الرغم من الاختلاف في الأهداف والنتائج، لكنّها السمة المشتركة في عملية إصلاح في الدول العربية عامة.

تناولت الدّراسة في فصلها الثالث: أهمية الحراك العربي، وأشكال التأثير على الحراك الأمازيغي في الجزائر، من خلال التطرق إلى كافة الفواعل السياسيّة

والاجتماعية على المستوى المحلي، الإقليمي والدّولي، وفي هذا الإطار تعتبر القضية الأمازيغية أحد الآليات التي استخدمتها فرنسا لاستثمارها في دعم أطماعها وتواجدها، وحتى على المستوى المحلي فقد تم توظيف الحراك الأمازيغي كأحد الآليات للإبقاء على الوضع القائم، بحجة الاستقرار السياسي في البلاد ومن ثمة تعطيل المشروع الديمقراطي بالجزائر.

كما تمّ التّطرق إلى أهم المؤشرات الاقتصادية التي تمثّل جُملة الظروف المرتبطة بالعوامل الاقتصادية للمجتمع وللدولة على حد سواء، وكذا الظروف السياسيّة المتمثّلة أيضا في عوامل الاستقرار السياسي، كقضية الشّرعية وطبيعة النظام الاجتماعي والتوجه الإيديولوجي للدولة.

مما ساهم في تنامي هذه الحركات الاجتماعية والسياسيّة في الدّولة الجزائرية، وفي الوطن العربي، وانتهاءً بالمسألة الأساسية المتعلقة بالهُوية والتوظيف السُلطوي، حيث توصّلت الدّراسة إلى أنّ؛ قسما من الحراك تمركز حول إعادة بناء الهُوية للحراك الأمازيغي في الجزائر وقسم آخر تمركز حول التوظيف السُلطوي للقضية، مصادرها متعددة كالبيئة الخارجية (الدّولية) لضمان مصالحها وتدخلها، وفي الداخل تمّ التوظيف من الجانب السياسي، لحماية بعض الأطراف لمصالحها في السّلطة، وإبقاء الوضع القائم، وتوسيع الهُوة بين الحركات في سياق العمل حسب مبدأ "فرقتسد"، إلاّ أنّا لأمر لم يتوقف عند هذين المتغيرين فقط، بل تعدّاه إلى مستوى التجدد، بدافع عوامل داخلية وخارجية، في صياغة جديدة مصدرها البيئة الدّاخلية بالدرجة الأولى، وهو الحراك العربي المتجدد في تسميات جديدة كالانتفاضات، الثورات، والربيع العربي، وما إلى ذلك من تسميات، والأمر المؤكد في هذه الدّراسة، هو تجدّد الحراكات والبحث عن آليات مناسبة لتحقيق أهدافها.

لهذا فإنّ فرضيات الدّراسة تناولت من خلال تقسيمات الموضوع في ثلاث فصول والتي تمركزت أساسا في إثبات العلاقة الارتباطية بين الحراك المجتمعي الإقليمي، واستقرار النظم السياسيّة، ثبت الإجابة عن صحة هذه الفرضية الرئيسة من خلال الفصل الثالث، حيث تبين أنّ الأسباب مباشرة في استمرار الحراك، والتقاطع ظاهر في الآليات المستخدمة حسب كل مرحلة من الحراك الاجتماعي، أو السياسي في الجزائر، أو في الوطن العربي.

قد ثبت أيضا صحة الفرضية الفرعية الأولى، والتي مفادها أنّ للحراك العربي، دورا هاما في تنمية الديمقراطية، في ظلّ الالتزام بقواعد الحراك الأمازيغي الذي يتمسك بوطنيته، وإلى هذا القدر من صحة الفرضيات تكون الدّراسة قد خلصت إلى الامتداد الصحي والطبيعي للحراك الاجتماعي والسياسي بين الحراك العربي والأمازيغي في الجزائر، بالرغم من تنوع الظروف ومن ثمة تنوع الآليات وتباين في النتائج.

كما ثبت صحة الفرضية الثانية، أنّ الحراك الأمازيغي يتفاعل في إطار توظيف سُلطوي على البيئتين الدّاخلية؛ المتعلقة بالنظام السيّاسي وبيئة خارجية؛ متمثلة في دول أجنبية تسعى إلى تحقيق مصالحها وتعزيز تواجدها الثقافي.

أنّ الحراك الأمازيغي في الجزائرَ يسهم في التنويع الثقافي، وإثبات الهُوية دون اللجوء إلى الانفصال وهذا راجع إلى قدرة كل حراك على تفاعله وخصوصيته، وفق الإمكانيات المتاحة والظروف الملائمة في البيئتين الداخلية والخارجية.

لقد سعت الدّراسة، إلى إثبات العلاقة الوثيقة بين الحركات الاجتماعية في الوطن العربي في إطار محدّداتها المختلفة، وبالرغم من التباين الحاصل في كل حراك، إلا أنّ هذا لا يثبت انتهائه أو زواله، إنّما تبقى النتائج مرهونة بحجم الدعم والمساندة وتوقيتها المناسب ومدى التزام الأطراف بتحقيق الاستقرار للبلد الذي يعرف الحراك.

من بين أهم النتائج التي توصلت إليها الدّراسة ما يلي:

1. أنّ الاستقرار السيّاسي والاجتماعي في الدول العربية، مرتبط بمدى استيعاب الحراك والمنظمات والجماعات وفق آليات سلمية، كالتوافق أو المؤتمرات.
2. أنّ التنمية الاقتصادية لها تأثير إيجابي في انصهار الحراك المتعلق بالإثنية، أو الحركات الانفصالية.
3. إنّ علاقة الحركة الأمازيغية بالحراك العربي، تتجلى في الانتماء والولاء للأمة العربية في إطار مقوماتها الثقافية والحضارية.
4. أنّ الحركة الأمازيغية في الجزائر، مثل باقي الحركات في العالم، لها أسبابها وامتداداتها التاريخية في الشمال الإفريقي، وهي تشكل جزءا من الهُوية الوطنية للجزائر.
5. أنّ الحركة الأمازيغية تميزت بحراكها خلال العقد الأول من الألفية الثالثة، وهي تمثل نموذجا في انتزاع حقوقها، وتحقيق عدة مكاسب سياسيّة واجتماعية، دون المساس بسيادة الدولة الجزائرية.

كما توصلت هذه الدّراسة إلى مجموعة من التوصيات تمثلت في:

1. يجب الحفاظ على استقرار الأنظمة السياسيّة العربية من خلال توفير مناخ سياسي ملائم تتفاعل ضمنه مختلف الحركات بطريقة ديمقراطية تصب في التكامل وتعزيز المواطنة والانتماء.
2. ضرورة استيعاب مختلف القوى والحركات السياسيّة والاجتماعية، وفقا لآليات الحوار والتّشاور والشّراكة وتحمُّل المسؤولية بما يساعد على تحقيق وفاق وطني، يُعزز الوحدة والانتماء والنظر للمستقبل المشترك.

3. ضرورة إعداد إستراتيجيات وقائية لمواجهة تهديدات التوظيف السلطوي في بعده الدولي، والوطني، من خلال التقيد بالديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان لاسيما حقوق الأقليات.
4. نظرا للطفرة التكنولوجية الهائلة في مجالي الإعلام والاتصال، وتماشيا مع التطورات الحاصلة على المستوى العربي، أصبح من الضروري على الأنظمة مواكبة هذه التطورات، وذلك بدعم هذه القطاعات، التي تعتبر همزة وصل بين المواطن والدولة.

المراجع باللغة العربية

أولا : المصادر.

1. ابن منظور، لسان العرب، حرف الراء.
2. دستور الجزائر لسنة 2002.
3. القرآن الكريم.

ثانيا : المراجع.

أ. الكتب:

4. الاقداحي، هشام محمود (2010)، العرق واللغة والهوية القومية، دون طبعة، الإسكندرية (مصر): مؤسسة شباب الجامعة.
5. ـــ ، ـــ (2011)، الحركات العرقية كمصدر مهدد للاستقرار والتجانس القومي، دون طبعة، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة.
6. ـــ ، ـــ (2013)، الحراك السياسي، مصر: مؤسسة شباب الجامعة.
7. تلي، تشارلز (2005)، الحركات الاجتماعية 1768 إلى2004، ترجمة: ربيع وهبة، ط1، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة (المشروع القومي للترجمة).
8. جابي، ناصر (2012)، لماذا تأخر الربيع الجزائري، الجزائر: منشورات الشهاب.
9. جمعة، محمد علي (2012)، دور الإعلام في التغيير والحراك الاجتماعي العربي، سوريا: منشورات اتحاد الكتاب العرب.
10. حتاملة، محمد عبده طالب (2012)، ثورة العرب: الربيع العربي، دون طبعة، عمان: الجامعة الأردنية.
11. حسن، مصطفي (2012)، بيان في الثورة: هوامش سوسيولوجية على متن الربيع العربي ، ط1، الرباط: منشورات ضفاف.
12. حيدر، محمود (2012)، وآخرون، ثورات قلقة: مقاربات سوسيواستراتيجية للحراك العربي، ط1، بيروت: مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي.
13. الدبس، عصام (2010)، النظم السياسية: أسس التنظيم السياسي، ط1، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع.
14. دبوز، محمد علي (1964)، تاريخ المغرب الكبير، دون طبعة، القاهرة: دون دار نشر.

15. زاولية، توفيق (2006)، القوى الكبرى والمشروطية السياسية، جامعة القاهرة.
16. زايد، أحمد (2008)، التعليم والحراك الاجتماعي في مصر، القاهرة: مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة.
17. سعيد، نوفل أحمد (2007)، دور إسرائيل في تفتيت الوطن العربي، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.
18. سرياك، لحسن (1990)، الهوية الأمازيغية: الجزائر في أصول البشرية ثلاثون قرنا من التاريخ (مدونة بيبلوغرافيا)، الطبعة العربية، عمان: دون دار نشر.
19. شلبي، محمد (2002)، المنهجية في التحليل السياسي، المفاهيم، المناهج، الإقترابات، الجزائر: دار هومة.
20. الشوبكي، عمر (2011)، قراءة في كتاب الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي، مصر، المغرب، لبنان، البحرين، ط1، بيروت
21. عارف، نصر محمد (2002)، ابستيمولوجيا السياسة المقارنة: النموذج المعرفي، النظرية، المنهج، ط1، بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.
22. العرباوي، محمد المختار (2005)، في مواجهة النزعة البربرية وأخطارها الانقسامية، دمشق: اتحاد الكتاب العرب.
23. فايز، الربيع (2004)، الديمقراطية بين التأصيل الفكري والمقاربة السياسية، الأردن: دار حامد للنشر والتوزيع.
24. قداش، محفوظ (1993)، الجزائر في العصور القديمة، دون طبعة، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب.
25. لونيسي، رابح (2002)، دعاة البربرية في مواجهة السلطة، ط1، الجزائر: دار المعرفة.
26. ـــ ، ـــ (2013)، ربيع جزائري لمواجهة دمار عربي: دراسة استشرافية، دون طبعة، الجزائر: دار المعرفة.
27. مراد، علي عباس (2009)، المجتمع المدني والديمقراطية، بيروت: المؤسسة الجامعية.
28. المناصرة، عز الدّين (1999)، المسألة الأمازيغية في الجزائر و المغرب: إشكالية التعددية اللغوية، ط 1، الأردن: دار الشروق.
29. مهران، محمد بيومي (1990)، مصر والشرق الأدنى (المغرب القديم)، دون طبعة، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

30. ميتيكس، هدى (1999)، الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظم السياسية في دول العالم الثالث، في: علاء الدين دقوسي (محرر)، اتجاهات حديثة في علم السياسة، ط1، القاهرة: المجلس الأعلى للجامعة.
31. الميلي، مبارك بن محمد (2004)، تاريخ الجزائر في القديم والحديث، تقديم: محمد الميلي، ج1، ط4، الجزائر: مكتبة النهضة الجزائرية.
32. هندي، عثمان حسين عثمان (2005)، الحراك السياسي مفاهيم وقضايا ،الجزء الأول، مصر، دار فرحة للنشر والتوزيع.
33. ويست، جوني (2013)، كرامة: رحلات في الربيع العربي، ط1، ترجمة: طلال فيصل، القاهرة: دار الشروق.

الدوريات:

34. الجوهري، خالد عبد العزيز (جانفي2000)، الفساد: رؤية تحليلية لواقع الظاهرة الإفريقية، مجلة السياسة الدولية، عدد 143.
35. دون اسم كاتب، الحراك السياسي في الوطن العربي محدداته وآلياته: دراسات شرق أوسطية، مجلة شؤون أوسطية، العدد 51.
36. السرجاني، خالد (يوليو-2001)، انتفاضة البربر وتطورات الأزمة الداخلية، مجلة السياسة الدولية، العدد 145.
37. شكر، نغم نذير ،التحولات الراهنة في النظام العربي المعاصر، مجلة دراسات دولية، العدد 48.
38. مصطفى، نادية (2003)، حروب القرن الواحد والعشرون، مجلة السياسة الدولية، العدد 38، مجلد 151.

الدراسات غير المنشورة:

39. حاجيات، رابحة، الحركات الانفصالية في الدول الفدرالية: دراسة في النموذج اليوغسلافي، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر.
40. الحالمي، درهم محسن أحمد (2009)، دور المعارضة اليمنية في الاستقرار السياسي 2008/2003: أحزاب اللقاء المشترك دراسة حالة، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية، معهد بيت الحكمة، الأردن.
41. خرابشة، تباشير (2009)، محددات النزعة الانفصالية لدى الأقليات، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، الأردن.

42. دحماني، العيد (2013)، دور الإصلاح الاقتصادي في عملية التحول الديمقراطي في إفريقيا، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر03.
43. دحماني، سليمان (2006)، ظاهرة التغير في الأسرة الجزائرية، العلاقات، رسالة ماجستير، قسم الثقافة الشعبية، كلية الأدب والعلوم الإنسانية و العلوم الاجتماعية، جامعة تلمسان،الجزائر.
44. درواش، رابح (2005)، العائلة الجزائرية وآليات تكيفها مع التغير الاجتماعي، أطروحة دكتوراه، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الجزائر.
45. طبركان، سلوى (2012)، الألغاز الشعبية القبائلية بمنطقتي واضية وعزازقة، رسالة ماجستير، قسم الأدب العربي، كلية الآداب واللّغات،جامعة تيزي وزو، الجزائر.
46. منفعة، محمد (2006)، فتح عقبة بن نافع الفهري للمغرب الأقصى، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي الخامس، بسكرة: الجمعية محمد إبراهيم، الميلي (1980)، الجزائر في ضوء التاريخ، دون طبعة، الجزائر: مطبعة البعث.

مقالات الأنترنت:

47. أبو زكريا، يحي (2005/04)، معالم الأطروحة البربرية في الجزائر، من الموقع: http://www.almoslim.net/node/5545.
48. الربيع العربي ماذا يعني؟ عادل الصفني، من موقع : http : //www alarabia net nues / 2011 / 08/05 / 160884. Ht ml ..
49. الإدريسي، عبد المغني (2013/09)، الأمازيغ ،منتديات ستار تايمز، الساعة 17:00، من الموقع: www.startimes.com/?T=31085934.
50. أزبد، إبراهيم (أكتوبر،2013)، الذكرى السادسة والعشرون للربيع الأمازيغي. الساعة 14.00، من الموقع: http://tawiza.x10.mx/Tawiza111/ouzid.htm.
51. أمازيغ، ماسين(05. 2007)،في مفهوم الحركة الثقافية الأمازيغية، الحوار المتمدن، العدد:1921، من الموقع:
http://www.alhewar.org/debat/show.art.asp?aid=97269.
52. بلعمري، إسماعيل (2011/12)، الربيع العربي: هل تسقط خرافة الجزائر عربية؟، مجلة الحوار المتمدن، عدد 3565، من الموقع:
http://www.ahewar.org./débat/show.art.asp ?aid=285968.

53. حتوس، عبد الله (2013/07)، رسائل حكومية إلى الحركة الأمازيغية لقياس درجة الحراك الاجتماعي، في مواجهة التدبير الثاقفوي، من الموقع: http://chaab.press.com.
54. فضل الربيع، حراك سلمي ام ثورة سلمية ؟ مقاربة في ضوء سوسيولجية الثورة، من موقع:htn . http:// Tagaden.org / neus / 3063.

55. محمد بالروين، من الحراك السياسي، من موقع :- http : // archive.libya - al - mostakbal . org / maqabat 0808/ mohammad – berwean – 120808 . html.
56. حساين، عبود (2013/08)، الأمازيغية والأزمة الجزائرية، من الموقع:.http:// tawiza. x10.mx/tawiza49/hsayn2.
57. دون اسم كاتب (2013/09)، "عناصر الدولة: الجزائر ومشكلة الأمازيغ"، من الموقع:
http://islamicnews.net/common/viewitem.asp ?docid=49920&typeid=2&itemid=432.
58. دون اسم كاتب (2012/12)، الحركة الأمازيغية بالجزائر، من الموقع: http://tamourt.voila.net/arabalgerie.html.
59. دون اسم كاتب (2.2013)، الانتقاضة، من الموقع:
http://www.almasalik.com/locationPassage.do?locationId=31517&languageId=ar&passageId=10604.
60. رداد، الفجر مالك (2010/09)، "تل أبيب تخترق الحركة الأمازيغية وتستثمرها لتحقيق التطبيع مع الجزائر"، من الموقع: http ://www.djazairess.com/alfadje/160162.
61. سكران، جابر(2012\07)،الثورة: تعريفها.. مفهومها.. نظرياتها، من الموقع: http://www.aljaredah.com/paper.php?source=akbar&mlf=interpage&sid=13274
62. شبوب، أبو طالب (2013\11)، «القضية الأمازيغية... قنبلة عنقودية في البطن الجزائري »، يومية الشرق الأوسط، عدد 10088، 2006\07\12، من الموقع:
www .aawsat.com/details.asp ?article=372704&issueno=10088 .urlqgtlul
63. غسال، جواد (2011/01)، الحركة الأمازيغية والاستقواء بالخارج، من الموقع: . http://hespress .com/writers/27193.ht.

64. قريقة، عبد السلام (2012/12)، حقيقة الحراك السياسي:تحول ديمقراطي أم فوضى خلاقة، قسم العلوم السياسية، جامعة باجي مختار بعنابة، الجزائر، من الموقع:
http://bchaib.net/mas/index.php ?option=com_content &view=article&id=163 :-omali-&catid=10 :2010-12-09-22-53-49.
65. قناة mbc (2013/09)، الحركة الأمازيغية بالجزائر: استماتة في النضال ومحاولة احتواء من طرف النظام، من الموقع:
http://ossanlibya.org. ?/p=8058
66. مدونة البعداني (2013.06)، مفهوم التغيير، من الموقع:
.http://salam-b.blogspot.com/2011/03/blog-post_13.html
67. مركز التأصيل للدراسات والبحوث(2014/10)، الأمازيغ ورحلة البحث عن أزمة، من الموقع:
http://taseel.com/display/pub/defautlt.aspx ?id=1378&mot=1
68. مركز دراسات الوحدة العربية، من الموقع:http://www.nama-
.center.com/activitieDatials.aspx?ID=189
69. موسوعة ويكيبيديا (2013)، سكان الجزائر ، الساعة 18:00، من الموقع:سكان الجزائر /www.ar.wikipidia.org/wiki.

المراجع باللغة الأجنبية:

66 . Boughanm ,aymen)2013(printemps ara: peuple et états, tunis: édition karem sharif.

67 .No. Autour)1992(mobility and political attitudes, new jersy :transactionpuplishers.

الملاحق

الخرائط:

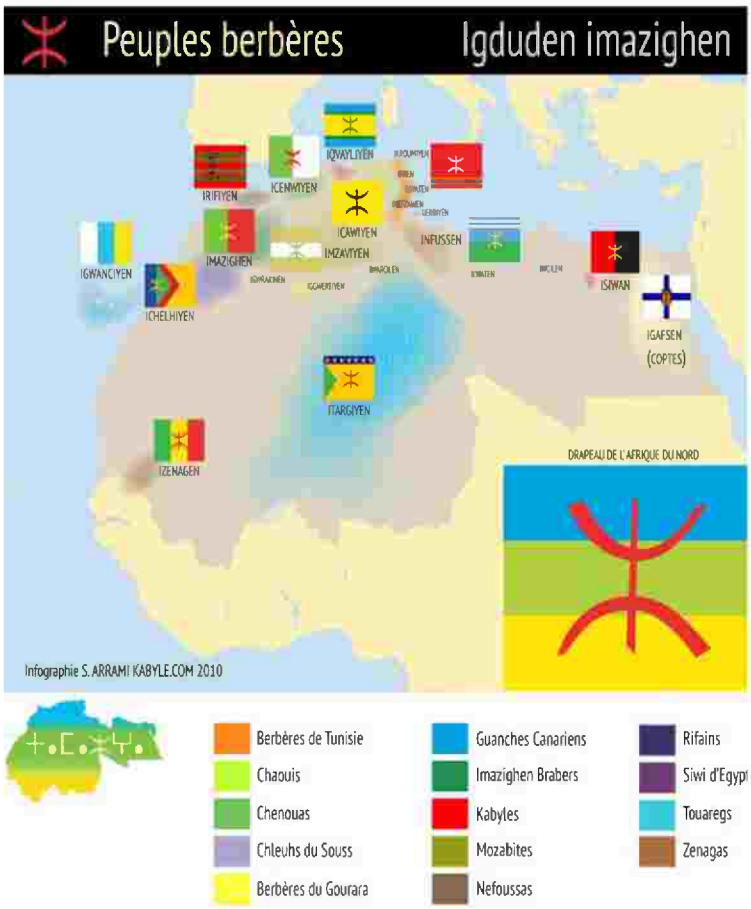

مناطق تواجد الأمازيغ في شمال إفريقيا

مناطق توزيع القبائل الأمازيغية في أواخر الدولة الموحدية

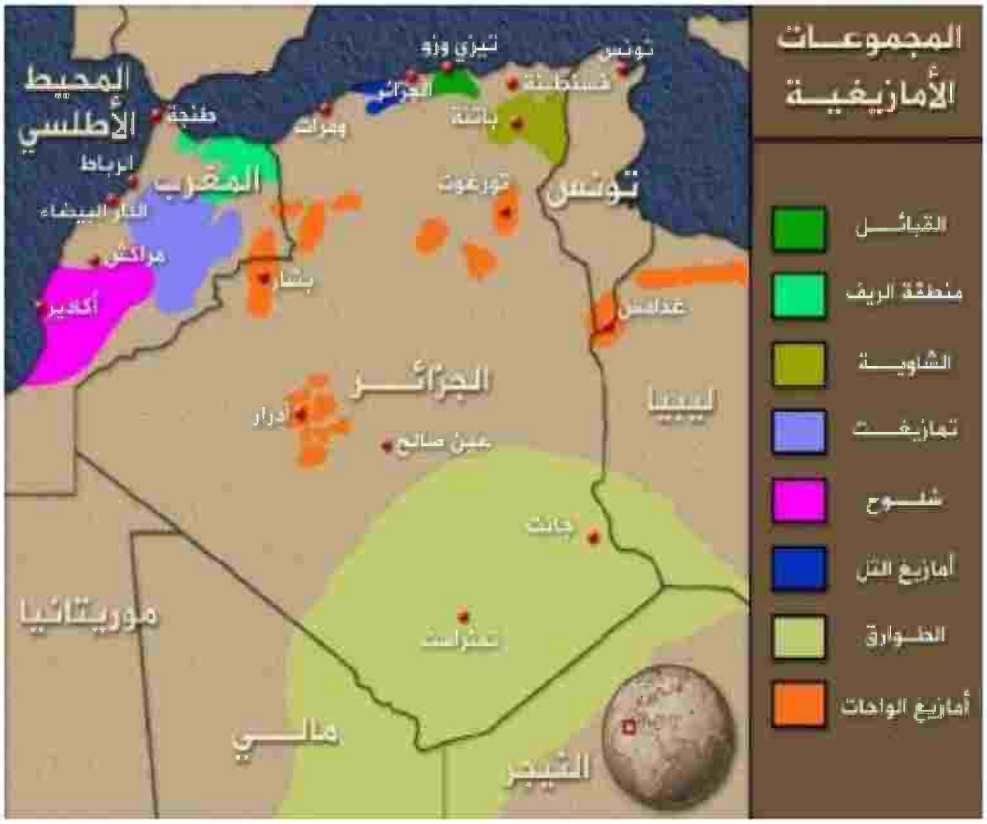

توزيع سكان الأمازيغ في الجزائر.

خريطة الجزائر إداريا.

المرأة الأمازيغية بلباسها التقليدي القديم.

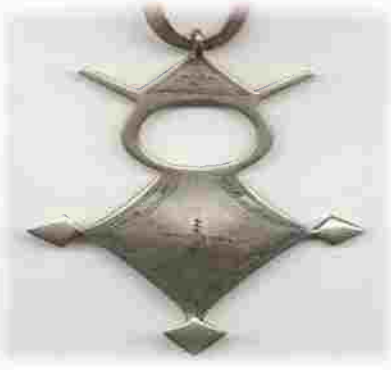

بعض الحلي التقليدية الخاصة بالسكان الأمازيغ.

بعضا من العملة القديمة لأمازيغ شمال إفريقيا.